الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieure et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــوع

آليات مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في إنشاء وتطوير المؤسسات

–دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات

إعداد الطالب (ة):
– بركات ندى
– بركات فاطمة

الأستاذ المشرف:
–أ.د/ حبــه نجـوى

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	د/ عمري ريمة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	أ.د/ حبــه نجـوى	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ عديسة شهرة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة
4	أ.د/ الربيع مسعود	أستاذ التعليم العالي	ممثل الحاضنة	جامعة بسكرة
5	د/ طلحي هشام	أستاذ مكون	ممثل الشريك الاقتصادي والاجتماعي	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieure et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــوع

آليات مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في إنشاء وتطوير المؤسسات

–دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات

إعداد الطالب (ة):

– بركات ندى
– بركات فاطمة

الأستاذ المشرف:

– أ.د/ حبــه نجـوى

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	د/ عمري ريمة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	أ.د/ حبــه نجـوى	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ عديسة شهرة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة
4	أ.د/ الربيع مسعود	أستاذ التعليم العالي	ممثل الحاضنة	جامعة بسكرة
5	د/ طلحي هشام	أستاذ مكون	ممثل الشريك الاقتصادي والاجتماعي	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

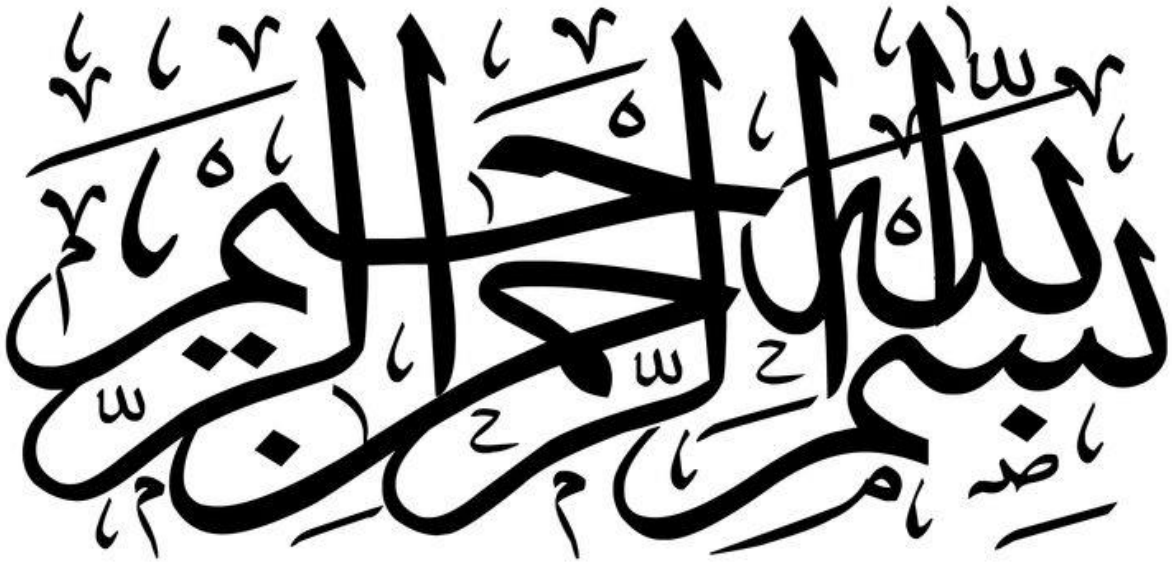
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لك حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت
والحمد لك بعد الرضا ونسألك الله أن تجعل عملنا هذا خالصا
لوجهك الكريم وأن تنفعنا به وتنفع كل من يقرأه.

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ﴾

واقتداء بهذا الهدي النبوي نتقدم بفائق الشكر والامتنان للأستاذة المشرفة "**حبة نجوى**" على كل ما قدمته لنا من توجيهات وتعليمات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا، فمنك تعلمنا كيف يكون التفاني والإخلاص في العمل، جزاها الله عنا خير جزاء وحفظها من كل مكروه.

وشكرنا الخالص للأستاذ ومدير حاضنة أعمال جامعة بسكرة "**جلاب محمد**" الذي استقبلنا بصدر رحب، وقدم لنا كافة المعلومات التي كنا بحاجتها لإتمام دراستنا.

والشكر الموصول للأستاذ "**دبابش محمد نجيب**" للمساعدة في مشروع المذكرة.

كما نتوجه بجزيل الشكر لجميع أعضاء اللجنة المناقشة الذين تكرموا بقبول دراسة العمل الحالي بقراءته، ومناقشته بغية تقييمه وإثرائه لتجاوز الأخطاء فيه والهفوات.

كل الشكر والتقدير لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد من أهل إخوان وزملاء.
إلى كل أساتذة وإداريين كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

إهداء

الحمد لله حبا وامتنانا على البدء والختام.

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

أؤمن بمقولة لكل بداية نهاية وها أنا رحلتي الجامعية قد شارفت على الانتهاء بالفعل، بعد تعب ومشقة دامت سنين حملت في طياتها أمنيات الليالي.

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى من ارتبط إسمه عزا بإسمي، إلى من شجعني على المثابرة طوال عمري، الذي حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، وغرس بداخلي القوة لأبحر في هذه الحياة سندي وداعمي الأول، ها أنا اليوم أهدي تخرجي لك **أبي الحبيب** ..أرجو من الله أن يمد عمرك لترى ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وغدا وإلى الأبد.

يا من ساعدتني في النهوض كلما وقعت، ويا من هونت علي في كل أزمة مررت بها، ويا من أخذت بيدي لإكمال هذا الطريق الشاق، إلى من غمرتني بالحب والحنان، إلى من كانت ملجأي ويدي اليمين، رفيقة أحلامي وملاكي الحارس، **أمي غاليتي**..أهديك تخرجي ونجاحي هذا، فلم يكن إلا بتوفيق الله ثم برفعة كفيك بعد كل صلاة، أدامك الله ملكة في عرش قلبي.

إلى من عشت معهم أجمل لحظات حياتي، إلى من شجعوني وواصلو العطاء دون مقابل.. أحباب قلبي **أخواتي**، ولأجمل ابنة لأعز أخت إلى الأميرة الصغيرة "**صوفيا**"

إلى جدي الحبيب الراحل والباقي في قلوبنا –رحمة الله عليه–

إلى من وجدتهم فوجدت المعنى الحقيقي وراء كل الابتسامات التي تبقى معلقة على وجهي إلى **صديقاتي** ورفيقات دربي

أخيرا الشكر الموصول لنفسي على الصبر والعزيمة والإصرار راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علمني فاللهم دروبا تليق بعطائنا ووصول يليق بجهدنا.

بركات ندى

إهداء

الحمد لله شكرا وامتنانا ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء والختام

ها أنا اليوم أهدي نجاحي إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى أعظم وأعز رجل الذي أفتقده أسكنه الله فسيح جناته **"أبي الغالي"**

إلى ملاكي في الحياة من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى من سهرت الليالي تنير دربي إلى معنى الحب والحنان ، إلى أروع امراة في الوجود **" أمي الغالية"**

إلى جسر المحبة والعطاء مصدر قوتي **"أختي"** إلى من رزقت بهم سندا **"إخوتي"**

إلى براعم العائلة الغالين **رنيم، جمال، روفيا وميار**

إلى كل الذين يفرحهم نجاحنا ويحزنهم فشلنا

إلى نفسي المثابرة والطموحة

إلى**صديقاتي** العزيزات

إلى كل من كان له الفضل في تعليمي ومساعدتي في الحصول على العلم.

بركات فاطمة

ملخـــص

تناولت هذه الدراسة آليات مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في إنشاء وتطوير المؤسسات، بالتركيز على دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة بسكرة، وذلك بهدف تبيان طبيعة الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال الجامعية ومختلف المراحل التي تمر بها لدعم إنشاء المؤسسات وتحديد طبيعة المؤسسات التي تستفيد من نشاطاتها. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة ولمعالجة الإشكالية المطروحة، فقد تم إختيار حاضنة أعمال جامعة بسكرة كدراسة حالة، وللحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لذلك تم الاستعانة بالمسح المكتبي والملاحظة والمقابلات، التي أجريت مع المدير الحالي والسابق للحاضنة، وكذا الطلبة أصحاب المشاريع المنخرطين مع الحاضنة إضافة إلى تحليل مضمون البيانات الإحصائية.

ومن أهم النتائج المستخلصة من الدراسة: للحاضنات الأعمال الجامعية دور كبير في ترقية الاقتصاد الوطني، من خلال الاستثمار في الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، وفيما يخص حاضنات الأعمال الجزائرية فإن دورها منحصر في إطار القرار 1275 (شهادة جامعية–مؤسسةناشئة/شهادة–براءة اختراع)، الذي إنطلق فعليا خلال سنة 2023/2022، بالتالي فإن التجربة الجزائرية لا تزال جديدة، وقد تبين أن المؤسسات التي تستفيد من حاضنة الأعمال الجامعية هي المؤسسات الناشئة وبالتحديد مشاريع المؤسسات الناشئة لطلبة السنوات النهائية وبشروط محددة أي ضمن مرحلة الإنشاء، مع ذلك فهي تساهم في نشر الثقافة الريادية من خلال النشاطات التحسيسية وتقديم دورات وورشات التكوين، إلا أن نشاطها يبقى غير كاف بسبب الصعوبات التي تواجهها، نظرا لحداثة التجربة واتسامها بالتعديل والتحسين المستمر سعيا لتفعيل دورها في إنشاء وتطوير المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، حاضنات الأعمال الجامعية (البحثية، الأكاديمية)، المؤسسات الناشئة، القرار 1275 (شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة/شهادة–براءة اختراع).

Abstract

This study examined the mechanisms through which university business incubators contribute to the establishment and development of enterprises, focusing on a case study of the business incubator at the University of Biskra. The aim was to identify the nature of the services provided by university business incubators, the various stages involved in supporting the establishment of enterprises, and the types of enterprises benefiting from their activities. A descriptive approach was used to study the relationship between the study's variables and address the research problem. The business incubator at the University of Biskra was selected as the case study, and data and information were obtained through desk research, observation, interviews with the current and former directors of the incubator, and with students who are involved in projects with the incubator, in addition to analyzing the content of statistical data.

One of the most important results obtained from the research is that university business incubators play a major role in promoting the national economy by investing in successful innovative ideas and transforming them into promising economic projects. As for Algerian business incubators, their role is limited to the framework of Decision 1275 (university certificate - startup institution/certificate -patent), which actually started during the year 2022/2023. Therefore, the Algerian experience is still new, and it has been shown that the institutions benefiting from university business incubators are startup institutions, specifically projects of startup institutions for final year students under specific conditions, within the establishment phase. However, they contribute to spreading the entrepreneurial culture through awareness activities and providing training courses and workshops. Nevertheless, their activity remains insufficient due to the difficulties they face, given the novelty of the experience and its continuous modification and improvement in order to activate their role in establishing and developing institutions.

Keywords: Business incubators, university business incubators (research, academic), startups, Decision 1275 (university degree - startup/degree - patent).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص باللغة العربية	
ملخص باللغة الإنجليزية	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
مقدمـــة	أ-ح
الفصـل الأول: الإطار النظري لدراسة المؤسسات وحاضنات الأعمال الجامعية	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة المؤسسات	2
المطلب الأول: ماهية المؤسسات	8-2
المطلب الثاني:خصائص المؤسسات ووظائفها والمخاطر والتحديات التي تواجهها	14-8
المطلب الثالث: الأشكال الحديثة للمؤسسات	24-15
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لدراسة حاضنات الأعمال الجامعية	25
المطلب الأول: ماهية حاضنات الأعمال	33-25
المطلب الثاني: حاضنات الأعمال الجامعية: الماهية والتجارب العالمية والعربية	42-33
المبحث الثالث: آليات عمل حاضنات الأعمال الجامعية وتحدياتها	43
المطلب الأول: خدمات ومتطلبات حاضنات الأعمال الجامعية	45-43
المطلب الثاني: مراحل مرافقة حاضنات الأعمال الجامعية للمؤسسات	47-46
المطلب الثالث: واقع وتحديات حاضنات الأعمال الجامعية	50-48
الفصل الثاني: حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية وواقع حاضنة أعمال جامعة بسكرة	
المبحث الأول: حاضنات الأعمال الجامعية والقرار الوزاري1275(شهادة جامعية– مؤسسة ناشئة/شهادة – براءة اختراع)	54
المطلب الأول: ماهية حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية	58-54
المطلب الثاني: دعم إنشاء حاضنات الأعمال جامعية لمرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر	60-59
المطلب الثالث: واقع حاضنة الأعمال الجامعية الجزائرية قبل القرار الوزاري1275(شهادة جامعية– مؤسسة ناشئة/شهادة – براءة اختراع) وبعده	63-61

المبحث الثاني: هيكل نشاط حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية	64
المطلب الأول: اللجانالداعمة والمكملة لنشاط حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية	64-67
المطلب الثاني: الهيئات الداعمة والمكملة لنشاط حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية	68-72
المبحث الثالث: مساهمة حاضنة أعمال جامعة بسكرة في مرافقة ودعم المؤسسات	73
المطلب الأول:التعريف بحاضنة أعمال جامعة بسكرة	73-77
المطلب الثاني: مهام ونشاطات ومراحل احتضان المشاريع في حاضنة أعمال جامعة بسكرة	78-81
المطلب الثالث:مساهمة حاضنة أعمال جامعة بسكرة: الأهداف والواقع والصعوبات	82-86
الخـــاتمة	89-91
قائمة المراجـع	93-100
الملاحـق	102-118

قائمة الأشكال والجداول والملاحق

قائمـة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني	7
02	أشكال الريادية	16
03	أشكال حاضنات الأعمال حسب المشرع الجزائري	27
04	أهمية حاضنات الأعمال	30
05	مراحل تطور حاضنات الأعمال	36
06	العلاقة بين المؤسسات وحاضنات الأعمال الجامعية	49
07	شعار حاضنة أعمال جامعة بسكرة	47
08	الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة بسكرة	75
09	مراحل احتضان المشاريع في حاضنة أعمال جامعة بسكرة	81
10	أهداف حاضنة أعمال جامعة بسكرة	83

قـائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	8
02	الفرق بين المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة	24
03	إحصائيات القرار1275 لسنة 2023/2022 لحاضنة أعمال جامعة بسكرة	83

قـائمة الملاحـق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	طلب مساعدة لإستكمال مذكرة التخرج	102
03	آليات تنفيذ مشروع القرار 1275 شهادة – مؤسسة ناشئة/ شهادة– براءة اختراع	116–103
04	علامة حاضنة أعمال لحاضنة أعمال جامعة بسكرة	117
05	اعلان بخصوص إنجاز النماذج الأولية في مخبر التصنيع FabLab	118

مقدمة:

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحولات الاقتصادية العميقة، أصبحت الحاجة إلى المرونة والابتكار والاستجابة السريعة لهذه التغيرات، حيث لم تعد للنماذج التجارية التقليدية والهياكل الجامدة للمؤسسات الكبرى القدرة على مواكبة هذه التطورات بالسرعة المطلوبة، وفي هذا السياق برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في العديد من الدول المتقدمة منها والنامية كأحد الركائز الأساسية للإنعاش الاقتصادي، ولما لها من دور مهم في دفع عجلة النمو وتعزيز الابتكار، ولقدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق، فهي غالبا ما تنشأ لتقديم حلول مبتكرة لمشاكل معينة أو لتلبية حاجات سوق جديدة، إضافة إلى أنها تساهم في توفير فرص عمل وتقلص من حجم البطالة، غير أن هذه المؤسسات تتعرض للعديد من الصعوبات التي تحد من إمكانياتها في التوسع في ظل نفس المتغيرات، لأنها تعرف معدلات فشل عالية لديها خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها، نظرا لنقص الخبرة والمهارة وضعف مواردها المالية، والذي يحول دون حصولها على المعلومات والاستشارات والأبحاث وخدمات التدريب اللازمة.

ولمجابهة هذه الصعوبات ظهرت حاضنة الأعمال كأحد الآليات الهامة، التي تدعم إنشاء وتطوير هذه المؤسسات، ورعايتها وتوفير الحماية لها من المخاطر التي قد تعترضها، فهي توفر كافة أشكال المساعدات بدءا بدراسات الجدوى ومصادر التمويل مرورا بالاستشارات القانونية، وصولا للدعم من خلال توفير المتطلبات الضرورية لتنمية وتطوير المؤسسات، بإمدادها بكل ما تحتاجه لتنهض وتستقر وتنافس المؤسسات الكبرى. بالإضافة إلى دورها في ربط هذه المؤسسات بالمستثمرين ورواد الأعمال، ومختلف الجهات التي يمكنها أن تساعدهم لمواجهة مختلف الصعوبات. من جهة أخرى نجد أن دور الجامعات التقليدي المتمثل في البحث العلمي والأكاديمي وتشجيع الإبداع والإبتكار تعزز بظهور حاضنات الأعمال الجامعية، التي تساهم في توفير بيئة داعمة ومشجعة للطلبة والخريجين حاملي الأفكار الابتكارية، ومساعدتهم لتحويلها إلى مؤسسات نشطة.

حظيت حاضنات الأعمال في الجزائر باهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة سواء من قبل الهيئات الحكومية أو الأكاديمية، لمساهمته في التنويع الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية، بتشجيع المؤسسات المحلية لتخفيض حجم الاستيراد والتوجه نحو التصدير، وفي هذا الإطار تم إنشاء بالإضافة إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة هيئات جديدة على مستوى الهرم الحكومي، تمثلت في وزارة منتدبة مكلفة بالحاضنات، ووزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الناشئة، فأصبحت بذلك حاضنات الأعمال أحد أولويات الحكومة الجزائرية خاصة قطاع التعليم العالي، وذلك عن طريق تبني حاضنات جامعية تدعم وتوجه الطلبة لإنشاء وتطوير مؤسساتهم الخاصة.

أ. إشكالية الدراسة:

تعتبر فكرة حاضنات الأعمال من الأفكار الفتية في بيئة الأعمال الجزائرية، حيث شهد إطلاقها وتطويرها دعما كبيرا للاقتصاد، وينتظر منها تحقيق أهداف كثيرة ومتعددة، ونظرا لحداثة تجربتها واجهتها العديد من التحديات، لعل أهمها عدم فهم طبيعة نشاطها ومهاما وآليات عملها، لذلك تم طرح إشكالية الدراسة التالية:

كيف تساهم حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية في إنشاء ودعم المؤسسات؟

من أجل معالجة هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. فيما تكمن ماهية المؤسسات؟ وما هي الأشكال الجديدة التي تتخذها؟
2. ما المقصود بحاضنات الأعمال وبحاضنات الأعمال الجامعية؟
3. ما هو واقع حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية ؟
4. فيما تكمن آليات عمل حاضنة أعمال جامعة بسكرة؟
5. ما هو واقع وتحديات حاضنات الأعمالللجامعة بسكرة؟

أ. فرضيات الدراسة:

وبغرض الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1. تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على تقديم الدعم المالي للطلبة حاملي المشاريع الناشئة.
2. توفر حاضنات الأعمال الجامعية الدعم لكل الطلبة لإنشاء مؤسساتهم من خلال النشاطات التي تقدمها لنشر الثقافة والوعي الريادي.
3. تستمر حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة حتى بعد إنشاءها وإنطلاقها.
4. تدعم حاضنات الأعمال الجامعية المؤسسات الناشئة وذلك من خلال إعدادها للدراسات التقنية والاقتصادية لهم.
5. تسعى حاضنات الأعمال الجامعية على توفير المستلزمات للطلبة لمساعدتهم على إعداد النماذج الأولية وتجربتها، فهي تركز على الجوانب التكنولوجية.

ت. أسباب إختيار موضوع الدراسة

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

1. الرغبة والميول الشخصي للبحث في هذا الموضوع بحكم انخراطنا في القرار1275(شهادة جامعية –مؤسسةناشئة/شهادة– براءة اختراع) ونظرا لارتباطها بتخصصنا اقتصاد وتسيير مؤسسات.
2. حداثة الموضوع ونقص الدراسات والبحوث العلمية خاصة فيما يتعلق بحاضنات الأعمال الجامعية.
3. تزايد الاهتمام بحاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر باعتبارها مشروع تنموي متكامل في ظل اقتصاد المعرفة.
4. تعد الجامعات من أهم المؤسسات التي تقود للتغيير الاقتصادي والاجتماعي من خلال دعم الأفكار والمشاريع المبتكرة ودراسة حاضنات الأعمال الجامعية تركز على هذا الدور.
5. محاولة التعرف أكثر على التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال ومدى احتياج المؤسسات لهذه الحاضنات.

ث. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1. التعرف على الإطار المفاهيمي للمؤسسات وبالتحديد الأشكال الحديثة: الريادية والافتراضية والناشئة، ولحاضنات الأعمال بكل أنواعها وخاصة الجامعية.
2. إبراز مهام حاضنات الأعمال الجامعية وآليات عملها والاطلاع على أهم التجارب العالمية والعربية.

3.التعرف على دور حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية وتحديد طبيعة نشاطها والمؤسسات التي يمكن أن تستفيد منها.

4.الإلمام بدور حاضنات الأعمال لجامعة بسكرة في إنشاء وتطوير المؤسسات لتسهيل التعامل معها، والاستفادة بشكل أفضل من القرار 1275.

5.معرفة أهم الصعوبات التي تواجه حاضنة أعمال جامعة بسكرة والتحديات التي تواجه الطلبة المنخرطين في القرار1275 داخل الحاضنة.

ج. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة حاضنات الأعمال الجامعية ودورها في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات في:

1. التعرض لأحد أهم المواضيع المطروحة في ظل توجه الجزائر إلى دعم ثقافة العمل الحر، والتركيز على المؤسسات الناشئة وتشجيع الطلبة الجامعين نحو هذا التوجه.

2.تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثتها وقلة المراجع في هذا الموضوع وتجدده،كما أنه يمكن أن يساعد الطلبة الباحثين في هذا المجال.

3.أهمية موضوع المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال الجامعية في اقتصاد المعرفة وكذا دورها خلق القيمة المضـافة، وتغيير ذهنية الطالب الراغب في التـوظيف إلى الطالب يرغب بإنشاء مؤسسة تـحتاج إلى موظفين.

4. يمكن أن تعتمد المعلومات الواردة في هذه الدراسة كدليل من قبل الطلبة الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الناشئة وتيسير الاستفادة من الانخراط في القرار 1275.

5. إلقاء الضوء على الصعوبات أو العراقيل التي تواجه حاضنات الأعمال الجامعية التي تقف دون قدرتها على أداء مهامها ونشاطاتها بالشكل المطلوب، وكذا العراقيل التي تواجه الطلبة وتحد من إمكانية استفادتهم من حاضنات الأعمال الجامعية لإنشاء مؤسساتهم.

ح. حدود الدراسة:

في إطار إعداد هذه الدراسة عملنا على الالتزام بالحدود الزمانية والمكانية المتمثلة في:

1. الحدود الزمنية: نظرا لارتباط الدراسة بإنجاز مذكرة ماستر فإنها بدأت بتحديد فكرة الدراسة في بداية السنة الجامعية 2024/2023 في حدود شهر أكتوبر من سنة 2023، ومنه بداية إعداد جوانبها النظرية وتم الانطلاق في إعداد الجانب التطبيقي خلال الفترة من شهر مارس إلى شهر نهاية شهر ماي 2024، مع إتمام العمل على الجوانب النظرية.

2. الحدود المكانية: لإعداد دراسة التطبيقية تم تحديد الأبعاد المكانية بحاضنة الأعمال الجامعية لجامعة محمد خيضر بسكرة، إلا أننا لم نكتف بذلك نظرا لطبيعة الموضوع حيث تناولت الدراسة لمحة عن حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية.

خ. منهج وأدوات الدراسة المستخدمة:

1.منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وهو المنهج الأكثر إستخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، والأنسب لهذه الدراسة لأنه يعمل على

التركيز على الوصف الدقيق والتفصيلي لمتغيري الدراسة: المؤسسات وحاضنات الأعمال الجامعية وللعلاقة بينهما، وعلى دراسة حالة في الجزء التطبيقي للتعرف أكثر على واقع موضوع الدراسة على مستوى حاضنة أعمال جامعة بسكرة.

2. أدوات الدراسة: من أجل استكمال الدراسة وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لذلك، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والتي تتمثل في المسح المكتبي لمختلف المراجع المتوفرة الورقية والالكترونية، الملاحظة وجمع الإحصائيات والبيانات وتحليلها، وكذا مقابلة مع مدير حاضنة جامعة بسكرة الحالي والسابق ومع بعض الطلبة المنخرطين في القرار 1275.

د. الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة منهجا مكملا لطبيعة العلم التراكمية، ويحاول الباحث من خلالها التعرف على المشكلات التي واجهتها، والنتائج والتوصيات التي خرجت بها، بما يمكنه من تحديد الزاوية التي سينطلق منها في تناول الموضوع، وفي هذا الصدد تم الرجوع إلى مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية.

وهذه أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة:

1. دراسة: يحياوي شهيرة ويحياوي أمال.(2023).دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة (مذكرة ماستر)، تخصص قانون خاص، جامعة مولود معمري، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية. استعرضت هذه الدراسة الطبيعة القانونية للمؤسسة الناشئة وحاضنات الأعمال بالإضافة لدور حاضنات الأعمال في تجسيد ودعم المؤسسات الناشئة. حيث تهدف هذه الدراسة لتبيان أهمية إنشاء حاضنات الأعمال، والدور الذي تلعبه من خلال خدماتها ومرافقتها للمشروعات، والمبادرات الحرة قبل انطلاقها وبعد إنشاءها، من خلال دراسة حالة مختبر التصنيع فاب لاب بجامعة باتنة–ومن بين أهم النتائج التي تم التوصل لها ما يلي:

–تساعد حاضنات الأعمال على ربط المؤسسات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته.

– توفير حاضنات الأعمال مصادر تمويل جديدة للمؤسسات الناشئة والموارد المالية اللازمة لنشاط المشروع، بالإضافة إلى البحث عن شركاء اقتصاديين جدد والاستفادة من خبراتهم.

– تقوم حاضنات الأعمال بتوفير المعلومات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى ودراسات السوق، وتوفير الاستشارات الضرورية واللازمة للمؤسسات الناشئة.

تم التركيز في هذه الدراسة على الناحية القانونية لحاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة، كما أنها تهدف لمعرفة دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات على اختلاف دراستنا التي تطرقنا فيها لدور حاضنات الأعمال الجامعية.

2. دراسة: بن سعادة سعاد وقوراري مريم.(2022). حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لمرافقة المؤسسات الناشئة–نماذج لحاضنات أعمال جامعية وطنية–، مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، تلمسان، الجزائر، المجلد06(العدد02). استعرضت هذه الدراسة علاقة الجامعة بالمجتمع من خلال إبراز مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية، باعتبارها إحدى آليات المرافقة للمؤسسات الناشئة، وكذا أهمية هذه المؤسسات الناشئة في خلق ثروة للشباب الجامعي. تهدف لمعرفة كيفية دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة، من خلال حاضنات الأعمال الجامعية وأشكال الدعم والتمويل التي تقدمها لحاملي المشاريع المبتكرة الجديدة من الطلبة الجامعيين.تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال وصف مفاهيم متعلقة حاضنات الأعمال خاصة

الجامعية منها، وكذا المشاريع والمؤسسات الناشئة وتحميل كيفية مرافقة واحتضان الأفكار المبتكرة وتجسيدها على أرض الواقع، مع عرض نماذج لحاضنات أعمال جامعية جزائرية ناجحة. ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

–تساهم الحاضنات الجامعية في مساعدة الطلبة الجامعيين في تفريغ الأفكار الابتكارية في أوراق مبتكرة، لتتم ترجمتها إلى مشاريع.

– رغم مصادر التمويل المقدمة في إطار الحاضنات إلا أنها بحاجة إلى دعم الشركات الكبرى والتمويل الأجنبي إذا وجد.

– رغم أن حاضنات الأعمال الجامعية على المستوى الوطني لازالت فتية، إلا أنها خلقت الفرق والتنويع في الاقتصادي الوطني.

تناولت هذه الدراسة حاضنات الأعمال الجامعية الوطنية ودورها في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة أي على نطاق واسع خلال نماذج متنوعة، حيث تم التركيز على الاستراتجيات العامة لها، على اختلاف دراستا التي كانت على نطاق محلي محدد والتركيز على التطبيق الفعلي وكيفية تحقيق النجاح للمشاريع المبتكرة.

3.دراسة: الباش بنت عبد الله مشاعل.(2019).أسباب عزوف الطلبة عن الانخراط في مشاريع حاضنات الأعمال بالجامعات في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لكلية التربية، السعودية، المجلد35(العدد10)، استعرضت هذه الدراسة الخصائص العامة لطلاب الجامعات وسماتهم الريادية، ماهية حاضنات الأعمال في الجامعات، خدماتها ونماذج على خدمات حاضنات الأعمال الجامعية في المملكة العربية السعودية، تهدف هذه الدراسة لمعرفة خدمات الحاضنات، وأسباب عزوف الطلبة على الانخراط في مشروعات حاضنات الأعمال بالجامعات، بالإضافة إلى أساليب تشجعيهم على ذلك. تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، ومن النتائج المتوصل لها:

–تقدم حاضنة الأعمال بالجامعات السعودية العديد من الخدمات المتمثلة في تقديم استشارات، المساعدة في دراسة الجدوى، التنسيق مع الجهات المانحة للتمويل، توفير المكان والبيئة المناسبة لانطلاق المشروع.

–أسباب عزوف الطلبة عن الانخراط في حاضنات الأعمال بالجامعات هي بالترتيب كالآتي: الأسباب الأكاديمية، الأسباب المتعلقة بحاضنة الأعمال الجامعية، الأسباب الاقتصادية، الشخصية، الاجتماعية.

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها اهتمت بالأسباب التي تمنع الطلبة من الانضمام لحاضنات الأعمال الجامعية، وفهم التحديات والعوائق التي تمنع الطلبة في المشاركة في هذه الحاضنات.

4.دراسة: جاد الله باسم سليمان صالح. (2018). دور حاضنات الأعمال البحثية الجامعية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال بمصر، مجلة كلية التربية، مصر، العدد (04)، استعرضت هذه الدراسة الإطار المفاهيمي لحاضنات البحثية الجامعية، وريادة الأعمال، تهدف الدراسة إلى الوقوف على دور هذه الحاضنات في نشر ثقافة ريادة الأعمال بمصر. تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استخدام الاستبانات. ومن بين النتائج المتوصل لها:

– وجود مجموعة من المعوقات تحد من دور حاضنات الأعمال الجامعية في نشر ريادة الأعمال.

– قلة مشاركة القطاع الخاص في عمليات تمويل البحث العلمي في مصر مقارنة بالدول المتقدمة.

- ضرورة الاهتمام بحاضنات الأعمال الجامعية كوسيلة لبناء القدرة التنافسية للجامعة، من خلال توفير الموارد والكفاءات البشرية المدربة.

اختلفنا مع هذه الدراسة في كونها ركزت على دور حاضنات الأعمال الجامعية في نشر الوعي وتثقيف المجتمع الأكاديمي حول أهمية ريادة الأعمال، من أجل بناء عقلية ريادية تطوير مهارات الأعمال بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، على غرار دراستنا التي اهتمت بتحويل الأفكار المبتكرة إلى مؤسسات وتقديم الدعم لإنشائها.

ذ. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، حيث يتضمن الفصل الأول الإطار النظري للموضوع بعنوان "الإطار النظري لدور حاضنات الأعمال الجامعية في مرافقة المؤسسات"، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، والتي تطرقنا فيها إلى مفاهيم حول المؤسسات وأشكالها الحديثة، وإلى دراسة حاضنات الأعمال والتركيز على حاضنات الأعمال الجامعية، وأخيرا إلى دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم إنشاء وتطوير هذه المؤسسات.

بينما في الفصل الثاني تطرقنا للدراسة التطبيقية بعنوان"حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية وواقع حاضنة أعمال جامعة بسكرة"، وهو بدوره تم تقسيمه لثلاث مباحث، والتي تضمنت ماهية حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية والقرار1275(شهادة جامعية – مؤسسةناشئة/شهادة–براءة اختراع)، هيكل نشاط حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية، بالإضافة إلى دور حاضنة أعمال جامعة بسكرة في مرافقة المؤسسات.

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة المؤسسات وحاضنات الأعمال الجامعية

تمهيد:

تعتبر المؤسسات بمختلف أنواعها: صغيرة، متوسطة، كبيرة، ريادية، ناشئة، افتراضية، المحرك الأساسي لحركية الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة. فهي تساهم في تلبية احتياجات السوق المتغيرة، وتعزيز الابتكار، ومع ذلك فإن هذه المؤسسات تواجه تحديات سواء في مراحل إنشائها أو تطورها، مما يستدعي وجود آليات دعم فعالة لضمان نجاحها واستمراريتها، والتي تنبثق منها حاضنات الأعمال، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا محوريا في تقديم الدعم المطلوب، وتوفير البيئة المناسبة، والموارد اللازمة لتطوير الأفكار الريادية وترجمتها لمشاريع.

من جهة أخرى تعد الجامعات من البيئات الخصبة الداعمة للابتكار، من خلال دورها الرئيسي في نشر المعرفة والبحث العلمي وتعزز دورها بتصور جديد بظهور حاضنات الأعمال الجامعية، التي تقدم الدعم اللازم للمبتكرين،كما تعمل على تعزيز المهارات الريادية لدى الطلاب والخريجين، وتحفيزهم على تجسيد مشاريعهم، وتقديم حلول عملية من خلال بحوثهم الأكاديمية، لصناعة رواد أعمال ذوي كفاءات علمية ومهنية متميزة، بالإضافة إلى تنمية الحس والفكر النقدي.دون أن ننسى الدور الذي تلعبه هذه الحاضنات بكونها همزة الوصل بين الوسط الجامعي والقطاع الاقتصادي، مما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك عمدت الجزائر على استحداث مثل هذه الهياكل داخل جامعاتها، حيث تعول على حاضنات الأعمال الجامعية بما تقدمه من وسائل داعمة ومساندة لمشاريع الطلبة، والمساهمة في تغيير توجهاتهم الفكرية، وتوجيههم للاستقلالية في العمل بدلا من السعي للتوظيف، حتى تصبح لهم القدرة على التماشي مع البيئة الخارجية، وامتلاك المرونة الكافية للتأقلم مع بيئة الأعمال ومستجداتها، واستغلال فرص الأعمال الممكنة.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري لدور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة المؤسسات.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لدراسة حاضنات الأعمال الجامعية.

المبحث الثالث:آلية عمل حاضنات الأعمال وتحدياتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة المؤسسات

تعتبر المؤسسات محركًا هامًا للابتكار والنمو الاقتصادي، حيث تعمل وفقا لأغراض محددة وذلك حسب هيكلها التنظيمي والقوانين والأنظمة التي تنشط فيها.

تلعب هذه المؤسسات دورا حيويا في تشكيل المجتمع والاقتصاد، إذ تسعى جاهدة لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، كما تواجه تحديات متعددة مثل المنافسة،التغيرات التكنولوجية، التشريعات القوانين، المخاطر الاقتصادية والسياسية وغيرها، مما يتطلب منها القدرة على التكيف معها. وقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الناشئة، الريادية والافتراضية باعتبارها محورا أساسيا لبناء النظام الاقتصادي العالمي، لما تعكسه من ديناميكية في الاقتصاد، إضافة لدورها في تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال تشجيعها للابتكار والإبداع.

لذلك سنستعرض في هذا المبحث أولا لماهية المؤسسات ثم الخصائص، الوظائف والتحديات المرتبطة بها، وأخيرا إلى الأشكال الحديثة للمؤسسات.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات

تعتبر المؤسسة جوهرا النشاط الاقتصادي مهما كان حجمها كبيراً أم صغيراً، كما تعد أداة أساسية لتنمية المجتمع، لأن نشاط العملية الإنتاجية يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية والمادية بالإضافة للعوامل المعنوية الأخرى.

الفرع الأول: مفهوم وأهداف المؤسسات

تشغل المؤسسات حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الكثير من الاقتصاديين، باعتبارها المحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي والمنبع الرئيسي للرفاهية المادية، فهي عبارة عن نظام تفاعلي مؤلف من موارد مادية، ومعنوية ومجموعة من الأفراد لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلال مجموعة من الأنشطة التجارية أو الخدماتية.

إن أدبيات الاقتصاد تظهر لنا بأن هناك مجموعة من المصطلحات، التي تستعمل في كثير من الأحيان للتعبير عن مفهوم المؤسسة، ومن بين هذه المصطلحات نجد المنظمة، حيث تعود أصل كلمة (منظمة) إلى مفهوم التنظيم، وهو مجموعة من الأفراد (فردين أوأكثر) تقوم بجهد جماعي لإنجاز عمل ما، أو هي كل تجمع يتم تنظيمه وفق أسس معينة اجتماعية كانت أو اقتصادية، أو سياسية أوثقافية أو غير ذلك، بينما المؤسسة فهي عبارة عن كيان اجتماعي حكومي أو غير حكومي، ربحي أوغير ربحي يخضع لقوانين الدولة وتحكمه مجموعة من الضوابط والقواعد التي تسري على جميع أفراده. وهذا يعني أن مفهوم المنظمة أشمل من مفهوم المؤسسة. وبالتالي فإن المنظمات تضم مختلف أشكال المؤسسات، والمؤسسة ماهي إلا حالة خاصة من المنظمات، أما في الجزائر يستعمل مصطلح المؤسسة، لذلك خصصنا دراستنا على المؤسسة.

أولا: مفهوم المؤسسات

إن إعطاء تعريف موحد وواضح للمؤسسات يعتبر بالغ الصعوبة، نظرا لاختلاف آراء الباحثين الاقتصاديين وتعدد التوجهات الفكرية، ومن حيث الزاوية والمنظور الذي ينظر به صاحبه للمؤسسات وأهدافها، وكذلك البيئة التي يعيش فيها والايدولوجية التي يؤمن بها. وفيما يلي سنعرض مجموعة من المفاهيم:

-يعرف **Bressey** المؤسسات بأنها: "تنظيم اقتصادي مستقل، يمتلك إمكانيات بشرية ومادية توفق فيما بينها، بغية إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع". (بختي، 2003، الصفحات 4-5)

يوضح هذا التعريف أن المؤسسات تتمتع بالقدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بنفسها دون تدخل كيانات أخرى، بالإضافة إلى أنه يعكس النظرة التقليدية للمؤسسات باعتبارها وحدات إنتاجية تجارية، تساهم في الاقتصاد من خلال توفير سلع وخدمات لغرض البيع.

- يعرف**Jean Gerbier** المؤسسات بأنها:"مجموعة من العناصر المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها، لتشكل وحدة واحدة تقوم بوظيفة معينة"(زنقوني، 2020-2021، صفحة 7)

يشير هذا التعريف إلى نظرة أكثر شمولية للمؤسسة، تتضمن التكامل والتفاعل بين مختلف عناصر المؤسسات، ويركز على العلاقات والتفاعلات الداخلية بين مكوناتها لضمان أداء فعال.

-المؤسسات: عبارة عن تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي، الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها، وتكاليف الإنتاج.(صخري، 2008، صفحة 24)

يعتبر هذا التعريف دقيق وشامل، إذ يوضح دور المؤسسات في الاقتصاد وهدفها الرئيسي في تحقيق الربح عبر تنظيم الإنتاج، والتوزيع في السوق.

-المؤسسات: هي كيان اجتماعي وتجمع إنساني جامع للأفراد العاملين، بهدف تنفيذ وأداء أعمال ونشاطات لا يمكن لفرد واحد القيام بأعبائها.(نبيل، 2007، صفحة 19)

يظهر هذا التعريف أهمية التعاون والتكامل بين أفراد المؤسسة، حيث يجتمعون كفريق واحد لتحقيق الأهداف المحددة بدلاً من العمل بشكل فردي.

- المؤسسات: هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف بإختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي توجد فيه المؤسسة، وتبعا لحجم ونشاط المؤسسة.(بن الموفق، 2005-2006، صفحة 07)

يشير التعريف إلى أن المؤسسات تعمل ككيان مستقل من الناحية المالية والقانونية، مما يعني أن لها شخصية قانونية منفصلة عن الأفراد الذين يشكلونها.كما أن الشروط الاقتصادية التي تحكم عملها تختلف بناء على الزمان والمكان وحجم النشاط الاقتصادي للمؤسسات، وهذا يعكس التغيرات الطبيعية والاقتصادية التي تواجهها في سياق عملها.

–تعرف المؤسسات على أنها: منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني. (بن حبيب، 2013، صفحة 28)

هذا التعريف يشير إلى أن المؤسسات تعتبر مستقلة إلى حد ما، الأمر الذي يعني أن لديها درجة من الحرية في اتخاذ القرار بدون تدخل مباشر من جهات خارجية، ومع ذلك قد تكون تتأثر ببعض العوامل الخارجية.

بناءً على التعاريف التي تم تقديمها والنقاط المناقشة، يمكن تقديم تعريف شامل للمؤسسات كالتالي:

–هي كيان اقتصادي لها شخصية مستقلة تمكنها من اتخاذ القرارات، والعمل بشكل مستقل ضمن إطار قانوني واجتماعي محدد. تهدف إلى دمج عوامل الإنتاج، بما في ذلك العمالة، ورأسمال، والموارد الأخرى، وتنظيمها واستخدامها بفعالية لتحقيق الأهداف المحددة وخلق قيمة مضافة. حيث تعتبر وسيلة لتبادل السلع والخدمات، لتلبية احتياجات المجتمع،كما تتأثر المؤسسة بالعوامل الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والثقافية، وتعمل على التكيف مع التغيرات في هذه العوامل لتحقيق أهدافها بشكل فعال.

ثانيا: أهداف المؤسسات

تسعى المؤسسة لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تقسيمها إلى أهداف اقتصادية، اجتماعية وتكنولوجية.(بن جيمة، 2010-2011، الصفحات 9-10)

أ. أهداف اقتصادية:

1. تحقيق الاستدامة والربح من خلال تقديم منتجات وخدمات.
2. تحقيق متطلبات المجتمع على جميع المستويات، محلية، وطنية، جهوية ودولية.
3. عقلنة الإنتاج بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، والتخطيط الجيد لها، إضافة إلى توزيع ومراقبة عملية تنفيذ مدة الخطط والبرامج.
4. تحقيق النمو والتوسع ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تحقيق ربح معقول، لمكافأة أصحاب عوامل الإنتاج الداخلية في نشاط المؤسسة.(قيرة، 2006-2007، صفحة 10)

ب. أهداف اجتماعية:

1. ضمان مستوى مقبول من الأجور والحد من البطالة.
2. تحسين مستوى معيشة العمال.
3. إقامة أنماط استهلاكية أي التصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، من خلال التأثير في أذواقهم بواسطة الإشهار.
4. الدعوة إلى تماسك العمال عن طريق تنظيم العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الأفراد العاملين.
5. توفير التأمينات والمرافق للعمال.

ت. أهداف تكنولوجية:

1. البحث والتنمية والإبداع التكنولوجي.

2. تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا.

3. تلعب دور مساند للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي.

الفرع الثاني: مراحل تطور المؤسسات

لم تظهر المؤسسات بأشكالها الحالية من أول مرة، بل كان ذلك نتيجة لعدة تطورات وتغيرات مستمرة ومتوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، وتتمثل أهم مراحل ظهور وتطور المؤسسة الاقتصادية في ما يلي:(مباني، 2018-2019، الصفحات 2-3)

أ. مرحلة الإنتاج الأسري البسيط: كانت زراعة الأرض وتربية المواشي من أهم النشاطات وأهم موارد حياة الإنسان لتلبية حاجاته الأساسية، والمتمثلة في المأكل والملبس والمشرب، حيث تطورت الصناعات والإنتاج المنزلي المعتمد على الإكتفاء الذاتي باستخدام أدوات بسيطة.

ب. مرحلة ظهور الوحدات الحرفية: بفعل التجمعات الحضارية وزيادة الطلب على المنتجات الحرفية،تم تكوين ورشات يجتمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة بإشراف كبيرهم أو الأكثر خبرة في تلك الحرفة، وغالبا ما تأخذ هذه الورشات شكل أسري.

ت. مرحلة النظام المنزلي للحرف: أدى ظهور طبقة التجار والرأسماليين إلى الاتصال بالأسر في منازلهم، وتموينهم بالمواد من أجل إنتاجهم لسلعة معينة، مما ساهم في ظهور عمال حرفيون في المنازل لأول مرة لا يملكون سوى قوة عملهم.

ث. مرحلة ظهور المانيفاكتورةManufacture: إن تراكم التغيرات والتي تتمثل في زيادة عدد السكان، ظهور الاكتشافات الجغرافية، وتطور الأذواق، ساهمت في إثراء طبقة التجار والرأسماليون الذين يمتلكون أدوات إنتاجية فعملوا على تأجيرها للأسر لإنتاج طلباتهم، مما أدى فيما بعد إلى تجميعهم تحت سقف واحد ليتمكنوا من مراقبتهم، وهكذا ظهرت المصانع في شكلها الأول (الإنتاج اليدوي).

ج. مرحلة ظهور المؤسسة الصناعية الآلية: يعود ظهورها إلى بداية القرن الثامن عشر أي مع ظهور الثورة الصناعية، وما صاحبها من اكتشافات علمية وتطور وسائل الإنتاج واتساع السوق أكثر، وتستخدم هذه المؤسسات وسائل عمل آلية ميكانيكية بدل الوسائل اليدوية.

ح. مرحلة التكتلات والشركات متعددة الجنسيات: مع التطور الذي شهده الاقتصاد الرأسمالي كان على المؤسسات إتباع عدة استراتيجيات لتتكتل فيما بينها، والدخول إلى الأسواق الخارجية ليس في صورة موزعة للسلع والخدمات فقط، بل أيضا كمنتج في أكثر من بلد خارجي وهي ما يدعى الشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات

تصنف المؤسسات من خلال الاعتماد على مجموعة من المعايير، كمعيار العمالة، طبيعة الملكية، المعيار القانوني، والمعيار الاقتصادي، والتي سنتطرق لها بالتفصيل:

أولا: حسب معيار العمالة

من أكثر المعايير استعمالا وذلك نظرا للخصائص التي يتميز بها والمتمثلة في:(خبابه، 2013، صفحة 14)

أ. الثبات النسبي.

ب. بساطة الاستخدام والتطبيق.

ت. سهولة الحصول على المعلومة.

غير أنه يختلف من دولة لأخرى فمثلا نجد المؤسسات الصغيرة في الدول الصناعية تضم 500 عاملا على الأقل، أما في الدول نامية تضم من 120 إلى 100 عامل.

وهناك من يقسمها كالتالي:

ثانيا: حسب طبيعة الملكية(بودالي، 2014-2015، صفحة 13)

أ. المؤسسات الخاصة: حيث تكون ملك لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.

ب. المؤسسات العامة: وهي التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسئولين بالتصرف فيها كما يشاءون، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك. والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسئولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفق القوانين للدولة.

ت. المؤسسات المختلطة: هي التي يكون رأسمالها مختلط بين العام والخاص.

ثالثا: حسب المعيار القانوني:

وفقا لهذا المعيار تنقسم المؤسسات إلى مؤسسات خاصة وعمومية(مسعودي، 2020-2021، الصفحات 12-13)

أ. المؤسسات الخاصة: تخضع للقانون الخاص ويمكن أن تتخذ الأشكال الآتية:

1. المؤسسات الفردية: وهي مؤسسات يمتلكها شخص واحد ويؤسسها برأسمال شخصي وتشمل عادة الوحدات الحرفية، المحلات التجارية، الفنادق.
2. المؤسسات الجماعية (الشركات): وهي يمتلكها أكثر من شخص يساهم كل منهما بتقديم حصة من المال أو العمل، تخضع لشروط موضوعية تتمثل في الرضا والمحل والسبب من قيام المشروع، وتنقسم إلى شركات الأشخاص والأموال.

- شركات الأشخاص: كشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات المحاصة.
- شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم، شركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة.

ب. المؤسسات العامة: تخضع للقانون العام وتنقسم إلى:

1. مؤسسات تابعة للوزارات: تتجسد في جميع المؤسسات التي تخضع لوصاية إحدى الوزارات وهي صاحبة إنشائها.

2. مؤسسات تابعة للجماعات المحلية: يقصد بالجماعات المحلية البلدية والولاية، حيث تقوم هذه الهيئات بإنشاء مؤسسات غالبا ما تكون في مجال الخدمات العامة وتكون في العادة ذات أحجام متوسطة وصغيرة .ويجدر بالذكر أن هذا يخضع للتقسيم الإداري للدولة، أي أن الجزائر يناسبها باقي الدول قد لا يناسبها.

3. المؤسسات نصف عمومية: هي مؤسسات قائمة على شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفيما يلي شكل يلخص تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني:

الشكل(01): تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

رابعا: حسب معيار الطابع الاقتصادي

يمكن تصنيف هذه المؤسسات تبعا لمعايير اقتصادية معينة، أي تبعا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه. وعليه نميز هذه الأنواع:(صخري، 2008، الصفحات 30-31)

أ. المؤسسات الصناعية: وتنقسم هذه المؤسسات بدورها، تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي، إلى:

1. مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية: كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكربونات، وغيرها. وما يميزها النوع من المؤسسات هو احتياجها لرؤوس أموالكبيرة. كما تتطلب توفير مهارات وكفاءات عالية لتشغيلها.

2. مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة: كمؤسسات الغزل والنسيج، مؤسسات الجلود.

ب. المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها. وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج وهو الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، والإنتاج السمكي.

ت. المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة.

ث. المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، مؤسسات التأمين، ومؤسسات الضمان الاجتماعي.

ت. المؤسسات الخدماتية: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة، كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، ومؤسسات الأبحاث العلمية.

الفرع الرابع: تصنيفات المؤسسات حسب القانون التوجيهي الجزائري

التعريف المعتمد في الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو ذلك التعريف الوارد في القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 يناير 2019 والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينص في مادته الخامسة على ما يلي:

-تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسات إنتاج السلع أو/ والخدمات تشغل من 11 إلى 251 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 14 مليار دينار جزائري، أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائريوهي تحترم معيار الاستقلالية.(فودوا، ميموني، و بن بيا، 2021، صفحة 117)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار دينار	من 200 مليون إلى مليار دينار

المصدر: من إعداد الطالبتان استنادا للقانونرقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني:الخصائص والوظائف والتحديات التي تواجه المؤسسات

تتميز المؤسسات بمجموعة من الخصائص التي تحدد طبيعتها، بالإضافة إلى أداء العديد من الوظائف الرئيسية التي تميز نشاطها. ومع ذلك تواجه مجموعة من التحديات التي يجب التعامل معها بشكل فعّال لضمان استمراريتها ونموها وتطورها.

الفرع الأول: خصائص المؤسسات

تتصف المؤسسات سواء كانت في المجال الإنتاجي أو القانوني أو التنظيمي بمجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلي:(صخري، اقتصاد المؤسسة، 2008، الصفحات 25-26)

أ. القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من اجلها.

ب. القدرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وعلى تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

ت. التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها على سبيل المثال أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين.

ث. ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات، أوعن طريق الإيرادات الكلية، أو القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.

ج. لا بد أن تكون المؤسسات مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فلا توجد منعزلة وإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عمليتها المرجوة وتفسد هدفها.

ح. وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق كبير من الأفراد.

خ. يجب أن يشمل إصطلاح مؤسسات بالضرورة فكرة زوالها إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها.

د. للمؤسسات شخصية قانونية مستقلة، من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.

كما أن للمؤسسات صفات ذاتية تميزها عن الوحدات الاقتصادية الأخرى نظرا لخصوصيتها ولعل من أهمها ما يلي:(بن سعد، 2015-2016، الصفحات 19-20)

أ. خاصية الهيكل الملائم للمؤسسات: يعتبر الهيكل الأساس في تشكيل وتحديد وضعية المؤسسات. فهو الذي يسهل عليها تنظيم، وتقسيم المسؤوليات على مختلف المستويات، الذي يؤدي لتسهيل عملية اتخاذ القرارات فيها، فكلما كانت الهيكل معبر عن العلاقات، والتبادلات بين مختلف الأقسام والوظائف من جهة، ومرن في إحداث التغييرات المرتبطة بالمحيط والإستراتجية من جهة أخرى،كلما كانت أكثر كفاءة على تحقيق الأهداف وبالتالي تتخذ صورة الأداة الجيدة والأحسن في تسيير نشاط المؤسسات.

ب. خاصية التقرب من المستهلك: وجود المؤسسة بغض النظر لنوعها مرتبط بوجود المستهلك الفعلي أو حتى المتوقع، فتأثر الإنتاج من جهة وكذلك الاختلاف بين المستهلكين من جهة أخرى يفرض على المؤسسات الإقتراب أكثر من المستهلك، وذلك من خلال إجراء دراسات، قصد التعرف على الاحتياجات والرغبات الاستهلاكية، سواء من الناحية الكمية أو حتى النوعية وتقديم الجودة المطلوبة لمختلف المستهلكين.

ت. خاصية اللجوء لتكنولوجيا المعلومات: تمكنها من الحصول على البيانات ومعالجتها وتحويلها لمعلومات موثقة بصورة آلية ويمكن الاعتماد عليها، فيتم تخزينها أو استخراجها حتى يتم الطلب عليها.

ث. خاصية الاعتماد على الإبداع والتجديد: المقصود بالإبداع هنا التكنولوجي المرتبط بالمنتجات وطرق الإنتاج إذ أنه المصدر الأساسي للقوى التنافسية، أما التجديد فهو تعبير إيجابي من شأنه أن يساعد على تحسين التسيير والأداء ويدخل ضمن هذا التجديد طرق تسيير الأفكار والتنظيم.

الفرع الثاني: وظائف المؤسسات

تتمحور الأنشطة المؤسسية حول مجموعة من الوظائف التي تعتبر أساسية للنهوض بالمؤسسة وتعزيز نشاطها. تشمل هذه الوظائف جوانب مختلفة من عمل المؤسسات سواء من الناحية المالية، التنموية، أو الإنتاجية والتسويقية، تعمل جميعها بالتعاون والتناغم مع بعضها البعض لتحقيق وضمان استمراريتها. إذ لا يمكن التفريط في أي من هذه الوظائف على حساب الأخرى، حيث يعتبر تواجدها المتزامن والمتكامل هو العامل الرئيسي لنجاح أي مؤسسة.

وبناء على ماتم ذكره سابقًا، يُمكن تلخيص وظائف المؤسسات في العناصرالتالية:(مخي، 2006-2007)

أ. وظيفة الإنتاج:

تعد الوظيفة الفنية الأساسية في المؤسسات هي التي تركز على توليف عناصر الإنتاج المتاحة، لإنشاء مجموعة متنوعة من السلع والخدمات. يترتب عليهم تنظيم، حل للمشكلات، اتخاذ قرارات، ووضع سياسات من أجل تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة، وبأقصى قدر ممكن من الربح.

ب. وظيفة التسويق:

وهذه الوظيفة تلي وظيفة الإنتاج حيث تسهمفي تصريف منتجات المؤسسات وتتولى عرضها على المستهلك، اجتذابه وترغيبه في الشراء، من خلال اتخاذ القرارت اللازمة بشأن الأسعار والمواصفات، تشمل مجموع العمليات المتعلقة بأعمال البيع، النقل، التخزين، التنميط، وتحمل المخاطر والتسعير، والحصول على المعلومات التسويقية والإعلان والترويج وكل ما يؤدي إلى استرداد الأموال التي صرفت، بالإضافة إلى توفير عائد معقول يعوض عما أنفق ويمكن المؤسسات من التوسع والاستمرار. ويعرف التسويق بأنه:"ذلك النشاط الخاص بدراسة رغبات واحتياجات ومطالب العملاء والمستهلكين والعمل على ترجمتها إلى سلع وخدمات تكون متاحة ومعروضة للعملاء في الوقت والمكان المناسبين والسعر المناسب".

ت. الوظيفة المالية

تعبر عن أوجه النشاط الإداري للمؤسسات المتعلقة بتنظيم حركة الأموال، إذ يقع على عاتق هذه الوظيفة إنتاج المعلومات المالية والتكليفية الضرورية لأغراض التخطيط والرقابة بالنسبة لمختلف العمليات والأنشطة، وكذا تلخيص المعاملات المالية والتجارية على اختلاف أنواعها، بكيفية تناسب المعنيين باستعمالها سواء كانوا أطرافمن داخل المؤسسات أو من خارجها، وبعبارة أخرى تتمثل الوظيفة المالية في المهام والعمليات التي تهدف للبحث عن الأموال بالكميات المناسبة والتكلفة الملائمة في الوقت المناسب، وتخصيصها بطريقة تعزز أهداف المؤسسة بشكل عقلاني، الأمر الذي يعكس مدى أهمية هذه الوظيفة بالنسبة للوظائف الأخرى.

ث. الوظيفة الإدارية

هي الوظيفة التي تسمح بتعبئة كل قدرات المؤسسات على جميع المستويات من أجل تحقيق الأهداف العامة، وعندما تتمكن الإدارة من بناء مستوى مطلوب من التنظيم، فإن ذلك يعني أنها قد خلقت الظروف الملائمة لنجاح المؤسسات، حيث أن التنظيم هو عبارة عن تحديد وتوزيع للمسؤولية التي يتم بها توزيع نشاط المؤسسات على الأفراد العاملين بها، سواء كانوا منفذين أو

مشرفين، وتحديد العلاقة بين هؤلاء الأفراد وفقا لمسؤولياتهم وبالتالي يعتبر التنظيم الإطار الذي يجب أن تعمل المؤسسات ضمنه لضمان استمراريتها ونجاحها المستقبلي وقدرتها على التوسع.

ج. الوظيفة الاجتماعية

تعمل هذه الوظيفة على تسيير الموارد البشرية بعدما تعمل على اجتذاب العمال الأكفاء، ومن ثم وضع السياسات الكفيلة بترقيتهم وتطويرهم، وزيادة ارتباطهم الوثيق بالمؤسسات وانضباطهم في العمل، لاسيما وضعيتهم وعلاقتهم فيما بينهم وبين رؤسائهم.

ح. وظيفة التخزين

عند استلام المواد والسلع الواردة لدى قسم الشراء، وإيصالها إلى قسم المخازن، تبدأ مهام وظيفة التخزين وتتمثل في:(بن الموفق، 2005-2006، الصفحات 19-20)

1. ترتيب وحفظ المواد والسلع.
2. وضع الرموز للتعرف السريع على محتويات المخزن، وتسهيل عمليات الترتيب والتصنيف للمجموعات.
3. متابعة حركة دخول وخروج مختلف أنواع المخزون.
4. تقديم إشعار إلى قسم الشراء لانطلاق الشراء.
5. القيام بعملية الجرد الحقيقي.

خ. وظيفة التموين

مع اتساع السوق وزيادة المنافسة، أصبح التموين بالمواد الأولية من أهم الوظائف التي تشغل المسيرين، ويولونها اهتماما خاصا في المؤسسات الحسنة التدبير، فهي تؤثر مباشرة على التكلفة، السعر، جودة المنتج وحجم المبيعات، هذا يجبرهم على ضمان ما يلي:(بن جيمة، 2010-2011، صفحة 15)

1. جودة التموين باختيار أحسن المواد الأولية التي تضمن لها أجود المنتجات.
2. أحسن الأسعار مع مراعاة نسبة السعر مع الجودة.
3. حسن العلاقة بين المؤسسات وممونيها وما تضمنه من تمييز وتسهيلات وخدمات ما بعد البيع.

تعتبر هذه الوظائف الأساسية والمعروفة للمؤسسات، لكن هذا لا يمنع من وجود وظائف أخرى فرعية تختلف تبعا لطبيعة نشاط المؤسسات، الأمر الذي يعكس المرونة والتنوع في هيكلها، مما يسمح لها بالتكيف مع الاحتياجات المحددة للفئات التي تخدمها، والمجتمعات التي تعمل فيها.

الفرع الثالث: المخاطر والتحديات التي تواجه المؤسسات

تعمل المؤسسات في ثلاث أنواع من البيئات، الأولى تتمثل في البيئة الداخلية وما تتضمنه من عناصر كالإدارة والتكنولوجيا المستخدمة والموارد البشرية، أنظمة العمل وغيرها، والثانية بيئة خارجية خاصة وتتكون من العملاء، الوسطاء، الموردين، الموزعين وغيرهم. أما الثالثة فهي البيئة الخارجية العامة والتي تحتوي على البيئة السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية،القانونية، والتكنولوجية وغيرها. من كل بيئة من هذه تنبع جملة من التحديات أو المخاطر التي تؤثر على نشاط المؤسسات نذكر منها:

أولا: المخاطر المرتبطة بالبيئة الداخلية

وتنقسم لمخاطر تنظيمية، مالية، إنتاجية ومخاطر متعلقة بالموارد البشرية: (عبدلي، 2011-2012، الصفحات 69-70)

أ. المخاطر التنظيمية أو الإدارية: تعاني المؤسسات من قصور واضح في الخبرات التنظيمية، وذلك نتيجة سيادة إرادة الإدارة الفردية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصص، وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى غياب الهياكل التنظيمية بالمؤسسات وعدم اتساق القرارات، بسبب نقص القدرات والمهارات الإدارية للمدير غير المحترف وتدخله في كافة شؤون المؤسسات،كل هذه العوامل قد تؤدي إلى مخاطر عدة، بما في ذلك خطر زوال المؤسسات في مراحلها الأولى من حياتها، وخطر فقدان الثقة في عمليات الإدارة والتحكم بالعمليات الإدارية بين أفراد المؤسسات. كما يمكن أن تتفاقم هذه المخاطر بسبب الصراعات والخلافات والعوامل الأخرى المتعلقة بالضعف في التنظيم والإدارة.

ب. المخاطر المالية: تمثل المخاطر المالية أهم أبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات عموما، وتتمثل في مشكلات الائتمان والتمويل، ففي كثيرا من الأحيانتجد المؤسسات صعوبة في الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل لتلبية احتياجاتها المالية، سواء لأغراض التكوين الرأسمالي أو التوسع أو لمواجهة نفقات الاستغلال. ويعود ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات الإقراض بسبب غياب الضمانات المناسبة، الأمر الذي ينعكس عليها إتجاه الشركاء الاقتصاديين بجملة مخاطر كخطر ضعف الهيكل المالي، وكذا خطر عدم الوفاء بالالتزامات والحقوق المالية، التي أصبحت تشكل تهديدا مستمرا لاستمرارية المؤسسة وتطورها. وتجدر الإشارة هنا أن المؤسسات الصغيرة هي الأكثر عرضة لهذا النوع من الأخطار، بسبب محدودية مواردها وعدم قدرتها على توفير الضمانات المناسبة للحصول على احتياجاتها المالية من القطاع المالي.

ت. المخاطرالإنتاجية: تواجه أغلب المؤسسات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، مشكلة في عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم، بالإضافة إلى عدم ثبات أسعارها. إذ يصعب على هذه المؤسسات الحصول على المواد الأولية بأقل تكلفة نسبيا، مما يزيد من مخاطر إنتاج منتجات معيبة أو ذات تكلفة عالية. بالإضافة لوجود مخاطر ناتجة عن تقادم معدات وتقنيات الإنتاج، التي قد يؤدي إلى حوادثأ وانفجارات وحرائق، بسبب كثرة الأعطال وصعوبة توفير قطع الغيار وإجراء الإصلاحات اللازمة، مما ينعكس سلبًا على كفاءة العملية الإنتاجية ويؤدي إلى تدهورها.

ث. المخاطر المتعلقة بالموارد البشرية: تفتقر غالبية المؤسسات إلى الإطارات الفنية لأسباب كثيرة، أهمها عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية، بالإضافة إلى عدم إجراء دورات تكوينية وتدريبية لصقل مهارات العمل وتنميتها، مما يجعل العاملين

أقل خبرة ومهارة، وبالتالي حدوث مادية فادحة،كما توجد مخاطر أخرى، تتمثل في خروج المهارات والكفاءات البشرية من المؤسسات نحو الخارج أو نحو مؤسسات أكبر توفر لها مزايا أكثر مما يحول دون قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار.

ثانيا: المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية الخاصة

إضافة إلى المخاطر والتحديات المرتبطة بالبيئة الداخلية التي تتعرض لها المؤسسات، توجد مخاطر مرتبطة بالبيئة الخارجية الخاصة لها الناتجة عن تأثير المتغيرات الأكثر احتكاكا وتفاعلا مع المؤسسة وتتمثل في:(فارح و محجوب، 2018-2019، الصفحات 25-26)

أ. مخاطر المستهلكين: بناء على أهمية المستهلكين كركيزة أساسية لنشاط أي مؤسسة ونجاحها، يُعَدُّون سلاحاً ذو حدين، حيث تتمثل مخاطرهم في قدرتهم على تغيير أذواقهم وتفضيلاتهم. هذا التغيير قد يتسبب في خسائر للمؤسسات إذا لم تتفق منتجاتها مع ميولاتهم ورغباتهم، وهذا ما يُعرف بمخاطر فقدان العملاء.

ب. مخاطر الموردين: يُعتبر الموردون سواء أفرادًا أومنظمات، الجهات التي توفّر المدخلات الضرورية للمؤسسات، ومن ثم فإن المخاطر المتعلقة بهم تتمثل في الاعتماد المتواصل عليهم من قبل المؤسسات، وخصوصا إذا كانت تعتمد هذه الأخيرة على عدد قليل من الموردين، مما يجعلها ضعيفة في مواجهتهم وتفاوضهم. هذا بدوره يعتبر خطرا على هوامش أرباح المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، تتمثل المخاطر المرتبطة بهم في إمكانية أن يصبحوا منافسين للمؤسسات في المستقبل.

ت. مخاطر الوسطاء: يشكلون الوسطاء الرابط الأساسي بين المؤسسة وعملائها المستهدفين، وبناء على ذلك تنشأ المخاطر المرتبطة بهم نتيجة تبعية واعتماد المؤسسات بشكل كبير عليهم، خصوصا إذا كانت تعتمد على عدد قليل من الوسطاء، ممايضعها في موقف ضعيف التفاوض، ويؤثر على هوامش الربح لديها. بالإضافة إلى ذلك تنطوي المخاطر على إمكانية منافستهم للمؤسسات في المستقبل.

ث. مخاطر المنافسة: تعتبر المنافسة كلها مخاطر بالنسبة لأي مؤسسة مهما كان حجمها ونوعها، حيث تسعى كل المؤسسات في السوق دائما إلى توسيع حصتها السوقية على حساب باقي المؤسسات، من خلال استقطاب عملائها سواء عن طريق التميز المعنوي القائم على الدعاية والإشهار الضخم، أو التميز المادي القائم على تطوير منتجات جديدة ومبتكرة من خلال سياسات تسعيرية أو توزيعية أقوى، ومن الطبيعي أن تختلف قدرة المؤسسات على تحقيق تلك المزايا التنافسية، وهذا يعود دائمًا إلى قدرتها المالية ومواردها. فعلى سبيل المثال تعتبر وسائل الإعلان والترويج ذات تكلفة باهظة، ممايجعل القدرة على الاستثمار فيها مقتصرة على المؤسسات التي تمتلك موارد مالية كبيرة. بالتالي يمكن القول إن المنافسة تمثل تحديًا مستمرًا لكل مؤسسة، حيث يعتمد النجاح على قدرتها على التميز وتوفير قيمة مضافة لعملائها بطرق متنوعة وفعالة، مع الأخذ في الاعتبار قدرتها على تحمل التكاليف، واستثمار الموارد بشكل ذكي وفعال.

ثالثا: المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية العامة

وتشمل كل المخاطر الناتجة عن كل القوى والعوامل البيئية التي تعمل في ضلها المؤسسات، والتي تؤثر عليها بشكل مباشر وغير مباشر، وتتمثل في:(عبدلي، 2011-2012، الصفحات 71-72)

أ. مخاطر البيئة الطبيعية: وهي جميع الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تؤثر على موارد المؤسسات، أصولها، أونشاطها بشكل عام. وتشمل هذه المخاطر الزلازل، الفيضانات، الحرائق، وغيرها من الظواهر الطبيعية التي قد تحدث بشكل غير متوقع وتلحق أضرارًا بالمؤسسات.

ب. مخاطر البيئة السياسية والتشريعية: وتتمثل في الخسائر المحتملة التي قد تتكبدها المؤسسات، في حال صدور قوانين أو تشريعات جديدة تتعارض مع أهدافها، سواءعلى الصعيد المحلي أو الدولي.

ت. مخاطر البيئة الاقتصادية: وتتمثل مخاطرها في جميع المخاطر الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية، كمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر القوة الشرائية ومخاطر الائتمان وغيرها، والتي من شأنها أن تؤثر على خلق قيم مضافة للمؤسسات خصوصا الصغيرة منها.

ث. مخاطر البيئة الاجتماعية: وهي تمثل ارتباط المؤسسات بالمجتمع الذي تتواجد فيه، من خلال التوزيع الجغرافي للسكان وكذا التوزيع العمري لهم، لكون هؤلاء السكان هم الركيزة الأساسية للنشاط التسويقي للمؤسسات، والجدير بالذكر أن هذا الارتباط يحمل مخاطر تتمثل في الخسائر التي يمكن أن تتكبدها المؤسسات في حال تغيير بعض أو كل معالم المجتمع المستهدف مثل تغير قيمه وعادته وتوجهاته، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى اندثار وزوال المؤسسات بأكملها.

ج. مخاطر البيئة التكنولوجية: تواجه المؤسسات مجموعة من المخاطر المتعلقة بتقادم أساليب الإنتاج والمنتجات وضعف كفاءاتها الاقتصادية، بالإضافة إلى مخاطر ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات، والتي قد تؤدي إلى ضياع وتسرب المعلومات. كل هذه المخاطر المتنوعة والمترابطة تستلزم من المؤسسات ضرورة تبني منهجية واضحة في التعامل معها.

المطلب الثالث: الأشكال الحديثة للمؤسسات

تشهد المؤسسات في العصر الحديث، تطورا في هياكلها وأشكالها، حيث تظهر أشكال جديدة تتماشى مع التحولات الاقتصادية، التكنولوجية والاجتماعية ومن بين هذه الأشكال نجد المؤسسات الريادية، الناشئة والافتراضية، إذ تتبنى هذه الأشكال الجديدة نهجًا مبتكرًا في تنظيم الأعمال وتقديم الخدمات، مما يعكس التطورات في أساليب الإدارة والتكنولوجيا والثقافة التنظيمية.

الفرع الأول: المؤسسات الريادية

تعد المؤسسات الريادية من أهم عناصر الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحالي، وذلك نظرا لخصائصها التي تميزها عن باقي المؤسسات، حيث تساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد، خلق فرص العمل، تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز الابتكار.

يستعمل مصطلح المقاولتية والريادية كمرادفين، ويعتمد في الجزائر على مصطلح المقاولتية، إلا أن الريادية هي الأفضل لأنها أكثر شمولية ودقة حيث ترتبط بالمفاهيم الحديثة مثل الابتكار، المخاطرة، الإبداع، الرؤية المستقبلية، ولذلك فهي تعتبر أكثر ملاءمة لوصف ظاهرة ريادة الأعمال المعاصرة، بينما المقاولاتية أصبحت أقل استخداما فهي تشير لمرحلة تاريخية سابقة في تطور مفهوم ريادة الأعمال.

أولا: مفهوم المؤسسات الريادية

تأثر مفهوم الريادية في مراحله الأولى بتأثير عدة علوم، مما أدى إلى عدم تحقيق توحيد لتعريفها، فقد ارتبطت في كثير من الأحيان بمفاهيم الإبداع والابتكار، والمخاطرة،كما أنه بالإضافة إلى المفهوم التقليدي للريادية الذي يشمل الفرد الراغب في تحمل المخاطرة والعواقب، يمكن أن يتضمن مفهومها كذلك الشخص المبادر والمبتكر. وفيما يلي أهم المفاهيم الخاصة بها:

-يعرف كل من Peters et Hisrich الرياديةعلى أنها:"نوع من السلوك يتمثل في إنشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر وكذا نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية".(الجودي، 2014-2015، صفحة 14)

فهي عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، وهذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطرة في رؤوس أموالهم ومن هنا نصل إلى أربع جوانب رئيسية وهي: عملية إنشاء شيء جديد ذا قيمة.

-يعرف كل منRichard Cantillonو Jean- Baptiste Sayالريادية على أنها:"نشاط لتحويل منتجات أو خدمات بغرض إعادة بيعها، وتحمل المخاطرة الناتجة عن هذا التحويل، حيث يعتبران أن المقاول هو الفاعل الرئيسي والذي يتحمل المخاطرة عن هذا التحويل".(قوجيل، 2015-2016، صفحة 3)

يبرز هذا التعريف جانبا مهما في دور المقاول في تحمل المخاطرة، إذ أن هذا الأخير ليس مجرد شخص يدير العمليات، بل هو شخص يتخذ خطوات محفوفة بالمخاطر لتحقيق الأرباح. والقدرة على التحمل والتكيف في بيئة الأعمال.

-المؤسسة الريادية هي: نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار والتنظيم، وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل استغلال موارد وحالات تحمل المخاطرة وقبول الفشل.(مهدي، 2017، صفحة 337)

يعكس هذا التعريف الطبيعة الديناميكية للريادية والتحديات التي يواجهها رواد الأعمال في بناء وتطوير مؤسساتهم، ويبرز كذلك أهمية تحمل المخاطرة وقبول الفشل كجزء من عملية المقاولة، ممايعكس حقيقة أن التجارب الفاشلة قد تكون فرصًا للتعلم والنمو.

–المؤسسات الريادية "هي رؤية وتخطيط لانجاز الأفكار الجديدة، من قبل الأشخاص القادرين على تعبئة الموارد، واستعمال المعلومات اللازمة لتحقيق تصوراتهم"(thierry & Alain, 2005, p. 41)

هذا التعريف يسلط الضوء على جانب الرؤية والتخطيط في الريادية، يشير إلى أهمية توفر الموارد واستخدام المعلومات في تنفيذ هذه الأفكار، مما يظهر الجانب الشامل للريادية الذي يتطلب مزيجا من الإبداع والتخطيط والقدرة على العمل بفعالية.

– المؤسسات الريادية: هي نشاط يتمحور حول خلق مشروع جديد، يعطي فعالية اقتصادية مضافة، وذلك من خلال تسيير الموارد بكفاءة لإعطاء شيء جديد، أو ابتكار عمل اقتصادي وإداري يتميز بالإبداع ويتصف بالمخاطرة.(طعيبة، 2024، صفحة 15)

يبرز هذا التعريف أن المؤسسات الريادية ليست مجرد إدارة الأعمال التقليدية، فهي تهدف إلى خلق قيمة مضافة في الاقتصاد، ولاتقتصر فقط على إعادة إنتاج المنتجات الحالية، بل تتضمن أيضًا الابتكار وإيجادحلول جديدة وإدارة جديدة للأعمال.

كما تأخذ المؤسسات الريادية عدة أشكال نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): أشكال الريادية

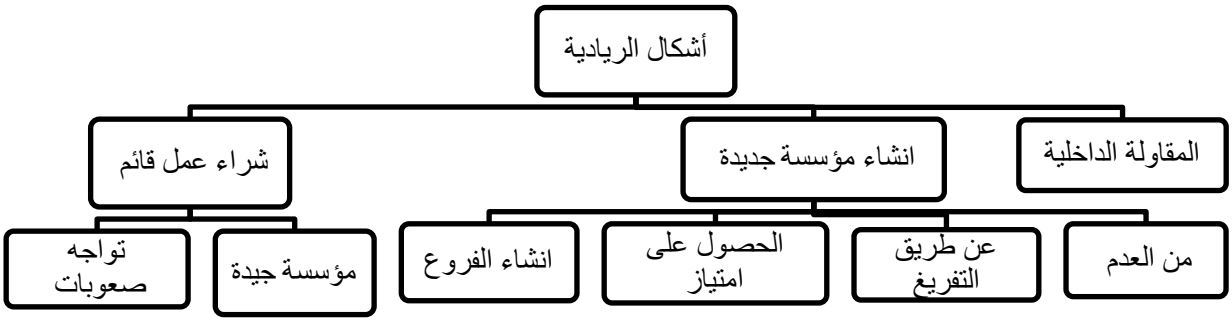

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

ثانيا: خصائص المؤسسات الريادية

تتميز المؤسسات الريادية بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في ما يلي:(خذري و بن الطاهر، 2013، صفحة 05)

أ.هي عملية إنشاء مؤسسة غير نمطية، تتميز بالإبداع سواء من خلال تقديم منتج جديد أو طريقة جديدة في عرض منتج أو خدمة ما، أو طريقة جديدة في التسويق والتوزيع.

ب. ارتفاع نسبة المخاطرة، فهي تقدم الجديد وما يرافقها من عوائد مرتفعة في حالة نفاذ المنتج أو الخدمة الجديدة في السوق.

ت. تحقيق أرباح احتكارية ناتجة من حقوق الابتكار، والتي تظهر في المنتج أو الخدمة المعروضة في السوق، مقارنة بالمؤسسات النمطية التي تقدم منتجات وخدمات.

ث.هي مجموعة من المهارات الإدارية التي تركز على المبادرة الفردية بهدف الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والتي تتميز بنوع من المخاطرة.

ج. الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة بهدف تطبيق الأفكار الجديدة في المنظمات، والتي يتمم التخطيط لها بكفاءة عالية.

ح. هي المحور الإنتاجي للسلع والخدمات التي تعود للقرارات الفردية الهادفة للربح.

ثالثا: أهمية المؤسسات الريادية

يمكن إيجازها في ما يلي:(ميسون، 2013، الصفحات 400-401)

أ. فرصة لتحصيل الأرباح التي تمثل عنصر تحفيزي وفعال.

ب. زيادة متوسط دخل الفرد إذ يسمح بتكوين الثروة للأشخاص، من خلال زيادة عدد المشاركين في التنمية.

ت. العمل على تطوير الاقتصاد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى:(قوجيل، 2015-2016، صفحة 22 الى 25)

أ. خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة.

ب. الإسهام في تنويع الإنتاج من سلع وخدمات والتي تؤدي لإضافة قيمة في المجتمع.

ت. زيادة القدرة على المنافسة من خلال المعرفة الدقيقة والواعية للبيئة المحلية والخارجية.

ث. استغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق.

ج. تنمية المواهب والابتكارات وروح المقاولاتية الجماعية.

الفرع الثاني: المؤسسات الافتراضية

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحول الرقمي الذي يشهدها العالم اليوم، خاصة مع التوجه نحو العولمة والذي أدى بالمؤسسات لتبني استراتجيات تواكب هذه التطورات، والبحث عن الوسائل الجديدة للوصول إلى الأسواق والمستهلكين بأفضل وأحسن الطرق، وذلك من خلال استغلال التكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة لإدارة العمليات وأنشطتها وتنسيق جهود موظفيها وشركائها، والتي تمكنها من اكتساب ميزة تنافسية تميزها عن غيرها من المؤسسات.

وبالتالي فإن المؤسسات الافتراضية والتي يصطلح عليها كذلك الرقمية والكترونية، أصبحت أكثر أهمية في السنوات الأخيرة، خاصة مع تحديات مثل جائحة كوفيد-19 التي زادت من خلالها الحاجة لنماذج عمل أكثر مرونة.

أولا: مفهوم المؤسسات الافتراضية

حاول العديد من الباحثين تقديم التعريفات التي تساعد على فهم هذا المصطلح ومدلوله الأساسي، إذ تعرف المؤسسة الافتراضية على أنها:

-المؤسسات الافتراضية: تلك المؤسسات التي تنشط في بيئة رقمية، حيث تعتمد على الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات لربط الأفراد والأصول المادية والأفكار والموردين والعملاء، دون أن يكون لها أي مكان أو موقع مادي داخل سوق فعلي معين.(خنوس، بختي، و شطيبة، 2019، صفحة 89)

من خلال هذا التعريف يتضح أن المؤسسات الافتراضية تعتمد بشكل أساسي على البنية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ أنشطتها، إدارة عملياتها والتواصل مع العملاء والموردين، دون الحاجة إلى وجود موقع مادي محدد، الذي يسمح لها بتحقيق مرونة وفعالية في العمل، ويمكنها الوصول إلى الأسواق والعملاء بشكل سريع وفعال.

- المؤسسات الافتراضية: هي المؤسسات التي تستخدم الشبكات في الارتباط بالأفراد، والممتلكات، والأفكار، بغرض إنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات، من دون أن تلزم نفسها بالحدود التنظيمية التقليدية، والمواقع، وبذلك فهي تمتاز بالخصائص التالية:(بوزيان، صفحة 8)

- ✓تقوم على الأفكار والبرامج وتطورها.
- ✓لا تتحمل بعض تكاليف المؤسسة المادية.
- ✓تعتمد على الفرد أكثر من النظام.
- ✓تقوم على فكرة وهدف وإدارة حرة.
- ✓هي عبارة عن جهد تنسيقي وتجميعي لجهود عديدة.

- المؤسسات الافتراضية: هي مجموعة من المؤسسات التقليدية تعمل بشكل مترابط، والتي يمكن أن تظهر في السوق كمؤسسة واحدة من خلال قنوات الكترونية أو أنظمة اتصال مشتركة.

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن هذا النوع من المؤسسات يعكس تطورًا في طريقة تنظيم الأعمال وتعاون الشركات في العصر الرقمي، على سبيل المثال يمكن أن تتكون من مجموعة من المؤسسات في قطاعات مختلفة مثل التصنيع، التوزيع، والبيع بالتجزئة، وبفضل القنوات الإلكترونية المشتركة والأنظمة المتكاملة، تتعاون هذه الشركات فيما بينها لتوفير منتجات أو خدمات متكاملة للعملاء.

- كما عرفها Kosiur بأنها "الوحدة المكونة من عاملون موزعون جغرافيا يتقاسمون العمل ويتصلون بوسائل الكترونية مع القليل إذا وجد، من الاتصال المباشر وجها لوجه". ومن هذا التعريف نستنتج ميزتين للمؤسسات الافتراضية والتي تتمثل في:(بولصباع، 2012)

- ✓عدم حاجتها لتجميع الأفراد في موقع واحد كما تفعل المؤسسات المادية التقليدية.
- ✓استخدام الوسائل الالكترونية بشكل أساسي فيتبادل وتقاسم المعلومات بين المواقع المتعددة.

ومن خلال هذه التعريفات نستخلص أن المؤسسات الافتراضية وحدة بلا حدود من حيث المكان، التنظيم والقدرات وهي نمط جديد من الأعمال، يتم من خلالها تقاسم ونشر المعلومات بشكل سريع ومتواصل، من أجل تحقيق ميزة تنافسية في المدى القصير، كما أنها تعتبر ماهي إلا نتاج تكنولوجيا المعلومات وشبكات الأعمال، وتطور مفاهيم المرتبطة بالأعمال والصناعة والمنافسة.

كما هناك العديد من العوامل التي أسهمت وساعدت في ظهور المؤسسات الافتراضية نذكر منها مايلي:(الشبلي، 2009، صفحة 348)

أ. عالمية الأسواق والموارد حيث أصبح من السهل على المنظمات بيع منتجاتها في جميع أنحاء العالم، والاستفادة من الخبرات العالمية دون الأخذ في عين الاعتبار موقع العمل.

ب. ظهور الشبكات كوسائل وطرق حديثة للاتصالات وبناء التنظيم.

ت. الاعتماد على المعلومات والمعرفة.

ث. ثورة الانترنت.

ثانيا: خصائص المؤسسات الافتراضية

تتميز المؤسسات الافتراضية بالخصائص التالية:(الشبلي، 2009، الصفحات 345-346)

أ. عدم الاستقرار في الأنشطة ومجالات العمل: تتميز المنظمات الافتراضية بقبول المشاركين فيها للمخاطر بشكل كبير، مما قد يدعوهم إلى إجراء التغييرات المستمرة في المنتجات والمواقع والطرق والإجراءات.

ب. تمكين العاملين: يجب أن تمنح السلطة للأفراد، حتى يمكن كل منهم من أداء دوره وتتضح جوانب واجباته ومسؤولياته في المقابل حتى لايحدث الازدواج أو التضارب.

ت. اختفاءالحدود: تحتاج المنظمة الافتراضية إلى قدر أكبر من المرونة نتيجة عملها في ظل عوامل عدم التأكد، وممارستها لنشاطاتها في بيئة متقلبة.

ث. تكامل الاختصاصات والاستفادة من الموارد المتاحة: تهتم المنظمات الافتراضية بالعمل على تجميع وتكامل الاختصاصات من خلال المشاركين فيها، حتى يمكنها مواجهة مشاكل السوق ومتطلباته، كذلك تعتمد إلى الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة بطريقة مرنة.

ج. التشتت الجغرافي: تمارس المنظمة الافتراضية أعمالها من خلال مواقع متعددة، مما قد يؤدي إلى وجود ثقافات متبادلة ولغات متعددة، ينتج عنها مشكلات في الاتصالات التي تتم غالبا عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

ح. تغيير المشاركين والمسؤولين بالمنظمة: المؤسسة الافتراضية عرضة للتغيير بين يوم وآخر، حسب الظروف والمتغيرات المحيطة بها واتجاهات المسؤولين عنها، لذا قد يدخل مشاركين جدد أو يخرج منها آخرين.

خ. الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات: تعتمد المنظمات الافتراضية في ممارسة أعمالها على الاتصالات المستمرة بين أعضائها، عن طريق الاتصال الالكتروني مما يساعدها على التخلص من قيود الوقت والموقع، حيث تعد هذه الخاصية من المتطلبات الأساسية لعمل المنظمات الافتراضية.

ثانيا: أهمية المؤسسات الافتراضية

يمكن تلخيصها في ما يلي:(عدوكة، كربوش، و بلميمون، صفحة 6)

أ. توفر الكثير من الوقت والمال والجهد والمباني.

ب. مزيج من الشركات المادية والافتراضية.

ت. استجابة سريعة للتغيير الكبير جدا في السوق.

ث. استجابة سريعة للفرص خارج مجال عمل الشركة.

ج. القدرة على تغيير نشاطها وبشكل سريع إذا لزم الأمر.(بوقفة و مايو، 2016، صفحة 33)

الفرع الثالث: المؤسسات الناشئة

في الآونة الأخيرة أصبحت المؤسسات الناشئة عنوانا رئيسيا في عالم الأعمال والابتكار،حيث تعرف بأنها مؤسسات حديثة النشأة تتميز بالابتكار والديناميكية والقدرة على التكيف السريع في بيئة الأعمال. غالبا ما تنطلق بموارد محدودة وتهدف لتقديم منتجات أو خدمات مبتكرة وفريدة في السوق.

أولا: تعريف المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة ظاهرة منتشرة على نطاق واسع في معظم دول العالم، نظرا لخصائصها وأدوارها المهمة في التنمية والتطوير الاقتصادي، إذتفتح المجال لحرية الإبداع والابتكار، وتسهم في توسيع الاقتصاد. تعددت التعاريف المرتبطة وفيما يلي سنتطرق للبعض منها:

–عرفت المؤسسة الناشئة اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة Start-up تتكون من جزأين Start وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق وup وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. وبدأ استخدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأسمال المخاطرcapital-risque ليشيع استخدامه المصطلح بعد ذلك. (بوالشعور، 2018، صفحة 421)

يُسلط هذا التعريف الضوء بدقة على جوهر المفهوم، حيث يجمع بين فكرة البداية الجديدة والطموح نحو النمو والتطور، ويبرز لنا كذلك بداية استخدام المصطلح والذي كان بعد الحرب العالمية الثانية، تزامنا مع ظهور شركات رأسمال المخاطر.

–تعرف المؤسسات الناشئة على أنها"مؤسسات حديثة النشأة، تنطلق من فكرة ريادية أمام احتمالات كبيرة للنمو بسرعة، وعادة ما تكون مرتبطة، ولكن ليس بالضرورة، بمشروعات عالية التقنية لأن منتجها في الغالب عبارة عن برمجيات يمكن إنتاجها وإعادة إنتاجها بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاريع الموجهة نحو التكنولوجيا، بطبيعتها لديها أكبر إمكانية للنمو". (Marina, Jelena, & Maja, 2014, p. 19)

يظهر التعريف أن المؤسسات الناشئة تنشأ من خلال أفكار ريادية تحمل احتمالات كبيرة للنمو السريع،كما أنها قد تكون مرتبطة بالتكنولوجيا العالية، ولكن ليس دائما، مما يبرز التنوع في المجالات التي تنشأ فيها هذه المؤسسات. وبالتالي يوفر هذا فهما شاملاً لطبيعة وخصائص المؤسسات الناشئة ودورها في الاقتصاد والابتكار.

–تعرف أيضا على أنها مؤسسات حديثة النشأة أساسها أفكار إبداعية، غايتها إشباع حاجات ونقائص السوق تعمل بطريقة عصرية إبداعية ذكية، تمكنها من مضاعفات وزيادة أرباحها دون زيادة التكاليف.(بوعكة، 2022، صفحة 41)

يعكس هذا التعريف التحديات والفرص التي تواجه الشركات الناشئة في العصر الحالي، حيث يجب عليها أن تكون مبتكرة وذكية في استغلال الفجوات في السوق وتقديم الحلول التي تلبي احتياجات العملاء.

–هي مؤسسة بشرية مصممة لإنتاج خدمة جديدة في ظل ظروف شديدة من عدم اليقين.(Moogk, 2012, p. 23)

إذن يمكن القول أن المؤسسة الناشئة ليست مجرد مشاريع تجارية، بل هي تجارب بشرية تسعى،لإحداث تغييرايجابي في السوق في ظل ظروف معقدة ومناخ عدم اليقين.

تحرص السلطات الجزائرية على تعزيز نشاط إنشاء المؤسسات الناشئة في البلاد، وذلك من خلال تهيئة بيئة ملائمة لازدهار هذا النوع من المؤسسات، ويختلف تعريف المؤسسة الناشئة في الجزائر عن التعاريف التي تطرقنا لها سابقا، حيث سعى المشرع الجزائري لتعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة من خلال مايلي:

تنص المادة رقم 06 من المؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 هـ الموافق ل 18 ديسمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مايلي: "هي المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير". (القانون التوجيهي 15-21، 1437)

نلاحظ انه قدم تعريفات وشرح بعض المصطلحات في هذا القانون دون أن يتناول شرح المؤسسة الناشئة بدقة.

كما حاول المشرع الجزائري الإشارة إلى المؤسسة الناشئة في أحكام بعض القوانين كالقانون 17-02 حيث تنص المادة رقم 21 من القانون 17-02 المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1438هـ الموافق ل 11 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مايلي: " تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطارالمشاريع المبتكرة".(القانون التوجيهي رقم17-02، 1438)

يتضح أنه لم يتطرق إلى تعريف المؤسسات الناشئة، وإنما اكتفى بذكر صناديق تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة المبتكرة بين مساهمة صناديق الإطلاق كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

تنص المادة رقم 69 من القانون رقم 19-04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441هـ الموافق ل11 ديسمبر2019 المتضمن قانون المالية على مايلي: "تعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعلامات التجارية". (القانون رقم 19-04، 1441)

من خلال المادة نلاحظ أنه تضمن مجموعة من التسهيلات والتحضيرات الجبائية التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة، إلا انه لم يحدد من تكون هذه المؤسسات الناشئة التي تستفيد من هذه الامتيازات بل اكتفى بذكرها فقط.

لقد أثبتت الدولة الجزائرية في ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة التي تقوم خاصة على الابتكار والتحديد واعتماد تكنولوجيات حديثة، وذلك بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254 ، والتي تضمنت ضمن أحكامه بتعريف خاص بالمؤسسات الناشئة من خلال شروطها، وبالإضافة إلى تدابير دعم المؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار والتجديد، وتنص المادة رقم 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم 1442 هـ الموافق ل 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها على مايلي: شروط منح العلامة (المرسوم التنفيذي 20-254، 2020)

-يجب أن تكون المؤسسة الناشئة خاضعة للقانون الجزائري .

-يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات.

-أن يكون نشاط وأعمال المؤسسة من صب على المنتجات وإنتاج السلع مهما كانت طبيعتها أو نوعها.

-يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي للمؤسسة المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.

-أن تكون نسبة 50% على الأقل من رأسمال المؤسسة، مملوك من قبل الأشخاص الطبيعية أو صناديق الاستثمار المعتمدة من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.

-يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.

-أن لا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عامل.

نلاحظ أن المشرع قد أهمل معايير أخرى لم يدرجها مثلا الابتكار كمعيار أساسي لمنح علامة مؤسسة ناشئة أو كالبعد التكنولوجي.

ثانيا:خصائص المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص العامة تتميز بها، وتشترك فيها مختلف المؤسسات الناشئة في كامل أنحاء دول العالم، نذكر أهمها في النقاط التالية:(رمضاني و بوقرة، 2020، صفحة 279)

أ. القدرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية المختلفة.

ب. الانخفاض النسبي لتكاليفها في مرحلة الإنشاء.

ت. القدرة على الابتكار وتطوير منتجات جديدة.

لتوضيح مفهوم المؤسسات الناشئة، ومحاولة إزالة الخلط واللبس بين هذا النوع من المؤسسات وغيرها من المؤسسات، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة سنحاول ذكر بعض من خصائصها فيما يلي:(بن عطية و مياح، 2022، صفحة 67)

أ. **مؤسسات حديثة العهد:**حيث يتوفر لديها خيارين إما التطور والنمو أو التوقف أي التحول إلى شركات ناجحة أو الخسارة والتوقف؛

ب. **النمو التدريجي والمتزايد:**من بين أهم ما يميزها هو قدرتها على النمو بشكل سريع جدا بالإضافة إلى توليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف؛

ت. **ارتباطها الوثيق بالتكنولوجيا:**حيث يعتمد أصحاب المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا لتحقيق النمو والتقدم، وحتى طرق التمويل تكون عن طريق الوسائل التكنولوجية من خلال منصات الانترنت والدعم من طرف حاضنات الأعمال؛

ث. **انخفاض التكاليف:**من بين أهم ما يميزهاالتكلفة المنخفضة مقارنة مع المؤسسات الأخرى وكذلك بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها؛

ج. **مؤسسة مستقلة:**يجب ألا تكون مؤسسة فرعية أو فرع لمؤسسة قائمة؛

ح. **مؤسسة مرنة:** يجب أن يكون لها القدرة العالية على الاندماج في المحيط الخارجي، والتمتع بالمرونة في التفاعل مع المناخ الاستثماري؛

ثالثا:أهمية المؤسسات الناشئة

تلعب المؤسسات الناشئة دورا بارزا في عملية التنمية وتؤثر على كل من الجانب الاجتماعي والاقتصادي للتنمية، حيث تتجلى أهمية هذه المؤسسات في:(بايزيد، 2022، صفحة 62)

أ. خلق فرص عمل وبالتالي المساعدة على حل مشكلتي الفقر والبطالة؛

ب. تمكين الفئات التي تملك أفكار استثمارية ولا تملك القدرات المالية لتجسيدها على أرض الواقع؛

ت. المساهمة في تحسين النمو الاقتصادي من خلال القيمة المضافة التي تحققها؛

ث. تزويد الأسواق بمختلف السلع والخدمات التي تحتاجها؛

ج. تزويد مختلف المشاريع بما تحتاج إليه في عملية الاستثمار؛

رابعا:الفرق بين المؤسسات الناشئة والصغيرة المتوسطة

تعتبر المؤسسات الناشئة والمتوسطة والصغيرة أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي للدول، حيث أصبح توجيه الاهتمام نحوها أمراً ضروريا نظرا لأهميتها ودورها الكبير في تنمية الاقتصادالوطني، وتحقيق الأهداف الاقتصادية مثل التنمية، المساهمة في إنشاء الثروة، زيادة الدخل الوطني الإجمالي، تقليل معدلات البطالة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية للمواطنين. ومع ذلك هناك اختلافات وفوارق بين هذه الأنواع من المؤسسات سواءفي المفاهيم المتعلقة بها أوفي الخصائص التي تميز كل منها.

تنص المادة رقم 05 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1438 الموافق ل11 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مايلي: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أولا يتجاوز مجموعة حصيلتها السنويةمليار دينار جزائري، تستوفي معايير الاستقلالية.

وفيما يلي أهم الفروق التي بين المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم(2): الفرق بين المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة

أوجه الاختلاف	المؤسسات الناشئة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الهدف من التأسيس	تقديم منتج أو خدمة تحدث تأثيرا على السوق والصناعة بشكل عام، وتبدأ بفكرة إبداعية مبتكرة ثم تتجسد على أرض الواقع، ومن الممكن أن تخلق سوق مستهلكة جديدة من الأساس.	لاتقوم على حلول أو أفكار مبتكرة من أجل تلبية حاجيات الناس، لكن يتم تقديمها في إطار السوق المحليةمن طرف صاحب المشروع الذي يسعى لتحقيق التوسع والوصول إلى معدلات ربح عالية.
خطوات التأسيس	تعتمد على الابتكار مما يجعل فرص الدعم لها منخفضة، وتحتاج مجهودات كبيرة من طرف رائد الأعمال.	تعتمد على خطة عمل واضحة، وتعدد فرصها في الحصول على التمويل أسرع.
البيئة الصناعية	عدم وجود خطة عمل، كما أنها تعتمد بصورة كبيرة على الابتكار والتجربة وقلة الفرص الوظيفية التي توفرها، لأنها في البداية تكون غير معروفة.	لها تأثير واضح ومحدد في مجال الاقتصاد المحلي لهذا فإنها توفر فرص عمل بصورة أكبر كما أن احتياجاتها التمويلية ليست ضخمة ما يمنحها تسهيلات وقروض تمويلية.
مدة المشروع	مدتها مؤقتة لأنها بعد فترة تتطور لتحول إلى مؤسسات كبيرة أو مشاريع أكبر.	استمرارها يعتمد على القدرة المالية لصاحبها ونسبةتحقيقها للربح والاستمرارية في السوق، فيمكنها أن تستمر وتظل لفترة غير معلومة (حسب ما تحققه من نجاح)
التمويل	قروض تمويل المؤسسات الناشئة مختلفة حيث أن رائد الأعمال لديه الفكرة، فيبدأ في البحث عن مستثمر لها يؤمن بها ويدعمها ماليا.	يقوم صاحب المشروع إما بتمويل مشروعه بنفسه من ماله الخاص أو من خلال التقديم على قرض من البنوك أو الاعتماد على المنح المتاحة كأجهزة الدعم.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على (بخيتي و بوعوينة، 2020، الصفحات 541-542)

الفرع الرابع: العلاقة بين المؤسسات الناشئة وبين المؤسسات الريادية والافتراضية

غالبا ما تظهر المؤسسات الناشئة على شكل مؤسسات افتراضية، ويرجع ذلك لقدرة النموذج الافتراضي على تقليل تكاليف البنية التحتية، القوى العاملة، التشغيل، والتسويق والتوسع أي الوصول إلى أسواق جديدة عالميا بتكاليف أقل، وهذا مهم بالنسبة للمؤسسات الناشئة نظرا لمواردها المحدودة، بالإضافة لذلك نجد أن المؤسسات الناشئة تعتمد على التقنيات الجديدة والمبتكرة وهذا يتماشى مع طبيعة المؤسسات الافتراضية التي تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وبالتالي هناك ترابط وثيق بينهما، والمؤسسات الافتراضية ما هي إلا نوع حديث من المؤسسات الناشئة.

تعتبر المؤسسات الريادية المفهوم الأشمل الذي يركز على إنشاء مشاريع جديدة مبتكرة، بينما تمثل المؤسسات الناشئة حالة خاصة منها، إلاأن كلاهما يسعى لتقديم حلول مبتكرة وتحسينات للسوق، النمو والتوسع وتحمل المخاطر.

تعد المؤسسات الناشئة مجرد مرحلة من حياة المؤسسة، أي أنها وضعية مؤقتة تمر بمراحل تطور مختلفة إلى أن تصل لمرحلة النضج والتي تكون فيها قد حققت استقرار في إيراداتها وأرباحها، وتتطور لتصبح مؤسسات كبيرة تحقق نمو مستدام وتستقر في السوق، غير أن في بعض الحالات قد تفشل في تحقيق ذلك، لعدم قدرتها على التكيف مع تغيرات السوق.

المبحث الثاني:الإطار المفاهيمي لدراسة لحاضنات الأعمال الجامعية

تواجه المؤسسات بأشكالها التقليدية والحديثة العديد من العقبات والتحديات، حيث أنها تفتقر للمقومات اللازمة للنمو الذاتي. فعادة تكون هيئات الدعم التقليدية محدودة إلى مرحلة أو نشاط واحد على الأكثر، بينما المؤسسة بحاجة لدعم يتجاوز حدود المرحلة أو النشاط الواحد، وهذا ما يفسر فشل غالبية هذه الهيئات في رفع معدلات نمو واستمرارية المؤسسات. استجابة لتلك التحديات برزت حاضنات الأعمال في السنوات الأخيرة لتعزيز الروح الريادية وتحويل الأفكار إلى واقع اقتصادي، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات، تختلف حسب احتياجات المؤسسة المحتضنة والمرحلة التي تمر بها. تعد حاضنات الأعمال الجامعية من بين أهم أنواع حاضنات الأعمال، وذلك لأهمية الشريحة المجتمعية التي تركز عليها هذه المؤسسة من باحثين وأساتذة ومختصين النشطين في مجال البحث العلمي، إذ تعمل على توفير بيئة مشجعة ومحفزة للطلاب والخريجين الذين يرغبون في استكشاف أفكارهم الريادية.

في البداية سنقوم بالتركيز على تعريف حاضنات الأعمال، أهدافها، أهميتها، والفرق بينها وبين المسرعات، بالإضافة إلى استعراض أنواعها. بعدها سنركز بشكل أكبر على حاضنات الأعمال الجامعية، حيث سنناقش تعريفها، مراحل ظهورها، خصائصها، أهميتها، وهيكلها التنظيمي والإداري، بالإضافة إلى استعراض تجارب عربية وغربية لحاضنات الأعمال الجامعية.

المطلب الأول: ماهية حاضنات الأعمال

في ظل التغيرات والتطورات السريعة تجد المؤسسات نفسها أمام مجموعة من التحديات والمشاكل، التي تعرقلها وتحد من فرص النجاح، وفي هذا الإطار ظهرت حاضنات الأعمال كهيئات متخصصة تهدف لتذليل ومواجهة هذه الصعوبات، وتقديم بيئة داعمة للمشاريع المبتكرة، وقد أثبتت فعاليتها في العديد من دول العالم، من خلال إسهامها في دعم التنمية الاقتصادية. فهي تعمل على توفير حزمة متكاملة من الخدمات، والتسهيلات وفقا لأسس ومعايير متطورة، مما يساعد على تفعيل روح الريادة لأصحاب المشاريع المبتكرة، خاصة خلال مرحلة الإطلاق، وتحقيق مزايا تنافسية تكفل لها فرص النجاح، النمو، الاستمرارية، وحمايتها من الانهيار والزوال.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص حاضنات الأعمال

تعد حاضنات الأعمال مؤسسات دعم تقدم التوجيه والمشورة الفنية اللازمة للرواد ورجال الأعمال الصغار، الذين يسعون لتحويل أفكارهم إلى واقع ملموس،كما أنها تتميز بعدة خصائص أساسية تجعلها جزء أساسي من بناء البنية التحتية الاقتصادية للريادة والابتكار.

أولا: مفهوم حاضنات الأعمال

-تعرف حاضنات الأعمال في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 بأنها:"ممثل نمطا جديدا من البنى الداعمة للنشاطات الإبتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة، الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها".(بن شايب و سعدي، 2019، صفحة 56)

يحدد هذا التعريف الغرض الأساسي لحاضنات الأعمال، ودورها كبنية داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمبتكرين، حيث توفر الموارد والمساعدة اللازمة لتطوير أفكارهم المبتكرة وتسويقها.

-كما عرفها Aernoudtعلى أنها: "الجهة التي تستهدف المشروعات الصغيرة لمساعدتها على البقاء والنمو في مرحلة الانطلاق"، وتم دعم هذه الفكرة من قبل Peter and Rice and Sundararagan حيث عرفوها على أنها:" تمثل المركبة لنمو وتطوير المشروعات الصغيرة والتي تقودها إلى تطور حالة من الابتكار".(ارتيمة، صفحة 18)

تكمل هذه التعريفات وتدعم التعريف السابق، فهي تركز على دورها المحوري في دعم ونمو المشاريع الصغيرة والناشئة، خاصة في مراحلها الأولى الحرجة، من خلال توفير البيئة والموارد المناسبة لتطورها نحو الابتكار.

-كما تم تعريفها على أنها: مؤسسات عامة أو خاصة أو مختلطة، تهدف لتوفير مجموعة متكاملة من آليات الدعم للمشروعات الصغيرة التي تنطوي على قدر من التجديد والابتكار، لمدة محددة إلى أن يتم تخرجها من الحاضنة. في حين يرى البعض حاضنات الأعمال على أنها منظومة متكاملة توفر كل السبل لاستضافة مشروع وافد لفترة محدودة وتنميته وتطويره من خلال توفير بيئة عمل داعمة، تتضمن مكانا لاحتضان المشروع، وتوفير كل الخدمات بما فيها وسائل الاتصال، سكرتارية، قاعة الاجتماعات، إدارة داعمة فنيا وتسويقيا، وإيجار رمزي، مما يخفض المتطلبات الاستثمارية اللازمة لبدء المشروع إلى أدنى الحدود.(سالوس، 2005، الصفحات 10-11)

هذا التعريف متكامل يجمع بين العديد من الجوانب المختلفة لحاضنات الأعمال، مبينا هدفها ودورها وآلية عملها، بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها للمشاريع المحتضنة.

-هي مؤسسات قائمة بذاتها تعمل على توفير مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار، الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة، وذلك بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء وتحديات مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون عامة تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مختلطة.(حسين، 2002، صفحة 168)

يلخص هذا التعريف بإيجاز الدور الأساسي لحاضنات الأعمال في توفير الدعم الأولي للمشاريع الصغيرة الناشئة، لتجاوز المرحلة الصعبة للانطلاق، سواء كانت حاضنات حكومية أو خاصة أو مزيج بينهم.

-تعرف الهيئة الأوروبية للأعمال ومراكز الابتكار الحاضنات على أنها:"منظمات رسمية معروفة لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال، وتعمل من أجل تحقيق المصلحة والمنفعة العامة".

يضيف هذا التعريف بعدا مهماً للتعريفات السابقة، وهو الطبيعة الرسمية والمعترف بها لحاضنات الأعمال كمنظمات، وتأكيده على هدفها في خدمة المصلحة العامة بدعم الابتكار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

-تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال بأنها "هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات الناشئة ورجال الأعمال الجدد، حيث توفر لهم الوسائل والدعم اللازمين والخبرات والدعم المالي، وهذا لتخطي أعباءمراحل الانطلاق والتأسيس."(ريحان و هوام، 2012، صفحة 10)

يؤكد هذا على الدور المحوري لحاضنات الأعمال في تقديم الدعم الشامل للمشاريع الريادية الجديدة في مراحلها الأولى الصعبة، سواء من خلال توفير الموارد المادية أو الخبرات أو الدعم المالي.

أما بالنسبة للجزائر فقد عرف المشرع الجزائري المحاضن والمتمثلة في المشاتل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير2003 على أنها: "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وهي

هيئة لمساعدة ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". وقسم المشاتل إلى:(بن نذير، 2011-2012، الصفحات 275-276)

أ. المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ب. ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

ت. نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

من الملاحظ أن حاضنات الأعمال في الجزائر تعاني عدة نقائص، أبرزها اللبس في تسميتها "مشاتل"، إذ أن هناك اختلاف جوهري بين المفهومين (الحاضنات والمشاتل)، فالحاضنات تحتضن المشروع منذ بداية وجود الفكرة، بينما المشاتل ترافق المشروع بعد تجسيده. (بوالشعور، 2018، صفحة 429)

في مواد المرسوم التنفيذي الجديد رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، تم إزالة اللبس على تعريف الحاضنات وتداخلها مع مفهوم المشاتل، حيث انه عرفها المشرع الجزائري على أنها" تنظيم يحتضن الشركات الجديدة، من خلال توفير إطار قانوني واقتصادي مرن لنموها"، كما تعرف بأنها" مجموعة برامج تعدها الحكومة تتضمن تكوينا أو خدمات أخرى، تهدف لمساعدة الشركات الصغيرة في الحاضنة، لتحصل على فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة في بدايتها"

بموجب الأحكام الجديدة التي تنظم حاضنات الأعمال يمكن تقسيمها لثلاثة أنواع تتمثل في:

الشكل رقم (03):أشكال حاضنات الأعمال حسب المشرع الجزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:(هبري و مزيان، 2021، صفحة 125)

ثانيا: خصائص حاضنات الأعمال

من واقع حاضنات الأعمال يتبين أنها تتميز بعدة خصائص مميزة من أهمها مايلي:(**سالوس، 2005، الصفحات 11-12**)

أ. أن الحاضنات قد تكون مؤسسات عامة أو خاصة أو مختلطة.

ب. توفر الدعم للمشروعات خلال مدة معينة إلى أن يخرج من الحاضنة وذلك بعد وصوله لمرحلة النضج.

ت. قد تهدف لتحقيق الربح أو قد لا تهدف لذلك،كما أنها قد تكون مستقلة أو تابعة لمؤسسة أخرى توفر لها الدعم.

ث. قد تكون لها مقر مكاني أو افتراضي فتقدم خدماتها عبر شبكة الانترنت.

ج. قد توفر سكنا لاحتضان المؤسسات وقد تكتفي بدعم المؤسسة في موقعها.

ح. توفر دعم للمؤسسات التي تنطوي على قدر من الإبداع والتطوير التكنولوجي.

بالإضافة إلى:(قوجيل، 2015-2016)

أ. مكان عمل يضم خدمات مشتركة وخدمات استشارية وموقع للتفاعل ومشاركة الخبرة بين المؤسسات المحتضنة، بإيجار وتكلفة مقبولة.

ب. تسهيل إنفصال أو ولادة مؤسسات صغيرة، ورجال أعمال جدد من الشركات الكبيرة، وكذلك من الجامعات ومراكز الأبحاث التكنولوجية.

ت. تسهيل الحصول على مختلف أشكال التمويل والتسهيلات الائتمانية.

ث. حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال الاستفادة من هذه الحقوق بطرق مشروعة.

ج. دعم وترويج أنشطة التصدير، وتوسيع قاعدة السوق المحلي والدولي.

الفرع الثاني: أهداف وأهمية حاضنات الأعمال

تسعى حاضنات الأعمال إلى تعزيز الابتكار وتنمية المؤسسات في مراحلها الأولى، من خلال توفير الدعم الشامل وتسريع عملية النمو، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي وتعزيز التنافسية الاقتصادية للمجتمع.

أولا: أهداف حاضنات الأعمال

إن الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو اخرج العديد من رواد الأعمال أو المنشآت الناجحة، التي تستطيع البقاء في السوق والنمو والازدهار، وبالتالي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، يمكن حصر أهم أهداف الحاضنات فيما يلي:(بن خديجة، 2017، صفحة 114)

أ. دعم المشاريع الريادية والصغيرة على تجاوز التحديات، والمعوقات الإدارية، المالية، والفنية التي قد تواجهها خاصة في مرحلة التأسيس، وذلك بتوفير العديد من الخدمات الاستشارية والمالية الضرورية لبدء المشروع واستمراره.

ب. المساعدة في تأسيس مشاريع إنتاجية أوخدماتية، تعمل على تقديم خدماتها للمجتمع، من خلال توفير المناخ المناسب وجميع الإمكانيات التي تعمل على تسهيل إقامة تلك المشاريع.

ت. المساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، حيث تعمل الحاضنة على تشجيع قيام الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تعزز النمو والتطور الاقتصادي للدولة، ويتحقق ذلكفي زيادة معدلات الدخل للأفراد، وزيادة عدد المشاريع في المجتمع، وحل مشكلة البطالة.

ث. توطين التكنولوجيا المستوردة والمساعدة في نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة والمتطورة، وتعزيز استخداماتها وتطبيقاتها في المجتمع المحلي بهدف خدمة عملية البناء الاقتصادي، وتقدم دعما لأفكار رواد الأعمال، وتسهم في تحويلها إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق.

ج. تقديم الدعم لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، لمساعدتهم في إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة، وكذا الباحثين على الاستفادة بنتائج الأبحاث، من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق بهدف الإنتاج التجاري، بالإضافة إلى تدريب أصحاب الأعمال حول أساليب الإدارة الفعالة وكيفية تطوير قدراتهم الإدارية.

ح. متابعة وتقييم أداء المشاريع المحتضنة باستمرار لتحديد نقاط الضعف لديها، والسعي إلى تجنبها في المشاريع الأخرى، بالإضافة إلى العمل على التقييم المستمر لتلك المشاريع للتحقق من صحة أعمالها وتحقيقها لأهدافها المحددة التي أنشئت من أجلها.

بالإضافة إلى ذلك فإن الحاضنات تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف:(بارة، ميلودي، و بركان، 2018، صفحة 604)

أ. توفير البيئة المناسبة للمؤسسات الناشئة والطموحة التي تسعى لتوسيع وتطوير أفكارها وإبداعها.

ب. تقديم دورات تدريبية وتكوينية للمؤسسات، في مجموعة واسعة من التخصصات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ت. تعزيز روح المبادرة لدى المؤسسات المبتدئة وضمان فرص نجاح المشروعات، مما يسهم في إنشاء مؤسسات جديدة ومستدامة.

وأيضا تهدف إلى:(زميت، 2014-2015، صفحة 86)

أ. مساعدة أصحاب الابتكارات في تحويل أفكارهم إلى منتجات، أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.

ب. ربط المؤسسات الناشئة، والصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات الكبيرة بصفتها مغذية لها.

ت. تشجيع الأفكار المتميزة، وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة.

ث. تقليل تكاليف بدء النشاط، والمخاطر المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المؤسسة.

ثانيا: أهمية حاضنات الأعمال

تحظى حاضنات الأعمال أهمية بالغة في مختلف دول العالم، حتى أصبحت تعرف بالعملة العالمية الجديدة للتنمية الشاملة، فهي تسهم في تحويل الطاقات العاطلة عن العمل إلى قوة ايجابية تدفع بالاقتصاد الوطني للأمام، من خلال ضمان الانطلاقة السليمة للمؤسسات ورفع معدل استمراريتها في السوق، وذلك بتقليل مخاطر التلاشي والزوال وزيادة فرص النجاح.(برييش و طبيب، صفحة 9)

ويمكن إجمال أهميتها في النقاط التالية:(العربي و لخضر، 2019، صفحة 276)

أ. تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر توفير الحماية اللازمة لها، والبحث عن مجالات دعمها، وضمان استمراريتها لتكون قادرة على التطور والإبداع.

ب. تحقيق المنفعة الاقتصادية، زيادة القدرة على الإنتاج، وتوفير فرص العمل للأفراد العاطلين عن العمل.

ت. أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي، بتزويد الخدمات والموارد إلى المشاريع المحتضنة وبتكلفةمنخفضة.

ث. توفيرمناخاً ملائماً لاجتذاب الصناعات والخدمات المطلوبة، أو تشجيع صغار المستثمرين للاستثماربها وجذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا.

ج. توفير الخدمات الإدارية اللازمة وكذلك الاستشارات الفنية والتسويقية، والمساهمة في توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال الاستثمار في الأفكار الريادية الناجحة، وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة.(بلالطة، 2013، صفحة 16)

ويمكن تلخيص أهميتها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(04): أهمية حاضنات الأعمال

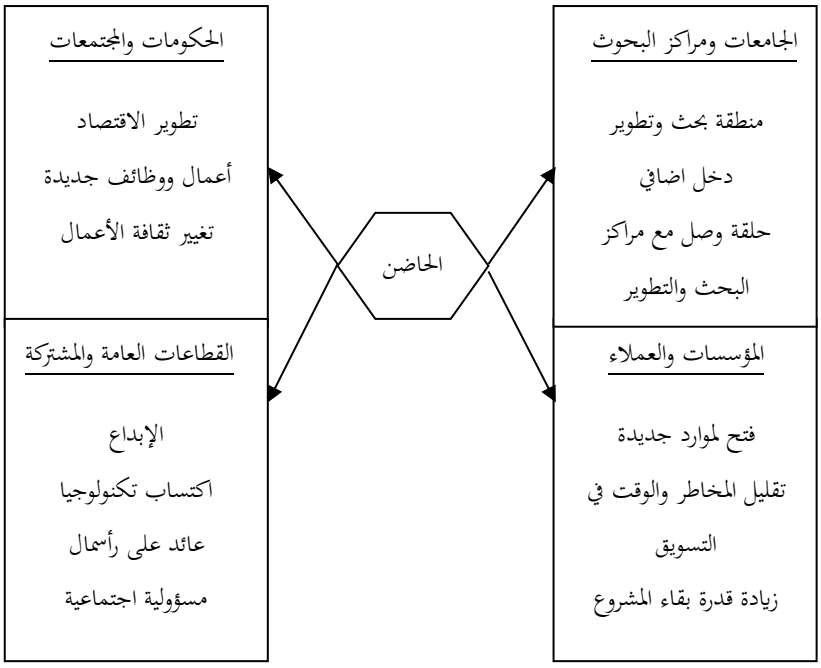

المصدر(كلاخي و سيد، 2016، صفحة 229)

الفرع الثالث: المسرعات وحاضنات الأعمال

تؤدي حاضنات ومسرعات الأعمال دورا هاما في تنمية وتوسيع مفهوم وممارسات ريادة الأعمال، فكلاهما يهدف إلى تدعيم المبادرين الذين يحوزون على أفكار إبداعية بمختلف الموارد والاستشارات، وتقديم حزمة متكاملة من الخدمات التي تساعد رواد الأعمال على إنشاء أو تنمية مؤسساتهم الريادية.(حريد، 2021، الصفحات 306-307)

من المعلوم أن كل من مسرعات الأعمال وحاضنات الأعمال تهدفان إلى دعم المؤسسات الناشئة، لذلك يجد الكثير من أصحاب المشاريع والأفكار المبتكرة صعوبة في التفريق بينهما، لدرجة أن البعض يستخدم المصطلحين بشكل مترادف، وكأنهما يؤديان المعنى ذاته، وهو أمر خاطئ، حيث إن كل منهما يقدم خدمات مختلفة ويستهدف فئات مختلفة من رواد الأعمال، فهذا الاختلاف الجوهري يستدعي عدم الخلط بين المصطلحين.

تركز حاضنات الأعمال على احتضان المؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة، من خلال توفير بنية تحتية فيما يخص الإيواء من كافة الوسائل اللوجيستية مثل المكاتب وقاعات الاجتماعات وعتاد الإعلام الآلي والانترنت، بالإضافة إلى التكوين فيما يتعلق بإدارة الأعمال وكذا الالتزامات القانونية والمحاسبية التي تتطلبها ريادة الأعمال، كما تقدم الحاضنات خدمات الاستشارة والتمويل، وتوفير خدمات وخبرات وتجهيزات للراغبين بتأسيس مشروعات صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب الخبرة والاختصاص.

في المقابل تعد مسرعات الأعمال كيانات قانونية متخصصة في تطوير المؤسسات الناشئة التي خرجت بالفعل من "مرحلة الحضانة" أي أنها تمتلك منتجا أو خدمة جاهزة للتسويق أو على وشك أن تصبح جاهزة، وتتمثل مهمة المسرعات على وجه

الخصوص في تنفيذ استراتجيات التسريع التي تهدف لمتابعة تطور المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" والمشاريع المبتكرة الحاملة لعلامة " مشروع مبتكر"، وذلك من خلال:

أ. إنشاء شبكات دولية ومحلية جديدة تتكون من المستثمرين والرأسمال الاستثماري والعملاء.

ب. إعداد المؤسسات الناشئة لتلقي الاستثمارات من أطراف ثالثة.

ت. ضمان علاقات تجارية جديدة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات القائمة.

بالتالي فإن مسرعات الأعمال تستهدف أساسا تسريع نمو المؤسسات الناشئة وتوسيع نطاقها، من خلال وضع خطط إستراتيجية مستقبلية تمكنها من تحقيق النمو السريع ومواجهة جميع التحديات الإدارية والمالية التي تعترض المشروع. فهي تتعامل مع المؤسسات التي تجاوزت مرحلة الفكرة وتمتلك نوع من النماذج الأولية أو المنتجات المصنعة، إذ أنها تقدم خدماتها للمؤسسات الناشئة التي انضمت إليها في فترة قصيرة لا تقل عن 06 أشهر ولا تزيد عن 03 أشهر في غالب الأحيان، ويتم قبول طلبات الانضمام إلى مسرعات الأعمال ينحصر على المؤسسات الناشئة التي يعتقدون أن لها إمكانيات نمو سريعة وعالية وقدرات تنافسية في السوق، بينما في حاضنات الأعمال التي قد تستغرق فيها حضانة المؤسسات الناشئة سنوات، ولا يشترط الانضمام إليها توافر تلك المؤسسات على قدرات محددة. فإذا كانت المؤسسة في المراحل الأولى من دورة حياتها فإن ذلك يقتضي الاستعانة بالخدمات التي توفرها حاضنات الأعمال، والمتعلقة بملاءمة السوق، وتحديد نموذج العمل المثالي، أما إذا كان المشروع في مراحله المتقدمة ولديه تخطيط مالي قوي، فإن ذلك يستدعي الاعتماد على مسرعات الأعمال.(خلاف، 2021، صفحة 160 الى 162)

الفرع الرابع: أنواع حاضنات الأعمال

تأخذ أنواع حاضنات الأعمال من تصنيف أنواع المؤسسات، حيث يعتمد نوع الحاضنات على نوع المؤسسة التي تقدم لها الدعم وطبيعة الأعمال التي تستهدفها بالإضافة إلى معايير أخرى والتي تتمثل في:

أ. من حيث طبيعة النشاط: تنقسم وفق هذا المعيار إلى:(سالوس، 2005، الصفحات 17-18)

1. حاضنات أعمال شاملة: وهي التي تقدم خدماتها على نطاق واسع وشامل لكافة القطاعات.

2. حاضنات متخصصة: هي التي تقدم خدماتها لقطاعات محددة، قد تتجه إلى التخصص في مجال إنتاجي معين كالقطاع الزراعي، أوالصناعي أو الخدمي، أو قد تتخصص في نوع معين من المشروعات داخل هذه القطاعات كالسياحة أو الصناعات الهندسية، كما قد يكون التخصص في دعم فئة اجتماعية معينة كالحاضنات المتخصصة في دعم المرأة في قطاع الأعمال.

ب. من حيث أهدافها: تنقسم وفق هذا المعيار إلى:(سايب، 2016-2017، صفحة 36)

1. حاضنات تهدف إلى تحقيق الربح: هي هيئات عامة تابعة للقطاع الخاص أو لهيئة عمومية مثل الجامعات، تهدف أساسا من تقديم الخدمات إلى تحقيق الربح، حيث أنها استفادت من التقدم العلمي المتسارع في مجالات الإعلام والاتصال، فمعظمها يعمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات ولا يملك حدود أو جدران.

2. حاضنات لا تهدف إلى تحقيق الربح:هي حاضنات تهتم وتختص بالبحث العمومي الذي يخدم المجتمع ككل.

ت. من حيث النطاق المكاني: وتنقسم إلى نوعين:(بن شايب و سعدي، 2019، صفحة 57)

1. الحاضنة الإقليمية: هذا النوع يخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، وذلك من خلال استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات باستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة.
2. الحاضنة الدولية: تروج لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية، وتركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي، بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية وتطويرها ودفعها للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

ث. من حيث مدى توفير أماكن المشروعات: ويمكن تقسيمها من هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:(سالوس، 2005، الصفحات 23-24)

1. الحاضنات المضيفة: وهي التي توفر أماكن لاستضافة المشروعات، بحيث تستقبل عدد من المستثمرين لبدأ مشروعاتهم داخل وحدات هذه الحاضنة، وذلك لفترة زمنية متفق عليها. ويدفع المحتضن أجر رمزي للمكان في الأشهر الأولى، ثم ترتفع بعد ذلك لتغطية النفقات الأساسية، ثم يخرج المحتضن لإفساح المكان لغيره، حيث يتم نقله إلى موقعه الدائم.
2. الحاضنات المفتوحة: يتم من خلالها تقديم نفس الخدمات التي توفرها الحاضنات بصفة عامة، ما عدا توفير مكان لاستضافتها، وهذا يكون بمقابل مادي بسيط.
3. الحاضنات الافتراضية: ظهرت مع التجارة الالكترونية حيث تقدم خدماتها واستشارتها على شبكة الانترنت، هذه الحاضنات لا تحتاج لرصد أموال كبيرة في بداية إنشاءها لتأمين بناء واسع، ويتركز جهودها في تقديم الخدمات الاستشارية.

ج. حسب مرحلة الاحتضان: وتصنف إلى:(MASMOUDI, 2007, p. 81)

1. حاضنة الأفكار: تختص باحتضان ومرافقة رواد الأعمال ومساعدتهم في تحويل أفكارهم إلى مشاريع.
2. حاضنة المشاريع: تختص باحتضان المشاريع ومساعدة أصحابها في تحويلها إلى مؤسسات.
3. حاضنة المؤسسات(مشتلة): تختص بدعم ومرافقة أصحاب المؤسسات الناشئة في السنوات الأولى لنشاطها، وتحويلها لمؤسسات نامية.

ح. من حيث ملكيتها: وتنقسم إلى:(بن قطاف، 2015-2016، الصفحات 150-151)

1. حاضنات الأعمال العامة: وتعرف أيضا بالحاضنات غير ربحية، وتعود ملكيتها للحكومة أو المنظمات الحكومية، وتهدف لدعم التنمية الاقتصادية في الأقاليم والمناطق التي تنشط بها.
2. حاضنات الأعمال الخاصة: وتعرف أيضا بالهادفة للربح، إذ تعود ملكيتها إلى الشركات أو القطاع الخاص، وتهدف لدعم المؤسسات والقطاعات الصناعية التي تنشط بها.
3. حاضنات الأعمال المختلطة (عامة وخاصة): تعود ملكيتها للحكومة أو المنظمات الحكومية، بالشراكة مع القطاع الخاص، وتهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية في القطاعات التي تنشط بها.
4. حاضنات الأعمال ذات الصلة بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية: لها نفس أهداف النوعين السابقين، بالإضافة إلى توفير فرص بحث لطلاب وخريجي جامعات، والعمل على تثمين أبحاثهم ومساعدتهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة. وتعد أهم نوع

من أنواع حاضنات الأعمال نظرا لدورها في تعزيز روح ريادة الأعمال ودعم الشباب الطموح في تحويل أفكارهم إلى مشاريع تجارية ناجحة لذلك خصصنا لها تفصيل أكثر في المطلب الثاني والثالث.

المطلب الثاني: حاضنات الأعمال الجامعية: الماهية والتجارب العالمية والعربية

نتيجة للتطورات العلمية، التكنولوجية، الاقتصادية والاجتماعية التي تجتاح العالم، أصبح للجامعات دور مهم في التنمية من خلال البحوث والدراسات العلمية، وذلك لأن البحث العلمي أساسي في بناء المعرفة الإنسانية وتحقيق التنمية المستدامة، ولهذا لم تعد أهداف الجامعات تقتصر على تقديم التعليم الجيد لطلابها فحسب، بل تتعدى ذلك إلى المساهمة المباشرة في النمو الاقتصاديوالاجتماعي، ومن هذا المنطلق اتجهت العديد من دول العالم إلى إنشاء حاضنات بحثية جامعية، بهدف تعزيز الابتكار وتطوير حلول للتحديات التي يواجهها البحث، وتشجيع الأفكار الإبداعية من قبل الباحثين العلميين والأكاديميين، وتحويلها إلى مشاريع ناجحة من خلال تقديم خدمات استشارية، فنية، إدارية، إنتاجية، تسويقية، مالية وقانونية بهدف تقليل المخاطر وزيادة فرص النجاح في المشاريع الجديدة.

الفرع الأول: تعريف حاضنات الأعمال الجامعية ومراحل ظهورها

تعتبر حاضنات الأعمال الجامعية أو ما تسمى بالبحثية والأكاديمية جسر بين العالم الأكاديمي والاقتصادي، حيث تساهم في تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الحكومية، وتطوير المهارات اللازمة لريادة الأعمال، وتقديم بيئة مشجعة وموارد مهمة للمبتكرين الذين يسعون لتحويل أفكارهم إلى مشاريع تجارية ناجحة. تطور مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية منذ العقد الأخير، فبعدما كانت الجامعات تركز على التعليم فقط، أصبح الابتكار جزء مهم من دور الجامعات في المجتمع.

أولا: تعريف حاضنات الأعمال الجامعية

اختلفت تعريفات حاضنات الأعمال الجامعية كل حسب المداخل التي تم تبنيها من قبل الباحثين في شتى المجالات، فمنها ما يركز على الهدف النهائي للحاضنة، ومنها ما يركز على نوعية المشاريع، وبعضهم على نمط العمل والإدارة، وكلها تجتمع على توفير الدعم المتاح لأصحاب الأفكار والمشاريع. وفيما يلي بعض المفاهيم:

-تعرف حاضنات الأعمال الجامعيةأنها مؤسسات خدمية متكاملة تتبع الجامعات، وتقدم البرامج والأنشطة والخدمات للطلبة الخريجين وتوجيههم نحو الريادة والابتكار، وإقامة مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة وكيفية إدارتها وتنميتها وتطويرها، حتى تتمكن من البقاء والاستمرارية والنمو، ومساعدتهم على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ريادية، بما يكفل لهم فرصا أكبر للنجاح.(العتيبي، 2023، صفحة 102)

يشير هذا التعريف إلى أن حاضنات الأعمال الجامعية هي مؤسسات خدمية تابعة للجامعة، تقدم برامج للطلبة الخريجين لمساعدتهم لتجسيد أفكارهم لتصبح مشاريع ريادية ناجحة، كما تقدم الدعم في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتطورة.

-وحدات للدعم العلمي والتكنولوجي، تقام بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث،تهدف للاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية، وتحويلها لمشروعات ناجحة بالاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات من معامل، ورشات وأجهزة، بالإضافةإلىأعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين والخبراء في مجالاتهم.(عبد الرحيم و لدرع، 2011، صفحة 04)

يشير هذا التعريف إلى أهمية حاضنات الأعمال الجامعية كوسيلة لربط البحث العلمي والابتكار بالعمل العملي والتطبيقي، وتحويلهما إلى مشاريع واقعية في السوق. كما يبرز دور البنية التحتية المتاحة في الجامعات، وخبرات الكوادر الأكاديمية والباحثة في نجاح هذه المشاريع.

-ينظر لحاضنات الأعمال الجامعية على أنها وحدة أو مركز يوفر خدمات الدعم والتوجيه، وتشجيع الأعمال الجديدة القائمة على التكنولوجيا والابتكار وخلق المعرفة إدارتها، ومساعدة أصحاب المشاريع على النجاح، ولا تعمل بالنيابة عنهم.(حوتية و دومي، 2022، صفحة 103)

يبرز هذا التعريف دور حاضنات الأعمال الجامعية كهيئة لتوفير خدمات الدعم، التوجيه والإرشاد اللازم لأصحاب المشاريع،مع التركيز على دعم المشاريع الجديدة التي تعتمد على التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز عملية إدارتها وتطوير المعرفة.

-مراكز أو هيئات تابعة للجامعة تهتم بالدراسات والأفكار والمشروعات المتميزة، التي من الممكن أنتتحول إلى منتج ذا ربح تجاري، عن طريق توفير كافة أنواع الدعم المتوفر في الجامعة، حتى يتمكن من النهوض والاستقلال وتدار عبر أنظمة تسمح باستمرارية الاحتضان لمشاريع أخرى جديدة.(عبد الله، 2019، صفحة 398)

يركز هذا التعريف على دور الحاضنات الجامعية في تنمية الدراسات والأفكار والمشروعات المتميزة، وتوفير الدعم اللازم لتحويلها إلى منتجات ذات قيمة تجارية، وتهدف هذه المراكز إلى تشجيع الابتكار وتوفير بيئة داعمة للمشاريع المبتكرة، بحيث يمكن للأفكار الناشئة أن تنمو وتتطور بمساعدة الجامعة.

-الحاضنات الجامعية هي هيئة تقدم الدعم والخدمات للشركات الناشئة التي تستند إلى المعرفة، وهي مشابهة للحاضنات التقليدية، لكنها تضع أكثر التركيز على نقل المعارف العلمية.(Attou, Taouaf, & Arouch, 2019, p. 165)

يظهر هذا التعريف أن الحاضنات الجامعية ليست مجرد هيئات تقليدية لدعم ريادة الأعمال، بل تعتمد على المعرفة العلمية وتسعى جاهدة لتحويل هذه المعرفة إلى قيمة عملية من خلال دعم أصحاب المشاريع.

-مؤسسات رسمية داخل الجامعات لرعاية الأفكار الإبداعية للباحثين وتحويلها إلى مشروعات ناجحة، من خلال توفير الخدمات اللازمة لتلك المشروعات من استشارات قانونية، إدارية، مالية، وتقنية بغية التغلب على ما يواجهها من عقبات وتحقيق تنمية الأفراد ومجتمعاتهم.(حسن و محمود، 2020، صفحة 218)

يعكس هذا التعريف التزام الحاضنات الجامعية بتقديم مجموعة شاملة من الخدمات للمشاريع، بما في ذلك الدعم القانوني، الإداري، المالي، والتقني، وذلك للتغلب على التحديات التي تواجهها وتحقيق نجاحها في السوق.

ومما سبق يتضح تشابه تعريفات حاضنات الأعمال مع حاضنات الأعمالالجامعية المدعومة من الجامعة، إلا أن التوجه لهذا النوع الثاني من الحاضنات يستفيد من إمكانيات الجامعة، حيث إن لها تاريخا ناجحا في توفير الموقع ورأس المال البشري والمالي والابتكار والتسويق، فهي تربط بين البحث والتسويق، وتوفر مساحات مكتبية وغيرها من الخدمات، ومنصة انطلاق لأعضاء هيئة التدريس والطلاب وأصحاب المشروعات الخارجية كمستأجرين، ومن ثم فإن حاضنات الأعمال الجامعية تمثل صناعة قائمة على تنمية الابتكار تعني تقديم كافة المساعدات لتنمية وتطوير الاستثمارات والأعمال وتقدمها نحو النجاح لكل من لديه روح المبادرة والابتكار وتقدم لهم كافة التسهيلات والخدمات.(سوازن و أشرف، 2019، صفحة 105)

ثانيا: مراحل ظهور حاضنات الأعمال الجامعية

يعود تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسمBataviaفي ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عام 1959 عندما قامت إحدى العائلات بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، وقد لاقت هذه الفكرة نجاح كبيرا، وإعجاب العديد من الشركات الأخرى وبدؤوا بتقليدهم. وفي عام 1985 أنشئت الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIAمن أجل العمل على تنظيم هذه الحاضنات، وهكذا انتشرت الحاضنات في أمريكا وباقي الدول وهناك من أطلق عليها مصطلح صناعة الحاضنات. (كافي، 2022، الصفحات 223-224)

ويمكن إجمال مراحل تطور الحاضنات الأعمال في ثلاث أجيال هي:(ارتيمة، الصفحات 21-22)

الجيل الأول: أظهر اهتماما بالبنية التحتية مثل مساحة المكتب والخدمات المشتركة كخدمة السكرتارية، قاعات الاجتماعات، ومواقف السيارات وهي أجزاء مكملة للمساحة المكتبية المستأجرة من قبل المحتضن، ومهمة في عملية الاحتضان.

الجيل الثاني: ركز على دعم الأعمال Business Supportفقد شهدت فترة الثمانينات بطالة واضحة في معظم القطاعات، وأصبح الابتكار والتكنولوجيا أساس نمو الاقتصاد، وفي هذه المرحلة أصبحت حاضنات الأعمال الأداة الأكثر طلبا لتطوير المشروعاتذات التركيز العالي من استخدام التكنولوجيا، وخاصة أن هذه المشروعات تحتاج إلى خدمات أكثر من مجرد بنية تحتية، فهي تفتقر للخبرة الإدارية في التعامل مع متغيرات البيئية ومهارات التسويق، لذا تركز خدمات الجيل الثاني على المساندة والتدريب.

الجيل الثالث: ظهر في التسعينات فهو يركز على شبكات الأعمال، وإكساب المشروعات الصغيرة قدرات تكنولوجية، ومهارات متخصصة، وإيجاد تمويل ودعم مالي للمشروعات الصغيرة.

وفيما يلي شكل يلخص مراحل تطور الحاضنات:

الشكل رقم(05): مراحل تطور حاضنات الأعمال

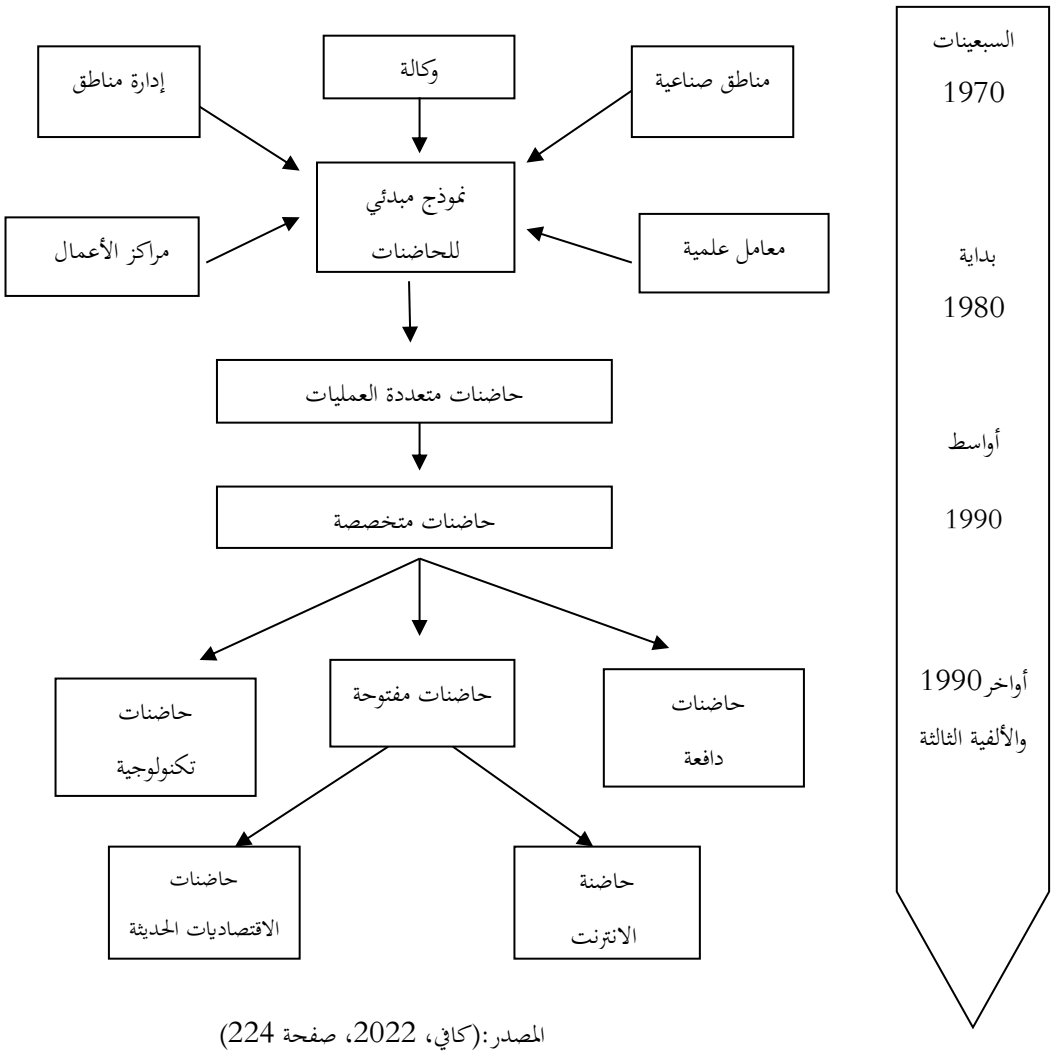

المصدر:(كافي، 2022، صفحة 224)

من خلال هذا الشكل يتبين لنا أن فترة السبعينات لم يكن فيها تطور كبير للحاضنة، وكانت فقط بشكلها الأولي، بينما في فترة التسعينات وأواخرها ظهرت حاضنات الأعمال المتخصصة والمفتوحة، التي أصبحت تقدم فيها الخدمات عن بعد وعن طريق الأنترنت.

منذ أوائل التسعينات اتجهت معظم دول العالم إلىفكرة الحاضنات الجامعية، حيث أصبح مفهوم جامعة ريادة الأعمال ظاهرة عالمية، وقبلت الجامعات التنمية المجتمعية ومنها الجانب الاقتصادي كمهمة ثالثة جنبا إلى جنب مع البحث والتدريس وذلك لتنشيط الصناعة القائمة على اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى أن غالبية التكنولوجيا المرتبطة بالحاضنات وتتطلب دعم فروع الجامعات كأن تقيم مقر فيها أو بالقرب من حرم الجامعة، أو أن تكونلديها كلية بالجامعة، أو أن يكون لها مديرين بمجلس الإدارة أو بالمجلس الاستشاري من أعضاء هيئة التدريس ، أو أن تدعم الكلية أو الطلاب الذين يقدموا المجهودات، فالحاضنات الجامعية تسعى للاستفادة من المعرفة العلمية لتعزيز وتنمية البحث العلمي.(عبد المنعم و سالم، 2022، صفحة 398)

وفيما يلي دواعي ومبررات إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية: (ابراهيم، 2018، صفحة 396)

أ. أصبح الاقتصاد قائم على المعرفة، مما يجعل رأسمال الفكري الذي تملكه الجامعات له أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إنشاء المؤسسات وقيام الجامعة بدور ريادي عن طريق حاضنة الأعمال الجامعية.

ب. مطالبة المجتمع المحلي والحكومة الجامعات بأن تصبح أكثر ريادية في إدارة المشروعات من أجل الإسهام في التنمية الاقتصادية.

ت. إن حاضنات الأعمال جميعها لا بد أن تنتمي للجامعات، نظرا لوجود كفاءات علمية بها تستطيع إدارة تلك الحاضنات بنجاح.

ث. تتحمل حاضنات الأعمال الجامعية مسؤولية الحداثة في المجتمع، عن طريق نقل التكنولوجيا للمجتمع وتطوريها وذلك بإيجاد أعمال وشركات جديدة توظف بها التكنولوجيا الحديثة.

ج. تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على رعاية المبدعين والموهوبين من الباحثين أصحاب براءات الاختراع، وتتبنى رواد الأعمال من خريجي الجامعة.

الفرع الثاني: خصائص وأهمية حاضنات الأعمال الجامعية

تعد حاضنات الأعمال الجامعية هيئات لدعم رواد الأعمال الشباب، وذلك من خلال توفير بيئة مشجعة وموارد متنوعة لتطوير الأفكار الريادية، إذ تتميز هذه الحاضنات بتوفير الدعم،التوجيه، التكوين وغيرها التي تساهم في نجاح هذه الأفكار والمشاريع.

أولا: خصائص حاضنات الأعمال الجامعية

تتميز حاضنات الأعمال الجامعية عن غيرها من الحاضنات بمجموعة من الخصائص والتي تتمثل في مايلي:(العتيبي، 2023، صفحة 105)

أ. تقوم بدعم مجهودات المجتمع والأفراد، وتنشيط البحث العلمي بالجامعات من خلال رعاية التعاون بين أصحاب الأفكار الإبداعية والأكاديميين والباحثين من جهة، والمستثمرين والجهات التمويلية من جهة أخرى.

ب. كيان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يهدف لتقديم المشورة للمشروعات الناشئة المحتملة، ومساعدتها على تأسيس وتسريع نموها ونجاحها من خلال برنامج شامل لمساعدة الأعمال.

ت. لها بنية تحتية، وقد تكون افتراضية تقدم خدماتها من خلال شبكة الانترنت.

ث. توفر بيئة مناسبة لتأسيس مشروعات تكنولوجية وتنفيذها ونشرها، بالإضافة لتقديم خدمات وصور من الدعم الفني، الإداري، المالي والتسويقي.

كما تتميز حاضنات الأعمال الجامعية ب:(عبد المنعم و سالم، 2022، صفحة 400)

أ. مؤسسات غير ربحية تقام بالمشاركة مع الجامعات ومراكز الأبحاث والتعاون بينهما.

ب. تعد من الوسائل الفعالة التييتم من خلالها توفير فرص عمل جديدة تخفف من حدة البطالة، إضافة إلى ملاءمتها لظروف الشباب المتطلع إلى العمل وإقامة مشروعات مفيدة لا تتطلب استثمارات كبيرة، ناهيك عن انخفاض تكلفة فرص العمل بها مقارنة بالمشروعات الكبيرة الضخمة.

يمكن إضافة كذلك:(حسن و محمود، 2020، صفحة 222)

أ. القوانين والقرارات المطبقة في حاضنة الأعمال الجامعية بما يتفق مع طبيعتها.

ب. تضم جهاز إداري على مستوى متميز من الكفاءة.

ت. تطبيق قواعد المحاسبية والمساءلة بصفة دورية في سير الأعمال بها.

ث. تعد أداة فعالة من أدوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: أهمية حاضنات الأعمال الجامعية

تظهر أهمية حاضنات الأعمال الجامعية من خلال الدور الاستراتيجي الذي تلعبه في دعم ومرافقة حاملي المشاريع، من خلال جملة من النقاط أهمها:(المساجدي، الجرباني، و جبران، 2020، الصفحات 137-138)

أ. حاضنات الأعمال الجامعية عبارة مبادرة تسويقية لتسهيل المعرفة من الجامعة لحاضنات المؤسسات، ودعم المشروعات الجديدة.

ب. احتضان الجامعة للمشروعات الجديدة يقلل من إحتمال فشلها.

ت. تمثل البنية التحتية المؤسسية للجامعات لتفعيل نقل التكنولوجيا.

ث. قدرة الحاضنات الجامعية على توفير أجيال جديدة تمتلك براءات الاختراع على مستوى الدولة.

ج. تلعب دورا في تقوية أواصر التعاون بين القطاعين العام والخاص والجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ح. تقوم حاضنات الأعمال الجامعية بدعم إنشاء وتطوير المشاريع القائمة على التكنولوجيا المتقدمة والخبرة داخل الجامعات.

بالإضافةإلى:(سوازن و أشرف، 2019، الصفحات 106-107)

أ. تشجيع المستثمرين الرياديين على إنشاء مؤسسات خاصة بهم وتوصف بأنها مؤسسات رأس المال المغامر، وتساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات في شكل مشاريع إنتاجية لتوفير فرص العمل وتلبية متطلباتالسوق.

ب. دعم تنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص العمل، مما يساعد على حل مشكلات اقتصادية كثير.

ت. توثيق التواصل بين الجامعات ومراكز البحث العلمي ومراكز التدريب، من خلال تسويق الاختراعات للمستثمرين وتحفيز الباحثين وطلاب الدراسات العليا، لاستخدام كفاءتهم وقدراتهم وتشجيع مبادراتهم في التنمية الاقتصادية.

ث. وسيلة لبناء القدرة التنافسية للجامعة، من خلال وضع استراتيجيات جديدة، لتحقيق التميز في سوق العمل.

كما تعد حاضنات الأعمال الجامعية ذات أهمية بالغة، سواء كانت للصناعة والمجتمع أو حتى للمؤسسات الناشئة المحتضنة ويمكن توضيحها فيما يلي:(محمودي، نوي، و بركاتي، 2021، صفحة 89)

أ. تأهيل جيل من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال تساهم في تنمية الإنتاج، وفتح فرص العمل والنهوض بالاقتصاد.

ب. استقطاب خريجي الجامعات والمعاهد العالية ومساعدتهم على إقامة مؤسساتهم، مما يساعد على تقليص البطالة للمتعلمين.

ت. استيعاب الكفاءات الباحثة، ووقف هجرة الأدمغة.

ث. تعد أداة رئيسية لحل مشكلات التمويل، دعم البحث العلمي، وتحسين سمعة الجامعات.

الفرع الثالث: أهداف حاضنات الأعمال الجامعية

تسعى حاضنات الأعمال الجامعية بشكل عام إلى تحقيق عدة أهداف منها:(المساجدي، الجرباني، و جبران، 2020، صفحة 137)

أ. تقليل تكاليف بدء النشاط والمخاطر المرتبطة بالمرحلة الأولى لبداية نشاط المؤسسة.

ب. تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المؤسسات المبتكرة وتطوير إنتاجها.

ت. إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسات المبتكرة.

ث. مساعدة المؤسسات المبتكرة على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط.

ج. ربط المؤسسات المبتكرة بالمؤسسات الكبيرة بصفتها مشروعات مغذية لها.

ح. تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة.

خ. توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها.

د. توفير خدمات للجهات التمويلية من حيث الأبحاث والمعرفة والتدريب والإشراف والمراقبة، لزيادة وتعزيز النمو.

ذ. إنتاج مؤسسات ناجحة لها القدرة على التحكم في برنامجها المالي، والقادرة على البقاء والاستمرارية بالاعتماد على ذاتها.

ر. مساعدة الخريجين في الحصول على فرص عمل.

تهدف حاضنة الأعمال الجامعية بصفة أساسية إلى نجاح المنشآت المنتسبة لها وتحقيق التنمية الاقتصادية، إضافة للأهداف الآتية:(الباش، 2019، صفحة 398)

أ. توفير بيئة أعمال مناسبة لنمو الأعمال الجديدة في المراحل الأولى من عمرها.

ب. دعم المهارات والإبداعات لدى أصحاب المشاريع المبتكرة.

ت. تحويل البحوث والدراسات إلى مشاريع حقيقية ومنتجات يمكن تسويقها.

ث. تقديم مشاريع قوية للمجتمع في المستقبل قادر على الاستمرار والتطوير.

كما تسعى حاضنات الأعمال الجامعية لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:(بن عطية و مياح، 2022، صفحة 63)

أ. السعي إلى ربط الجامعة بمحيطها الخارجي الاقتصادي والاجتماعي.

ب. استخدام البحوث الجامعية ونتائجها كمصدر للابتكار في الاقتصاد والمجتمع، ونقطة انطلاق في تطوير أفكار الأعمال.

ت. تسويق المخرجات العلمية والتقنية، والحد من الهجرة.

ث. المساهمة في خلق مجتمع معرفي معلوماتي.

الفرع الرابع: تجارب عالمية لحاضنات الأعمال الجامعية

لعبت الجامعات حول العالم دورا رياديا في تأسيس نفسها كمراكز للابتكار،ممأدى إلى تخريج مشاريع ريادية بارزة. على سبيل المثال،مشروع فيسبوك الذي بدأ من جامعة ستانفورد هو دليل على ذلك.وفيما يلي سوف نذكر أهم الحاضنات الجامعية العالمية والعربية.

أولا:تجارب حاضنات الأعمال الجامعية الغربية

ومن أهمها مايلي:(الحماد و النوح، 2022، الصفحات 462-468)

أ. تجربة حاضنة جامعة أوستن للتكنولوجيا(ولايات المتحدة الأمريكية)

تأسست هذه الحاضنة في عام 1989 وارتبطت ارتباطا وثيقا بجامعة أوستن وجامعة تكساس، ووكالة الفضاءNASA، وتقدم الحاضنة عدة تسهيلات منها استشارات إدارية، برامج تدريبية، إمكانية التوصل لشبكة تمويلية 65% منها مكونة من أفراد بالقطاع الخاص، وعادة ما يكون للحاضنة 30 شركة منتسبة في آن واحد وهناك سياسة تخرج رسمية (البقاء بالحاضنة 3 سنوات على الأكثر)،مع استقبال من 10-15 شركة جديدة سنويا، وتعتبرحاضنة أوستن منظمة لاتستهدف الربح ولكنها تدار على أساس تجاري وتمول ذاتيا، وتبلغ ميزانية الحاضنة 600 ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبانيها و50 ألف دولار من المعونات العامة.

ب. تجربة حاضنات الأعمال الجامعية(تركيا)

يوجد في تركيا 47 من أصل 193 جامعة تمتلك حاضنات، وتصنف الموارد الأساسية لحاضنات الجامعات التي يتم تزويد رواد الأعمال بها إلى أربع فئات رئيسية هي: الموارد البشرية، المالية، التنظيمية، والتكنولوجية.من أمثلة هذا النوع من الحاضنات:

1. ITU Cekirdek: يعمل في إطار جامعة اسطنبول التقنية،وتم اختياره منذ عام2012 ثاني أفضل مركز للحاضنات في أوروبا وثالث أفضل مركز للحاضنات في العالم.

2. مراكز تطوير التكنولوجيا TEKMER: أنشأهاKosgebفي العديد من الجامعات في تركيا، حيث تهدف إلى مساعدة الأشخاص في الحصول على التدريب في المجالات العلمية والتكنولوجية، ليصبحوا رواد الأعمال، وتسويق جهود البحث والتطوير، والمساعدة في تطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية الإقليمية، وتعزيز التعاون بين الجامعة و الصناعة.

بالإضافة إلى:(الجلاب، 2021، صفحة 68)

أ. تجربة حاضنة جامعة كاليفورنيا (ديفيس)

جامعة كاليفورنيا في ديفيس هي جامعة بحثية من الدرجة الأولى، وتمنح درجة الدكتوراه، مما يعني أنها تدعم مستوى عال جدًا من النشاط البحثي. أدرك الفريق في جامعة كاليفورنيا في ديفيس أن الأبحاث الرائدة في مجالات الزراعة والبيولوجيا والطب بحاجة إلى الدعم، لتمكين هذه التقنيات من الوجود في مجال الصناعة، خارج العالم الأكاديمي لدعم الأساتذة بأبحاث مهمة ورائدة على هذا النحو، أنشئوا برنامجًا لربط الشركات بالموارد والمواهب ذات الخبرة في المرتبطة بمجال الصناعة. جوهر هذاالبرنامج

هو تمكين الأساتذة وأبحاثهم من الانتقال من الأوساط الأكاديمية إلى الصناعية، ابتكر البرنامج عدة برامج شاملة ومستمرة لدعم مراحل مختلفة من نقل التكنولوجيا.

ب. تجربة حاضنات الجامعات (اليابان)

بدأت عام 2001م بعد اتفاقية مع وزارة الصناعة اليابانية ف طوكيو، وأسيدا، كيوتو، وذلك من خلال توفير المساحات للتأجير للشركات، وتجهيز البنية التحتية لتقنية المعلومات، وتم تخصيص مساحات للشركات الناشئة لفترة معينة، مثل شركة Euglina Corporation، وشركة Sciences Trade، وشركة جرين لورد موتورزGLM.

ثانيا: تجارب حاضنات الأعمال الجامعية العربية

ظهرت فكرة الحاضنات على الصعيد العربي خلال الفترة التي مرت بها الدول العربية بظروف اقتصادية صعبة في سنوات التسعينيات من القرن الماضي، فظهرت مبادرات إنشاء حاضنات الأعمال بمساعدة الاتحاد الأوربي، والبنك الدولي ضمن البرامج المخصصة مساعدة دول العامل الثالث ودول أوربا، وبدأت تجربة الحاضنات في جمهورية مصر العربية منذ عام 1997م، وهو تاريخ إقامة الجمعية المصرية لريادة الأعمال، والتي وضعت أسس خطة إستراتيجية إقامة عدد من الحاضنات والتجمعات في عدد من المحافظات من خلال خطة زمنية محددة، وهناك حوالي 35 حاضنة أعامل ف المملكة العربية السعودية تحت مظلة الجامعات والمراكز غير الربحية ، وتقوم باحتضان المشاريع وشباب الباحثين والأفكار المميزة.(الجلاب، 2021، صفحة 68)

أ. تجربة حاضنة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة وحاضنة أعمال جامعة الأزهر(رواق)(مصر)

تعد حاضنة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة أول حاضنة أعمال جامعية في الجامعات الحكومية المصرية كمركز للتميز وريادة الأعمال، وتهدف هذه الحاضنة إلى إيجاد جيل من الشركات الناشئة التي يمكن أن تساهم في نمو الاقتصاد المصري، وذلك من خلال توفير خدمات متنوعة ومتميزة للمشروعات التي تتبناها والمقدمة من فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 18 عام إلى 35.أما بالنسبة لحاضنة أعمال جامعة الأزهر فهي من الحاضنات المتخصصة في المجالات التالية (زراعة، غذاء ومكملات غذائية، نباتات طبية، مستحضرات تجميل....الخ)، وتم تأسيس الحاضنة في هذه التخصصات لدعم ومساعدة رواد الأعمال والمبتكرين في هذه التخصصات، وتحويل أفكارهم وابتكاراتهم إلى حلول تكنولوجية قابلة للتطبيق، ويمكن تسويقها لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وذلك من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لرؤية مصر 2030.(عبد المنعم و سالم، 2022، صفحة 410)

ب. تجربة حاضنة أعمال جامعة الملك عبد العزيز(سعودية)

نشأت فكرة الحاضنة من خلال مركز الموهوبين في الجامعة والذي رأى أن أفكار ومواهب لدى الطلاب تستحق الرعاية، وبناءعلى توصية رسالة ماجستير تبنت الجامعة فكرة إنشاء حاضنة الأعمال لديها. بدأ تفعيل الحاضنة في عام 2007، وهيئت لاستيعاب خمس مشاريع في وقت واحد، وتقدم خدماتها للطلبة في مختلف المجالات، وتستقبل الطلبات إلكترونيا، ويتم دراسة الجدوى والتأكد من جدية الطالب، من ثم تسهيل حصول الطالب على تمويل من الجهات المانحة مثل بنك التسليف بالسعدين، وصندوق الموارد البشرية، وتقدم الحاضنة للمشروع: (توفير المكان /دراسة الجدوى/ توفير استشارات/ خدمات السكرتارية/ المساعدة في الحصول على تمويل).(الباش، 2019، صفحة 401)

ت. تجربة حاضنة جامعة البتراء (المملكة الأردنية الهاشمية):

تأسست حاضنة الأعمال بجامعة البتراء عام 2016م في كلية العلوم الإدارية والمالية، حيث توفر الحاضنة خدمات عديدة لرواد الأعمال والمؤسسات الناشئة، مما يوفر بيئة محفزة للطلبة للتشجيع على التفكير الإبداعي والريادي مثل: التدريب، والخدمات المكتبية، والخدمات القانونية، وقنوات الاتصال بين شباب الباحثين، وأعضاء هيئة التدريس ورجال الأعمال.

ث. تجربة حاضنة الجامعة الإسلامية (غزة)

تم إنشاؤها ف عام 2006 م بدعم من البنك الدولي من خلال برنامج المعلومات من أجل التطوير، وذلك من خلال توفير البيئة المناسبة لتفجير الطاقات الإبداعية وتحويلها إلى منتجات تخدم المجتمع، والمساهمة في تحسين الوضع الاجتماعي للباحثين، وخلق مبادرات وعلاقات بين الجامعة والسوق المحلي، ومساعدة القطاعات الأخرى على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجودة عالية، والعمل إقليميا ودوليا مع مستثمرين ومؤسسات مالية.(المدهون و النخالة، 2017، صفحة 27)

ج. تجربة حاضنة جامعة (البحرين)

وقعت جامعة البحرين في نوفمبر2009 مذكرة تفاهم مع بنك البحرين للتنمية ومركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة، لدعم ريادة الأعمال في مملكة البحرين، من خلال إنشاء مركز حاضنة أعمال بجامعة البحرين قائم على التكنولوجيا، والتخطيط وتنفيذ برامج ريادة الأعمال، وتنمية المشاريع، وكذلك الدورات التعليمية ذات الصلة بهدف تلبية طموح رؤية البحرين الاقتصادية2030 فيما يتعلق بالاستثمار في المعرفة، والاهتمام بقطاع الشباب، وتوفير المناخ المطلوب وبيئة ملائمة لدعم الدراسات العليا في جامعة البحرين، وتحويل البحوث والدراسات إلى مشاريع ومنتجات يمكن تسويقها.(جاد الله، 2018، صفحة 169)

المبحث الثالث: آليات عمل حاضنات الأعمال الجامعية وتحدياتها

لقد تم إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية بهدف خلق دور جديد يساهم في التنمية الاقتصادية، فبالإضافة للأدوار التقليدية للجامعة كالتعليم العالي، البحث العلمي، تقوم كذلك بتوفير فرص استثمارية للمبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم إلى مؤسسات على أرض الواقع، عن طريق تقديم الدعم والمرافقة في مجالات عدة من بينها دراسة الجدوى الاقتصادية، تطوير الخطط التجارية، التسويق، التوزيع، بالإضافة لبناء علاقات مع المستثمرين والشركاء المحتملين، الذي بدوره يعزز فرص النجاح والنمو المستقبلي لهذه المشاريع.

المطلب الأول: خدمات ومتطلبات حاضنات الأعمال الجامعية

تهدف حاضنات الأعمال الجامعية إلى دعم وتعزيز ريادة الأعمال وتطوير المؤسسات في بيئة جامعية حاضنة، وذلك من خلال مجموعة من الخدمات التي تساعد الطلاب والخريجين على تحويل أفكارهم إلى مشاريع مستدامة. كما أن إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية يتطلب توفير العديد من العوامل الأساسية والمتطلبات التي تضمن نجاحها وفعاليتها.

الفرع الأول: الخدمات المقدمة من حاضنات الأعمال الجامعية

تعد الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال الجامعية مصدر قوة هذه الحاضنات، كما أن أهميتها ترتكز على جودة هذه الخدمات والمتمثلة في ما يلي:(العتيبي، 2023، الصفحات 105-106)

أ. توفير المرافق الأساسية للمؤسسات من مختبرات، معامل وتجهيزات، واحتياجات إضافية من أجهزة وبرامج وخدمات تقنية المعلومات، بالإضافة إلى المكاتب المجهزة ومتطلبات الاتصالات الأساسية.

ب. الاستفادة من التقنية المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث، والحصول على التمويل اللازم لها، بموجب ترتيبات تشارك فيها هذه الجامعات في ملكية هذه المشاريع، مقابل حقوق الملكية والاستفادة من براءات الاختراعات في الجامعات.

ت. المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة.

ث. المتابعة والخدمات الشخصية وتقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة.

ج. تقديم خدمات السكرتارية من معالجة النصوص، تصوير مستندات، واجبات موظف الاستقبال، حفظ الملفات، الفاكس الإنترنت، واستقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية.

ح. توفير استشارات لتطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعيرة وإدارة المنتج خدمات تسويقية.

بالإضافة لذلك فإن حاضنات الأعمال الجامعية تسعى إلى تقديم:(عبد المنعم و سالم، 2022، الصفحات 406-407)

أ. البنية التحتية: توفر مبنى نموذجي يلاءم إنشاء وتأسيس الأعمال بداخله، وتوفير الأماكن المجهزة لاستضافة المؤسسات المنتسبة إلى الحاضنة.

ب. المساعدة القانونية: مثل رخصة موافقة من الجهة المختصة على بناء الأرض أو استثمارها، والتسجيل الحكومي، وغيرها من الخدمات القانونية المعروفة.

ت. شبكات العمل: حيث تقوم الحاضنات الجامعية بربط المشروعات الجديدة مع عمليات احتضان الأعمال، وإقامة علاقات مع أصحاب رؤوس الأموال والاستراتجيين والمنظمات الإنتاجية، التي تقع في محيط الحاضنة ووضع تلك العلاقات في خدمة المشروعات المحتضنة. وبهذا يكون قد تم توفير قاعدة واسعة لتبادل المعرفة بين الجهات الحاضنة والمحتضنة.

ث. الدعم الإداري: تقديم خدمات التخطيط، الرقابة، التوجيه، ومتابعة المشروعات، بالإضافة لمساعدتها في الحصول على المعلومات والتكنولوجيا والتمويل.

ج. الدعم الفني والتكنولوجي: تقوم بشكل خاص بتقديم أنواع مختلفة من الدعم التكنولوجي للمشروعات، التي تعتمد على التكنولوجيا في ممارسة نشاطها، وذلك بهدف تسريع و نشر المعرفة التكنولوجية

ح. خدمات استثمارية:وتشمل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وتنفيذ استثمارات الجودة الشاملة.

خ. خدمات تنمية الموارد البشرية: من حيث تهيئة القوى العاملة بالمشروعات المقاولاتية، حيث تشمل هذه الخدمات ربط العاملين بالحاضنات وبأسواق العمل، وتنمية مهارات هؤلاء الأفراد والربط مع الجهات التنموية المختلفة

د. الخدمات العامة:والتي تتمثل في توفير المكاتب وأماكن التخزين ونظام آلية العلاقات العامة، والاشتراك في المؤتمرات والمعارض العالمية، وتوفير خدمات الصيانة، وكذلك المساعدة في الحصول على التمويل المناسب بناء على التنسيق مع بعض الجهات المهتمة بهذا النوع من المشروعات.

الفرع الثاني: متطلبات إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية

إن إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية يعد خطوة إستراتجية مهمة في دعم ريادة الأعمال وتعزيز الابتكار في البيئة الجامعية. ومن المهم فهم المتطلبات الأساسية التي يجب توفيرها لإنشائها، ومن هذه المتطلبات:(الحبيشي، 2021، صفحة 698)

أ. مساحة الحاضنة: يجب أن لا تقل عن 30 ألف متر مربع حتى تستطيع الجامعة أن تجني عوائد من إيجار الشركات الحاضنة.

ب. المشاريع المحتضنة: عدد المشاريع أو الشركات التي تحتضنها الحاضنة الجامعية في بداية تأسيسها على الأقل عشرة مشاريع، وذلك من أجل تبادل الخبرات والمعلومات بينها والاستفادة الكاملة للموارد المتاحة للحاضنة.

ت. موقع الحاضنة: داخل الجامعة أو على الأقل قريبة من المراكز البحثية التابعة للجامعة، وفي نفس الوقت قريبة من المصانع في المنطقة.

ث. إدارة الحاضنة: يجب أن يكون للحاضنة قيادة إدارية تتميز بالمرونة، القادرة على التخطيط واتخاذ القرارات وسبق لها أن تولت مسؤولية بعض المؤسسات بشكل ناجح، ولديها خبرة طويلة في الإدارة.

ج. نظام المراقبة والتقييم: يجب أن يكون هناك نظام لمراقبة وتقييم أنشطة الحاضنة، وتقييم المشاريع والمؤسسات التي تحتضنها.

ح. الأهداف الإستراتجية:يجب وضع خطة متكاملة لتحقيق الأهداف الإستراتجية للحاضنة، ويجب تحديد كافة أهداف الحاضنة

خ. مبنى الجامعة: يجب أن تكون للحاضنة من ذات مواصفات خاصة، وتضم شبكة من الاتصالات وشبكة المعلومات، وقاعات لعقد الدورات والمؤتمرات، تجذب المستثمرين والشركات الأجنبية.

د. سياسات الجامعة: على الجامعة أن تتبنى سياسات تؤدي إلى تفعيل البحث العلمي، لتحقيق نمو الاقتصاد الوطني ونذكر منها:

1.إعداد خطة لتفعيل دور البحث العلمي وتعميم نتائجه على القطاع الخاص والشركات المستثمرة.

2.سياسة لدعم وتشجيع الابتكار والإبداع في الجامعة.

3.وجود سياسة لإقامة جسور التعاون العلمي مع الجامعات الأجنبية وخاصة في مجال الحاضنات.

4.يجب أن تكون هناك سياسة للجامعة، والبحث العلمي بدعم مفهوم الحاضنات الجامعية.

بالإضافة لذلك نجد:(عبد الحسين و طاهر، 2013، الصفحات 68-69)

أ.دعم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: يجب أن تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدعم مفهوم الحاضنات الجامعية.

ب.دعم الحكومات المحلية: وذلك من خلال سن وتشريع القوانين.

ت.الخدمات المقدمة من الحاضنة: يجب أن تكون للحاضنة الجامعية القدرة على توفير كافة الخدمات التي تحتاجها المشاريع والشركات بشكل متميز، منها الخدمات الإدارية، المحاسبية، التمويلية، وخدمات التسويق وغيرها.

ث.معايير قبول المشاريع: يجب على الجامعة أن تضع سياسة قبول للمشاريع التي تحتضنها، وذلك وفقا لمعايير محددة مسبقا:

1.دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لكل مشروع.

2.أن يكون المشروع ملبي لحاجة المجتمع وتطوره.

3.أن تكون منتجات المشروع قابلة للتسويق ومتوافقة مع احتياجات السوق المحلي.

4.أن يكون للمشروع القدرة على خلق فرص عمل.

ج. توفير قطع أراض ودعم مادي:يجب على الحكومات المحلية تخصيص قطع أراض لإقامة الحاضنات، وهناك إجراءات تتبعها بعض الدول، وذلك بدعم وتقديم المساعدات المالية للجامعات التي تنشأ حاضنات.

المطلب الثاني: مراحل مرافقة حاضنات الأعمال الجامعية للمؤسسات

تتبنى حاضنات الأعمال الجامعية دورا فعالا في توفير الدعم الفني، المالي، والمعرفي للمؤسسات، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة، وفي هذا السياق سنتطرق لمراحل عمل هذه الحاضنات بتقسيمها لأربع مراحل: (Huda & Rejito, 2020, pp. 30-32)

أ. المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد

تقوم الجامعة خلال هذه المرحلة بإعداد وتوضيح الأهداف الرئيسية للحاضنة التي تسعى إلى تحقيقها، وكذا التنظيم الخاص بالحاضنة، بالإضافة إلى الكوادر البشرية التي تقوم على تسيير الحاضنة من خلال ما يلي:

1. الإطار التنظيمي للحاضنة: حيث يتم تصميم الهياكل التنظيمية التي تحكم الحاضنة.
2. مهام وأهداف الحاضنة: من خلال شرح المهمة والأهداف الرئيسية لعملها والخطط المراد تحقيقها، وتحديد موقعها بالجامعة، ويجب أن تكون مصممة بشكل جيد بحيث تكون قادرة على تلبية احتياجات الحكومة،واحتياجات القطاع الخاص والأطراف المستقلة المشاركة فيه.
3. التوظيف: تكوين الطاقم الإداري، وتحديد خطة العمل المتعلقة بعملية التسيير والتسويق.
4. الشراكات مع الشريك الاقتصادي: من خلال إقامة شركات مع المؤسسات الداعمة والمساعدة، الذين يساهمون في إدارة الحاضنة مستقبلا.

ب. المرحلة الثانية: مرحلة ما قبل الحضانة

ويتم في هذه المرحلة شروط الدخول والخروج من وإلى الحاضنة بالنظر إلى أهدافها ورسالتها، ومصالح الأطراف ذات المصلحة وكذا عملية اختيار المشروع.

كما يمكن تحديد هذه المرحلة بطريقتين، أحدهما بمفهوم واسع ويشمل جميع الإجراءات التي قد تؤدي إلى زيادة الوعي الريادي، أي أنها تبدأ ببداية الوعي الريادي وتستمر لطيلة الحياة الجامعية لحامل فكرة المشروع. بينما التعريف الضيق فهو يحصر هذه المرحلة في فترة قصيرة جدا، يقوم فيها حامل المشروع بالإعداد الأولي للعناصر التي يجب تطويرها في مرحلة الحضانة، ثم إعداد ملف دخول الحاضنة وتقديمه للجنة الاختيار. (دباح، 2022-2023، صفحة 32)

ت. المرحلة الثالثة: مرحلة الحضانة

تعد أهم مرحلة يمر بها المشروع ويمكن إبراز ذلك من خلال:

1. المبادرة: أول شيء يجب القيام به هو التعريف بالبيئة، الموارد والشبكات المملوكة من قبل حاضنة الأعمال بالجامعة.
2. التعليم: إن الخدمة الأولى المقدمة في مرحلة الحضانة هي توفير المعرفة الأساسية لحاملي الأفكار، المتعلقة بنموذج العمل وكيفية ترتيبه، كما يمكن تنفيذ هذه الخدمة التعليمية من خلال دعوة الطلبة والأساتذة وحاملي الأفكار عموما، وكذا المؤسسات الداعمة في محاضرات عامة والندوات التي تحتوي على مواد ذات صلة.
3. الاستشارة -التوجيه -التدريب – التحكم: من خلال تقديم استشارات، توجيهات، والمساعدة من خلال التدريب.

ت. المرحلة الثالثة: التخرج من الحاضنة: يتم الوصول إلى هذه النقطة عندما يحقق حاملي الأفكار الأهداف المنشودة بمشاريعهم الريادية مع الحاضنة.

كما أنه يتم في هذه المرحلة تحديد الاحتياجات اللازمة للمشروع، وتكوين صاحب المشروع، تدريبه، ومرافقته في وضع خطة العمل، وذلك من خلال مجموعة من المراحل:(Masmoudi, 2007, pp. 130-133)

1. الدراسات الأولية: من خلال دراسة وتحليل الخطوات المتعلقة بإنشاء المشروع، وتصحيح الخلل في كل مرة، وبالتالي للتغذية العكسية دور كبير في تصحيح خطة العمل.
2. كتابة خطة العمل: هي أساسية لكل مشروع، تشير إلى وسائل التنفيذ لتحقيق فكرة العمل، معلومات عن الإستراتجية، وضع السوق فمن خلاله يمكن تقديم شرح وافي عن المشروع وطريقة عمله، والوضع المالي المنتظر منه للبنوك والمستثمرين وأصحاب المصلحة.
3. المساعدة في الحصول على التمويل اللازم: ويختلف نوع التمويل باختلاف المشروع، فهناك أنواع كثيرة نذكر منها (رأس مال المخاطر، التمويل البنكي،صناديق الدعم، القروض البنكية).
4. الدعم من خلال مرحلة الحضانة: من خلال تزويد أصحاب المشاريع بوسائل للوصول إلى الموارد اللازمة لتطوير المشروع، والسماح له باكتساب المعرفة التي تجعله مستقل قادرا على إدارة أعماله على المدى الطويل. هذه المرحلة تلي تخرج حاملي المشاريع الحاضنة، ويتم خلالها تقييم أداء الذين تخرجوا من الحاضنة، بالإضافة إلى إعادة تعريف الحاضنة من خلال الاستماع إلى آراء حاملي الأفكار، والأطراف ذات المصلحة بالحاضنة.

ويمكن تعريفها على أنها المرحلة النهائية بالنسبة للمؤسسات داخل الحاضنة، وتأتي بعد تمكن المؤسسات من تحقيق أهدافها ونمو نشاطها وتوسع أسواقها من المحلية إلى العالمية. ويتم وضع خطة للخروج والتي يحددها برنامج الحاضنة، وهذا لا يعني الانقطاع عن الحاضنة بشكل تام ولكن يمكن الاستفادة من خدماتها وتوجيهاتها حتى بعد التخرج.(بوعدلة و بن طيب، 2020، صفحة 43)

ويمكن القول أن ما يميز حاضنات الأعمال الجامعية عن حاضنات الأعمال الأخرى هو الارتباط بالجامعة، ودورها الكبير في تسويق نتائج ومخرجات الأبحاث، بحيث تكون داعمة لبدء الأعمال التجارية على أساس براءات الاختراع التي تملكها الجامعة. ويفضل الدخول والانضمام لحاضنات الأعمال الجامعية لعدة أسباب نذكر منها قرب موقع الحاضنة الجامعية من معامل الجامعية والفرق البحثية لها، بالإضافة لقدرة الحاضنات الجامعية على توفير مقرات للإيجاربأقل الأسعار، وهو ما قد يصعب توفره بنفس المستوى في الحاضنات الأخرى.(جاد الله، 2018، صفحة 162)

المطلب الثالث: واقع وتحديات حاضنات الأعمال الجامعية

تعتبر العلاقة بين المؤسسات وحاضنات الأعمال الجامعية أساسية لتعزيز ريادة الأعمال في البيئة الجامعية، وإنشاء حاضنات الأعمال في الجامعات يمثل تحديا. وتجاوز هذه التحديات يتطلب التفكير والتخطيط الاستراتيجي الجيد، بالإضافة للاستفادة من التجارب السابقة.

الفرع الأول: مساهمة الحاضنات الجامعية في استقطاب طلبة الجامعات لإنشاء مشاريع ناشئة

في الآونة الأخيرة ومع ظهور ما يعرف بالحاضنات الجامعية شهدت الجامعات تحولا ديناميكيا، وتحركا لافتا نحو الانفتاح على المحيط الخارجي، وإشراك النخب العلمية في عملية خلق الثروة، والمساهمة الفاعلة من خلال جذب واحتضان الأفكار الريادية، تكوينها، بلورتها، ودفعها للسوق لتصبح رقما مؤسسيا فاعلا في الاقتصاد الوطني ومساهما بدرجة كبيرة في التنمية الاجتماعية، كامتصاص البطالة والتقليل من حدتها وبالتالي تعزيز الوعي الاجتماعي، ويمكن توضيح كيفية مساهمة الحاضنات الجامعية في استقطاب طلبة الجامعات لإنشاء مشاريع ناشئة، كما يلي:(حوتية و دومي، 2022، الصفحات 110-111)

أ. تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على استقطاب الطلبة المبادرين، المبدعين والمبتكرين الذين تتوافر لديهم أفكار طموحة، من خلال توفير الدعم المالي، الإداري والتسويقي.

ب. تقدم حاضنات الأعمال الجامعية البرامج والأنشطة والخدمات للطلبة الخريجين وتوجيههم نحو الريادة والابتكار، وإقامة مشاريعهم الناشئة، وتزوديهم بكافة المعلومات حول كيفية إنشاء مؤسسة ناشئة وإدارتها وتنميتها وتطويرها.

ت. تساهم الحاضنات الجامعية في بناء القدرات التنافسية للمؤسسات الناشئة، من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة، بتوفير الموارد المالية المناسبة، وتقديم الدعم المالي والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية، وخلق بيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة.

ث. تعتبر الحاضنات الجامعية مبادرة تسويقية موجهة لتسهيل المعرفة من الجامعة لحاضنات المؤسسات ودعم المشروعات الجديدة، وأن احتضان الجامعة للمشروعات الناشئة للطلبة، يقلل من إحتمال فشل المشروع الجديد، ويسهم في استدامته.

ج. توفر الحاضنات الجامعية للمبادرين بيئة عمل مناسبة وخاصة في السنوات الأولى الحرجة خلال عمر المشروع، مما يزيد من فرص نجاحه. ويحد من المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والناشئة، والتي قد تعيق نموها وتطورها، وتؤدي لفشلها وانهيارها.

ح. تنظيم المعارض والندوات وتقديم الدعم الفني لاستقطاب الممولين تمهيدا لتواصلهم مع المشاريع المنتسبة للحاضنات.

خ. حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، باعتبارهما من العمليات الجوهرية التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المؤسسات الناشئة المنتسبة لحاضنات الأعمال في تطوير منتجاتها.

وبناء على ذلك حاضنات الأعمال الجامعية أصبحت عنصرا فاعلا في عملية التمهيد والتحضير الجيد لبروز المؤسسات،ويمكن توضيح طبيعة العلاقة بين حاضنات الأعمال الجامعية والمؤسسات من خلال الشكل التالي:(زايدي و عبد اللاوي، 2022، صفحة 112)

الشكل رقم(06): العلاقة بين المؤسسات وحاضنات الأعمال الجامعية

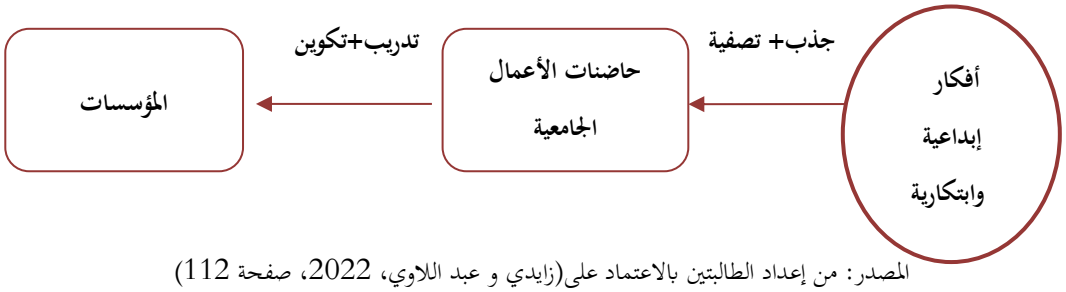

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على(زايدي و عبد اللاوي، 2022، صفحة 112)

من الشكل السابق نلاحظ أن حاضنات الأعمال الجامعية تعمل على اكتشاف وجذب الأفكار الإبداعية والابتكارية خاصة لدى الفئة الجامعية من أساتذة وطلبة وفاعلين في الوسط الجامعي، ثم تعمل على تصفية هاته الأفكار لاختيار أفضل الأفكار والتي لها القدرة على النجاح والمنافسة مستقبلا وذلك من خلال مجموعة من الآليات، لتأتي المرحلة الموالية وهي بداية عملية الاحتضان من خلال تدريب، تكوين، ومرافقة حاملي الأفكار وأصحاب المشاريع، وتوفير الجو الملائم لهم حتى تنضج أفكارهم ومشاريعهم وتصبح قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وفي الأخير تظهر المؤسسة، إلا أن هذه العملية لا تتوقف هنا، فالحاضنات تعمل على متابعة المؤسسة لضمان نجاح وتطور هذه المؤسسات مستقبلا.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الحاضنات في الجامعة

توجد العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تساعد على نجاح حاضنات الأعمال سواء الجامعية أو غيرها أهمها مايلي:(الحبيشي، 2021، الصفحات 698-700)

أ. تحديات خارجية: وهي التي ترتبط بالبيئة الخارجية، خارج نطاق الحاضنة ولكنها تؤثر على أداءها، والتي تتمثل في:

1. صعوبة إيجاد مصادر تمويل للمشاريع لكون عملية التمويل عبر البنوك ومؤسسات الإقراض كثيرة التعقيد، ونجد أن فئة الشباب تعاني أكثر من الفئات الأخرى، ويكون السبب في ذلك من وجهة نظر مؤسسات التمويل أن إقراض الشباب أكثر مخاطرة مقارنة بالآخرين.
2. عدم تقديم الحكومة الحوافز والدعم للرياديين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقلة وجود النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والبحث والتطوير، وقلة وجود أنظمة محفزة لتطوير ونقل التقنية، والإجراءات الحكومية السهلة.
3. توفر الحد الأدنى من الثقافة الإبداعية سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجتمع.

ب. تحديات داخلية: والتي ترتبط مباشرة بالحاضنة، ويمكن إبرازها فيما يلي:

1. توفر رواد الأعمال ومخترعين وباحثين ومستشارين، كما يلزم وجود مختبرات ومراكز قياس، لذلك يفضل أن تكون جوار الجامعات، قدرة الحاضنة على تقديم الخدمات لعملائها.
2. جودة إدارة متمكنة، ومجلس إدارة قادر على تقديم الدعم والمساعدة الكافية للحاضنة.
3. نظام التعليم في الجامعات يحتاج إلى تعليم الريادة من خلال بيئة تعليمية تسلح الشباب بالمهارات اللازمة والدافعية للقيام بالأعمال الريادية.
4. افتقار الشباب للخبرة العملية ومعرفة السوق، لأن التعليم الذي يتلقونه لا يسلحهم بالمهارات الإنسانية.

بالإضافة إلى التحديات السابقة، توجد تحديات أخرى تتمثل في: (ميا، ناصر، و عيسى، 2022، صفحة 264)

أ. مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية.

ب. عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فّعال.

ت. انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة مالياً لنشاط الإبداع والابتكار

ث. توفر الحد الأدنى من الثقافة الإبداعية سواء على المستوى الفردي أو المجتمع.

ج. قلة ميزانيات البحث والتطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية وميزانيات الدولة

ح. غياب دعم وتمويل مختلف الهيئات، من مجالس محلية، مؤسسات حكومية، جامعات، مراكز البحث العلمي، المؤسسات الكبرى، وصناديق تمويل ومنظمات دولية.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب النظري لدراستنا، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية هي:(الإطار المفاهيمي لدراسة المؤسسات، الإطار المفاهيمي لدراسة حاضنات الأعمال الجامعية، آلية عمل حاضنات الأعمال وتحدياتها)، أظهرنا من خلالهم التدرج التفصيلي لكل فصل مبينين أهم المعلومات، وخلصنا إلى أن المؤسسات بمختلف أشكالها لها دورا مهم في تعزيز الاقتصاد المحلي، من خلال خلق فرص عمل، وتنشيط القطاعات الاقتصادية. إلا أنها تعاني من مجموعة من التحديات تعيق تقدمها واستدامتها، وهنا تبرز أهمية حاضنات الأعمال من خلال توفير بيئة داعمة وتقديم المشورة والموارد المالية والتدريب والتكوين، تقليل تكاليف انطلاقة الأنشطة، والمخاطر المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المؤسسة وغيرها من التسهيلات والخدمات. ولحاضنات الأعمال أنواع عدة أهمها، حاضنة الأعمال الجامعية التي ركزنا عليها، وتوصلنا إلى أهميتها ودورهافي تعزيز التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال تنمية الفكر الريادي لدى الطلبة، وخلق فضاءات علمية مهنية لمرافقة حاملي الأفكار المبتكرة، بالإضافة إلى إيجاد الحلول للمشاكل الفنية، الإدارية، المالية، والقانونية التي تواجه الطلبة أثناء تجسيد مشاريعهم، كما تطرقنا إلى تجارب عربية عالمية لحاضنات الأعمال الجامعية وفي الأخير إلى آليات عملها في مرافقة المشاريع المبتكرة والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثاني:حاضنات الأعمال الجامعية

الجزائرية وو اقع حاضنة أعمال جامعة بسكرة

تمهيد:

قامت الجزائر على غرار العديد من دول العالم بالإستفادة من تجارب الدول المتقدمة، من أجل النهوض الاقتصادي والتخفيف من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك بتبني التوجه الجديد نحو الاقتصاد الذي يتمثل في تغيير عناصر الإنتاج وتطور في شكل ومضمون المؤسسات، والشركات الخالقة للثروة نتيجة الانفجار التكنولوجي والمعلوماتي، الذي يعتبر جزء من الثورة الصناعية الرابعة، وبالرغم من تأخرا إتخاذ هذا القرار، إلا أنه يبقى اجتهاد لمواكبة التطورات العالمية. وتعد حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر من أهم أدوات التطوير الاقتصادي، من خلال الاستثمار في الأفكار الإبداعية والمهارات الريادية الكامنة في عقول الطلبة، وبلورة أفكارهم ومشاريع تخرجهم وأحلامهم باحتوائهم وتوفير لهم الدعم، التوجيه، الإرشاد، المرافقة، والتدريب وغيرها من الخدمات والتسهيلات للخروج من النمطية الأكاديمية إلى ريادة الأعمال. بالإضافة إلى أنها تقدم للمبتكرين فرصة لجذب التمويل اللازم وتوسيع شبكة المستثمرين من خلال تنظيم فعاليات وندوات وتقديم أصحاب المشاريع للمستثمرين المهتمين، وتسعى كذلك لبناء علاقات وشراكات تعاونية مع المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة لتقليل التحديات التي تواجه انطلاق المشاريع.كما أن الهدف الرئيسي لهذه الحاضنات هو إنتاج شركات ناجحة قادرة على الاستمرار ماليا وقائمة بذاتها، تقديم ابتكارات وفرص عمل جديدة، وأن تؤدى دورا في التنمية الاقتصادية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لإعداد الدراسة التطبيقية بدراسة حالة حاضنة أعمال جامعة بسكرة، من أجل دور حاضنات الأعمال الجامعية في إنشاء وتطوير المؤسسات، والوقوف على إختبار فرضيات الدراسة المطروحة من خلال إجراء مقابلة مع مدير الحاضنة الحالي والسابق وبعض الطلبة المنخرطين في القرار1275 (شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة / شهادة–براءة اختراع).

وتم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية والقرار1275(شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة / شهادة–براءة اختراع).

المبحث الثاني: هيكل نشاط حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية.

المبحث الثالث: مساهمة حاضنة أعمال جامعة بسكرة في إنشاء وتطوير المؤسسات.

المبحث الأول: حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية والقرار1275(شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة/شهادة–براءة اختراع)

لقد كان لزاما على الجامعة الجزائرية التفكير في إستراتيجية، واعتماد خطة تسمح لها باللحاق بالتطورات وإستعادة الدور المنوط بها في تلبية متطلبات واحتياجات السوق الاقتصادية، ومساهمتها في خلق مناصب الشغل، والانتقال من تخريج باحثين عن العمل إلى تخريج رواد أعمال قادرين على خلق مؤسساتهم الخاصة، وتوفير فرص عمل لهم ولغيرهم من الخريجين في مختلف التخصصات، وكانت البداية بإنشاء حاضنات في بعض الجامعات كمرحلة أولى أثبتت نجاعتها نسبيا، وهذا ما دفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى اتخاذ تدابير وقرارات متوالية لدعم هذا التوجه.

نتعرض في هذا المبحث إلىماهية حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية لتطوير المؤسسات الناشئة من خلالها، بالإضافة إلى جهود قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في دعم إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية لمرافقة المؤسسات الناشئة، كما سنتطرق للقرار الوزاري 1275(شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة/شهادة – براءة اختراع)، وواقع حاضنة الأعمال الجامعية الجزائرية قبله وبعده.

المطلب الأول: ماهية حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية

إن الغاية الأساسية من توجه الجزائر نحو تعميم إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية، هو دعم ومرافقة الريادية، خاصة المؤسسات الناشئة القائمة على الإبداع والابتكار، باعتبار الجامعة مصدر رئيسي للإبداع تم التوجه إليها لتثمين البحوث العلمية، أي تحويل المعرفة إلى منتجات وخدمات جديدة في السوق.

الفرع الأول: مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية

تم تعريف حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر من خلال:

تنص المادة رقم 11 من المرسوم التنفيذي 293-12 المؤرخ في 2 رمضان 1433 هـ الموافق ل29 جويلية2012 المتضمن مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها على مايلي: الحاضنة هي هيكل لاستقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب المشروع على تحقيق فكرته وإثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد، وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم لغاية إنشاء المؤسسة.(المرسوم التنفيذي 293-12 ، 1433)

من خلال هذه المادة نستنتج أن حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر تعتبر تجربة حديثة جدا، وتعرف على أنها مصلحة تحت إشراف الجامعة، تابعة لوزارة التعليم العالي، تهتم بتأطير ومرافقة الطلبة الجامعيين بهدف جعلهم رواد أعمال ذوو كفاءات متميزة جدا.

الفرع الثاني: خدمات وأهداف حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية

في سياق التنمية الاقتصادية المستدامة والتوجه نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر، تهدف حاضنات الأعمال الجامعية لتعزيز ريادة الأعمال من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات لدعم المشاريع المبتكرة، كما تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، التي تصب في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع الأكاديمي على حد سواء.

أولا: خدمات حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية

تعمل حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية على توفير بيئة مشجعة ومحفزة للطلبة والخريجين الذين يرغبون في استكشاف أفكارهم الريادية، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والمتمثلة في ما يلي:(حوتية و دومي، 2022، صفحة 109)

أ. الدعم في صياغة نموذج العمل وإعداد مخطط الأعمال.

ب. توفير مساحات العمل وخدمات السكرتارية والخدمات اللوجيستية.

ت. مرافقة حاملي المشاريع من أجل اندماجهم في بيئة الأعمال.

ث. توجيه حاملي المشاريع إلى هيئات التمويل المناسبة.

ج. مرافقة حاملي المشاريع لتسجيل براءات الاختراع.

ح. مرافقة حاملي المشاريع لحصول على علامة (وسم) مشروع مبتكر أو مؤسسة ناشئة.

ثانيا: أهداف حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية

تسعى الحاضنات الجامعية الجزائرية جاهدة إلى تحقيق أهداف محددة لدعم الطلبة أصحاب المشاريع المبتكرة، وتطوير مهاراتهم الإدارية، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:(هبري و مزيان، 2021، الصفحات 128-129)

أ. سهولة التواصل مع الباحثين وحاملي الأفكار.

ب. ربط البحوث العلمية التي ستكون أفكار إبداعية للمشاريع باحتياجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

ت. تثمين المعارف وإمكانية تسويقها.

ث. تثمين مهارات الجامعة ورأسمالها البشري في مرافقة المقاولاتية والمؤسسات الناشئة خاصة.

ج. المساهمة في تفعيل الشراكات بين الجامعة، ومختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

الفرع الثالث: نماذج لحاضنات أعمال جامعية جزائرية

شهدت الجامعات الجزائرية في السنوات الأخيرة، تطورا ملحوظا في مجال ريادة الأعمال، لاسيما في جامعات المسيلة، بومرداس والوادي، حيث تقدم هذه الأخيرة نماذج متميزة لحاضنات الأعمال الجامعية، التي تجمع بين الموارد الأكاديمية والدعم المالي والتقني، لتشجيع الطلاب والخريجين على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة.

أولا: حاضنة أعمال جامعة المسيلة

تم إنشاء حاضنة الأعمال بجامعة المسيلة بمقتضى القرار الوزاري رقم 182 الصادر بتاريخ 27 ماي 2019، حيث تعتبر أول حاضنة أعمال داخل الجامعة على المستوى الوطني، تبعتها بعض الجامعات الجزائرية في إنشاء حاضنات أعمال كجامعة البليدة، ورقلة، قالمة، بومرداس وغيرها، حيث تهتم حاضنة أعمال جامعة المسيلة برواد الأعمال ذوي الكفاءات الجامعية من طلبة وباحثين،لهم توجهات ريادية لتقديم مشاريع ومؤسسات ناشئة ذات أفكار إبداعية سواء كانت تخص مشاريع خدمات، منتجات، أو اختراعات، أو أي تقنية تهدف إلى الاستثمار.(صالحي، 2021، صفحة 115)

من بين المهام الرئيسية التي تسعى حاضنة الأعمال لجامعة المسيلة تقديمها ما يلي:(بن عطية و مياح، 2022، صفحة 72)

أ. تقديم خدمات التدريب والاستشارات وبلورة الأفكار والعمل على تسويق الفكرة الريادية.

ب. دعم الإبداع والابتكار من خلال المرافقة وتقديم مختلف الخدمات (الخبرات والتجهيزات دراسة الجدوى الاقتصادية).

ت. توقيع اتفاقيات شراكة مع الجهات الداعمة لمتواصل مع رواد الأعمال وحصولهم على الدعم المناسب لشركاتهم الناشئة.

ث. ترشيح المشاريع المحتضنة للمشاركة في المسابقات المحلية، الجهوية، الوطنية والعالمية.

ج. تذليل العراقيل البيروقراطية التي تتعرض لها المؤسسات الناشئة خلال مرحمة التجسيد.

قامت حاضنة أعمال جامعة المسيلة بعدة برامج نذكر منها:(عسلي، سالم، و بن مداني، 2022، الصفحات 79-80)

أ. برنامج طالب سفير: هذا البرنامج موجه لفائدة الطلبة والباحثين المهتمين بريادة الأعمال، إذ يتم بموجبه اختيار بعض الطلبة والباحثين المتميزين والذين لديهم حس ريادة الأعمال(المقاولاتية)، لتوعية باقي الطلبة بضرورة التقرب من الحاضنة، والخضوع لبرامجها التحسيسية حول ريادة الأعمال.ويهدف هذا البرنامج إلى اختيار مجموعة من الطلبة والباحثين للقيام بدورات تحسيسية في مجال الابتكار، الاختراع، وريادة الأعمال، إنشاء المؤسسات الناشئة، مخطط العمل، ..إلخ، بالإضافة إلى المساهمة في التعريف بالحاضنة، الترويج لها، وزيادة مرئيتها في الوسط الجامعي والخارجي.

ب. برنامج المؤسسات المنطلقة: خاص بالمشاريع المجسدة (start-up) والتي دخلت عالم المنافسة، إذ تخصص لهم دورات تدريبية مركزة على بعض المشكلات التي تعترضهم (مشكلات في المناجمنت، التسويق... إلخ)، وتوفر الحاضنة من خلال هذا البرنامج المساحات المكتبية المجانية، الدعم الفني، التدريب، التوجيه والإرشاد،بالإضافة إلى تخطيط الأعمال والمشورة القانونية للشركات الناشئة. يمكن لأصحاب المؤسسات الناشئة إشراك الطلبة المحتضنين في تجاربهم وفي مؤسساتهم وذلك وفق اتفاقيات تبرم بينهم وبين إدارة الحاضنة.

ت. برنامج إكتشاف: موجه لفائدة الطلبة الذين لديهم طموح، وقناعة بإنشاء مؤسساتهم الناشئة، حيث تقوم الحاضنة بعدة دورات تدريبية في عدة مجالات:إنشاء المؤسسات، مخطط العمل، دراسات السوق، استهداف الزبائن، إنشاء المواقع الالكترونية، البرمجيات، التطبيقات الذكية،... إلخ، ويعتمد البرنامج على إختيارات لجنة إعتماد المشاريع، والتي تنتقي أحسن الأفكار الريادية والابتكارية القابلة للتجسيد كمؤسسات ناشئة، مما يسمح لإدارة الحاضنة بتخصيص إمكانياتها البشرية والمادية، لاحتضان أفكارهم في مدة لا تتجاوز 24 شهر، كما يدعم هذا البرنامج رواد الأعمال والأساتذة الباحثين، من خلال القيام بدورات تكوينية من قبل مختصين ومستشارين.

ثانيا: حاضنة أعمال جامعة بومرداس

أنشئت حاضنة أعمال جامعة أحمد بوقرة بومرداس بمقتضى القرار الوزاري الصادر في 08 اكتوبر2020 المتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى "الحاضنة" لدى جامعة بومرداس. وفي 04جويلية 2020تم تدشينها من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي، يؤكد مسؤول الجامعة أن المشاريع البحثية، التي ستحظى بالقبول ويدرج إنجازها ضمن هذه الحاضنة تحقق أهدافا تستجيب للمتطلبات التنموية محليا وجهويا وحتى وطنيا، مضيفا بأن مؤسسة الجامعة ستلعب دور"الزبون "والمسطر للأهداف على مدار مختلف حلقات ومسار إنجاز هذه المشاريع.(بن سعادة و قواري، 2022، صفحة 131)

تم وضع منصة رقمية من طرف الحاضنة، للراغبين في الحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة/براءة اختراع بالتوازي مع مشروع مذكرة التخرج وفق آليات تطبيق القرار الوزاري رقم 1275 (شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة/شهادة–براءة اختراع)، حيث استقطبت المنصة الرقمية 122فكرة مشروع بحث لطلبة مقبلين على التخرج في شتى المجالات العلمية كالإنسانية كالتكنولوجيات المتجددة خلال سنة 2022، وتم اختيار 50 فكرة مشروع بحث من مجمل المشاريع 122 المسجلة لمرافقتها، ومساعدة أصحابها على تجسيد الفكرة ضمن الحاضنة من خلال خلق مؤسسة ناشئة.(بوكحال و يحياوي، 2023، صفحة 443)

من أجل التعريف بالحاضنة والترويج لمهامها قامت بمجموعة من الأنشطة والفعاليات نوجزها فيما يلي:(صالحي، 2021، الصفحات 121-122)

أ. فعاليات "أبواب مفتوحة على الحاضنة"في 2020/02/18 تم من خلالها:

1. معرفة أساليب المنافسة الخاصة بإنشاء المؤسسات.
2. شرح طريقة إنشاء مؤسسة ناشئة انطلاقا من الفكرة إلى غاية تجسيدها.

ب. ورشات تحاورية عن بعد: توقف نشاط الحاضنة بسبب جائحة كورونا، وفي جوان 2020 تم استئناف جزئي للنشاط، نظرا لظروف الحجر الصحي، بتنظيم ورشات تعليمية عن بعد في ما يخص المقاولتية، الابتكار والمشاريع، حيث تم في:

1. القيام بورشة تحاورية عبر الزووم حول الفرص المتاحة في مشاكل السوق الجزائرية، وإيجاد فكرة للمشروع في13جوان2020، وشارك بها 175 متدخل.
2. ورشة ثانية عبر الزووم بعنوان "الحل، المشكلة" في 17 جوان 2020، ركزت على كيفية اختيار المشروع انطلاقا من الفكرة، وكيفية وضع خطة عمل لتحقيق ربح المشروع.
3. ورشة ثالثة عبر الزووم بعنوان" كتابة وبناء فكرة مشروع وتحليلها" في 21 جوان2020.

4.ورشة رابعة عبر الزووم بعنوان"طرح القيمة المضافة" في 28 جوان 2020.

ت. برنامج التكوين في المقاولاتية والابتكار: وتم من خلال الأربع الورشات التالية:

1. الورشة الأولى تحت عنوان"بناء فكرة مشروعك المقاولاتي".
2. الورشة الثانية تحت عنوان"الظروف المحيطة بالمشروع".
3. الورشة الثالثة تحت عنوان"بناء المشروع".
4. الورشة الرابعة بعنوان"نموذج مخطط الأعمال".

ثالثا: حاضنة أعمال جامعة الوادي

لقد تم إنشاء حاضنة أعمال جامعة الوادي عمال بالقرار الوزاري رقم 118المؤرخ بتاريخ 08 أكتوبر2020 ،تحت إشراف السيد عمار فرحاتي مدير الجامعة، والدكتور فرحات محمد فؤاد كمدير للحاضنة، وتعتبر حاضنة أعمال جامعة الوادي تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تهتم بالأشخاص من ذوي الكفاءات الجامعية سواء كانوا طلبة أو الباحثين، وتتمثل مهامها في مايلي:(التعريف بحاضنة الاعمال جامعة الوادي، 2022)

أ.تقديم خدمات التدريبCoaching والاستشارات لأصحاب الأفكار، وبلورة أفكارهم لتكون جاهزة للتطبيق والعمل على تسويق الفكرة الريادية.

ب. توفير الفضاء الملائم لحملة المشاريع المبتكرة، وتمكينهم من استغلال كافة المصالح المشتركة المتواجدة في الجامعة، أو على المستوى الوطني باستغلال تطبيق إبتكار Ibtikar.

ت. تزويد فضاء الحاضنة بالتجهيزات والوسائل اللازمة قصد تطوير مهارات حملة المشاريع في مجال التكوين والاستشارة.

ث. متابعة تطور المؤسسات المنشأة من طرف الحاضنة.

ج. الدعم المادي لحاملي الأفكار والمشاريع الابتكارية.

وفيما يلي أهم نشاطات حاضنة أعمال جامعة الوادي:(دباح، 2022-2023، صفحة 113)

أ. المشاركة في برنامج ID Tour المخصص لاكتشاف الأفكار المبتكرة والإبداعية في مارس2021.

ب. المشاركة في ندوة بعنوان "آليات احتضان مواضيع البحث العلمي وتسجيلها كبراءة اختراع" بجامعة الوادي جوان2021.

ت. المشاركة في دورة تدريبية حول "مهارات تسجيل براءة اختراع" في جامعة الوادي2021.

ث. تنظيم الملتقى الوطني الافتراضي حول "استقطاب حاضنات الأعمال لطلبة الجامعات والخريجين –تشخيصات واقعية وتصورات مستقبلية– ماي2022.

ج. المشاركة في فعاليات اليوم العالمي للبيئة جوان2021.

ح. المشاركة في ورشة العمل"الإبداع وصناع المستقبل" التي نظمها نادي الإبداع التكنولوجي مع المعهد الإفريقي للتكنولوجيا بدار الثقافة محمد الأمين العمودي جوان2021.

خ. تنظيم دورة في "مهارات تسجيل براءة الاختراع" بالتعاون مع المعهد الوطني للملكية الفكرية.

***المطلب الثاني:* دعم إنشاء حاضنات أعمال جامعية لمرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر**

في السنوات الأخيرة انضمت العديد من القطاعات في تدعيم مسعى السلطات العمومية لمرافقة المؤسسات الناشئة، ومن بينها قطاع التعليم العالي، من خلال العمل على تفعيل دور الجامعة في تعزيز التوجه الريادي للطلبة، وتوجيههم لإنشاء مشاريع ناشئة، وصولا لتبني حاضنات أعمال جامعية لدعم هذا التوجه.

الفرع الأول: تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الجزائر

تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الجزائر بعد تراجع أسعار البترول سنة 2014، والتطلع لانتهاج سياسة التنويعالاقتصادي، وكيفية خلق قيمة مضافة ومناصب الشغل ودعم الابتكار. وظهر هذا الاهتمام في أحكام القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، والمتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأشار للمؤسسات الناشئة كقطاع واعد يجب ترقيته في إطار المشاريع المبتكرة.(القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2017، الصفحات 05-07)، وبداية من سنة 2020، تبنت الجزائر نموذج اقتصادي جديد يعطي الأولوية للمؤسسات الناشئة من أجل دفع عجلة التنمية، كما تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر"و"حاضنة أعمال". ليصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل التمكين الاقتصادي للشباب، والمساهمة في دفع عجلة التنمية المحلية.

الفرع الثاني:إستراتجية الجزائر لتطوير المؤسسات الناشئة

تعمل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة على وضع خارطة طريق لدعم وتمويل هذا النوع من المؤسسات، وتمكينها من لعب دور هام في الاقتصاد الوطني، حيث تم اتخاذ قرارات لتجسيد هذه إستراتيجية تتمثل في مايلي:(راقم، 2021، الصفحات 286-287)

أ. إنشاء الصندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة؛

ب. إنشاء مجلس الأعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي؛

ت. وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات والمصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة؛

ث. تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

ج. تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني إلى المستوى الوطني؛

ح. تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة؛

الفرع الثالث: انخراط قطاع التعليم العالي في دعم إنشاء حاضنات جامعية لمرافقة المؤسسات الناشئة

يمثل قطاع التعليم العالي ركيزة أساسية في بناء اقتصاد المعرفة وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، ولهذا أصبح انخراط الجامعات أمرا بالغ الأهمية، حيث تعمل من خلال الحاضنات على توفير بيئة داعمة، وتتمثل جهود هذا القطاع في النقاط التالية:

أ. قامت وزارة التعليم العالي بإنشاء مخابر التصنيع والتي أدمجت بحاضنات الأعمال، حتى تسهل على الطلبة المخترعين والباحثين إنجاز النماذج الأولية لمنتجاتهم المبتكرة، والاستفادة من إجراءات تسهيل نقل التكنولوجيا من الخارج إلى الجزائر.(يومية الحوار، 2022)

ب. إنشاء عدد من حاضنات الأعمال الجامعية التي لها دور في خلق بيئة مناسبة للابتكار وريادة الأعمال، ومن بينها حاضنة الأعمال بجامعة المسيلة، أنشئت بمقتضى القرار الوزاري رقم 182 الصادر بتاريخ 27 ماي 2019، كأول حاضنة أعمال داخل الجامعة على المستوى الوطني، كما تم بعدها إنشاء العديد من حاضنات الأعمال في الجامعات الجزائرية، تتبع إداريا للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجيANVREDET التابعة لمديرية البحث بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(صالحي، 2021، صفحة 115)

بالإضافة إلى:(حوتية و دومي، 2022، صفحة 109)

ت. العمل على تعميم حاضنات الأعمال على كل مؤسسات التعميم العالي، لإتاحة الفرصة لكل الطلبة والأساتذة الاستفادة من إمكانية الولوج إلى عالم الاقتصاد والأعمال، عبر الآليات التي توفرها هذه الحاضنات.

ث. إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، بموجب القرار رقم 1244 المؤرخ في 25سبتمبر 2022، تعمل تحت الإشراف والوصاية المباشرة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي.

ج. صدور القرار الوزاري 1275 في 22 سبتمبر 2022 والمتضمن إنشاء شهادة مؤسسة ناشئة وشهادة براءة اختراع.

ح. التوقيع على اتفاقية شراكة بين وزارة التعليم العالي ووزارة المؤسسات الناشئة، في 01 أكتوبر 2022 بهدف تمكين المتخرجين شهر جوان 2023 من إنشاء مؤسسات ناشئة، ونقل أبحاثهم من الجامعة إلى أرض الميدان.

المطلب الثالث: واقع حاضنة الأعمال الجامعية في الجزائر قبل القرار الوزاري 1275(شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة/شهادة –براءة اختراع) وبعده

في إطار جهود السلطات العمومية لنشر ثقافة العمل الحر بين طلبة الجامعات، وبدلا من الحصول على شهادة فقط يمكن لطلبة الجامعات حملة المشاريع انتهاج المسار المقاولاتي لإنشاء مؤسسات تمكنهم من خلق مناصب لهم ولغيرهم، وذلك بتشجيع المقاولاتية في الوسط الجامعي وكان ذلك بشكل رسمي بداية من سنة2013 من خلال إنشاء دار المقاولاتية على مستوى الجامعات وتماشيا مع التوجه الجديد للسلطات العمومية نحوى تشجيع المؤسسات الناشئة لمواكبة متطلبات اقتصاد المعرفة ورقمنة الخدمات العمومية وفي إطار ترقية النظام البيئي الداعم للشركات الناشئة، جاء القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر2022 (شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة/شهادة – براءة اختراع) من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الفرع الأول:القرار الوزاري رقم 1275 (شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع)

صدر هذا القرار في 27سبتمبر2022، والذي يحدد كيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، ويستهدف طلبة الأطوار النهائية المقبلين على إنجاز مذكرة تخرج سواء الليسانس أو الماستر أو الدكتوراه أو المهندسين، ويرافقهم نحو ولوج سوق ريادة الأعمال الابتكارية تحت الإشراف المباشر لحاضنة الأعمال المتواجدة على مستوى مؤسساتهم التعليمية، ليمنحهم في آخر مشوارهم الدراسي وسم "لابل" مشروع مبتكر.

يتلقى الطلبة المسجلين في هذا المسعى دورات تدريبية، وورشات ميدانية حول نماذج الأعمال، التسويق الالكتروني، المناجمنت، التمويل والمحاسبة. كما يمكن لهم تكوين فرق عمل تتكون من مجموعات (طالبين إلى ستة طلبة)، وذلك من تخصصات وكليات مختلفة، وبعد قيامهم بعرض ومناقشة مشاريعهم أمام لجنة علمية وخبراء مختصين في مجال اختصاصهم، تضم المؤطر، عضو من حاضنة الأعمال أو دار المقاولتية، وممثل من الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين يحصل الطلبة على شهادة نهاية الدراسة الجامعية، وعلى دبلوم مؤسسة ناشئة. تسهر إدارة حاضنات الأعمال الجامعية على مرافقة المشاريع الحاصلة على وسم "لابل" مشروع مبتكر، للتحول الفوري إلى مؤسسات ناشئة حاصلة على وسم "لابل" من قبل اللجنة الوطنية لمنح علامة "لابل".

كما أنتنفيذ هذا القرار لم يأتي دفعة واحدة بل كان ذلك على خطوات ومراحل والتي تتمثل في مايلي:(طعيبة، 2024، صفحة 33)

أ. تنظيم لقاءات وندوات جهوية لمؤسسات التعليم العالي بحضور مسؤولي الجامعات المعنيين.

ب. تشكيل فرق العمل وانتقاء أفكار المشاريع المقبولة للاحتضان في إطار القرار1275(شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع).

ت.عقد دورات لتكوين المكونين لصالح أساتذة الحاضنة، ودور المقاولاتية في مجال التفكير التصميمي ونموذج العمل التجاريBMC.

ث. إخضاع الطلبة المقبولين لدورات تدريبية ضمن حاضنة الأعمال الجامعية في مجالات مختلفة: تقنيات التواصل والعرض، نموذج العمل التجاري، الذكاء الاصطناعي، والتسويق الرقمي، إنشاء المؤسسات.

ج. مساعدة الطلبة على التسجيل عبر منصة Startup.dz للحصول على وسم "لابل" للمشاريع المبتكرة.

ح. مساعدة الطلبة من تسجيل براءات الاختراع في معهد INAPIبواسطة مكتب دعم التكنولوجيا والابتكار.

خ. مساعدة الطلبة على إنجاز النماذج الأولية لمشاريعهمMVP من خلال منسق المخابر الجامعية على مستوى الحاضنة لتسهيل استعمال موارد الجامعة في ذلك، والاستعانة بمنصة ابتكار والوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي.

د. مناقشة مذكرات التخرج ومنح الشهادات.

الفرع الثاني:حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية قبل القرار 1275(شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة /شهادة – براءة اختراع)

نظرا للأهمية الكبيرة للمؤسسات الناشئة Start-upفي الدول المتقدمة والنتائج الاقتصادية التي حققها، جعلت الدول النامية ومن بينها الجزائر تهتم بهذا القطاع كآلية لتنويع اقتصادياتها وأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تحولت أهدافها إلى الاهتمام بالمقاولاتية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إقامة مشاتل لنموها، وظهرت العديد من النصوص القانونية التي هدفت إلى توضيح أشكال وأنواع هذه الحاضنات، أين تقرر إنشاء مشاتل وحاضنات في مختلف ولايات القطر الوطني في المرحلة الأولى. وقد تقرر إنشاء 14 مشتلة و10 حاضنات في ولايات الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، و04 ورشات ربط بكل من الجزائر، سطيف، قسنطينة، ووهران، وفي سنة 2004 تقرر إنشاء حاضنة بالجزائر ومقرها مدينة الجزائر. كما يوجد حاليًا 12 مشتلة منها تم إنشاؤها في سنة 2009، في كل من وهران، عنابة، برج بوعريريج، غرداية، أما الباقي تم إنشاؤها في سنة 2013 في كل من باتنة، بسكرة، خنشلة، أم البواقي، ميلة، أدرار، البيض، سيدي بلعباس(**خمخام، 2022، صفحة 23**).وفي سنة 2020 أين تم تغيير تصور الدولة من المقاولاتية إلى ريادة الأعمال، ومن تشجيع خلق المؤسسات المتوسطة والمصغرة إلى دعم المؤسسات الناشئة خاصة بعد استحداث وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة،كما جاء في المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في 23 يونيو 2020، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة من طرف رئيس الجمهورية، ثم تلاه مرسوم تنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، والذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، وعلامة مشروع مبتكر، وعلامة حاضنة أعمال، وتم تحديد مهامها وتشكيلها وسيرها.(أمرار و فوكة، 2023، صفحة 791)

أما بالنسبة للحاضنات الجامعية فقد تم الحديث عن حاضنة الأعمال سنة 2012 بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 21 جويلية 2012 والذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، وفي مضمون المادة 3 ، تم ذكرأنه يمكن للمصالح المشتركة للبحث أن تأخذ مجموعة من الأشكال منها حاضنة، فقد انطلقت تجربة أول حاضنة جامعية سنة2019 بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة جاءت وفقا للقرار الوزاري رقم 182 المؤرخ في 27 ماي 2019 الذي يتعلق بتوطين حاضنة أعمال بجامعة مسيلة تحت إشراف المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي.(قسوري، 2020، الصفحات 24-25)

ويمكن القول أن سنة 2019 مثلت الاستثناء بالنسبة لحاضنات الأعمال الجامعية فبالإضافة إلى حاضنة جامعة المسيلة أقر وزير التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من القرارات تهدف إلى وضع جزء من بعض الجامعات الجزائرية تحت تصرف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية لتوطين المصلحة المشتركة المسماة "الحاضنة"وهذه القرارات هي القرار 171،المؤرخ في 21 ماي 2019، مخصص لإنشاء حاضنة في جامعة الشلف، ثم تلاها 7 قرارات مماثلة مؤرخة في 27 ماي 2019، وهي

القرار181 ، 182، 183، 184، 185، 186، 187، وقد نصت على توطين حاضنات في كل من جامعة البليدة، المسيلة، الوادي، عنابة، قالمة، ورقلة، والمدرسة الوطنية متعددة التقنيات بقسنطينة.(النشرة الرسمية للتعليم العالي و البحث العلمي، 2019)، وقد صرح وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد "عبد الباقي بن زيان "على هامش المؤتمر الجهوي للمؤسسات الناشئة في وهران في مارس 2021 عن وجود 44 حاضنة أعمال تابعة للمؤسسات الجامعية والمدارس العليا(تصريح لوزير التعليم العالي لسنة2021، 2021)، فيما صرح السيد "أحمد مير" رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية في مقابلة صحفية على قناة البلاد، حيث أقر أن عدد الحاضنات على مستوى مؤسسات التعليم العالي بلغ 42 حاضنة جامعية إلى غاية صدور القرار الوزاري 1275 ، أي 42 حاضنة قبل 27 سبتمبر 2022.

الفرع الثالث: حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية بعد القرار 1275(شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة/شهادة – براءة اختراع)

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إرساء مفهوم ريادة الأعمال داخل الجامعة، وتفعيل آليات نقلها نحو جامعة فاعلة في التنمية الاقتصادية وخالقة للثروة، وهو ما تم بالفعل عقب توقيعه على قرار يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية وهو القرار رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022، وتعمل اللجنة تحت الوصاية المباشرة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتهدف إلى استثمار مخرجات التكوين والبحث الجامعيين، وتوظيفهما في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق جيل من رواد الأعمال الجامعيين، حيث عملت في المرحلة الأولى على تحسيس وتعبئة جميع الفاعلين للانخراط في القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، والذي ينظم عمل اللجنة ويحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، أما في المرحلة الثانية فقد أخذت اللجنة في توضيح آليات تنفيذ القرار، والإجابة على انشغالات الأسرة الجامعية، وتقديم الدعم والتوجيه والإرشادات اللازمة للنجاح،وذلك باستغلال الوسائل الحضورية والافتراضية لشرح آليات مساعدة حاملي الأفكار، للحصول على التمويلات والتوجيهات اللازمة لتجسيدها على أرض الواقع، وفي هذا الإطار تم تنشيط زيارات تحسيسية وتعريفية بحيثيات القرار الوزاري 1275 على مستوى 54 جامعة و 9 مراكز جامعية و37 مدرسة وطنية عليا وكذلك 11 مدرسة عليا للأساتذة، وفي نفس الإطار تم الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي للتحسيس، والاعتماد على صفحات الحاضنات الجامعية للنشر، ناهيك عن توظيف الدعاية الإعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال المرئية والمسموعة والمكتوبة، أين شارك ممثلو اللجنة في 32 حصة تلفزيونية، و73 حصة على الراديو ونشر 49 مقال صحفي، وفي المرحلة الثالثة تم إعداد وتحضير برامج تكوين متخصصة موحدة لمرافقة الطلبة المنخرطين في القرار الوزاري 1275 (شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة/شهادة–براءة اختراع)، وبرنامج تكويني لتدريب لمدربين يهدف إلى إشراك المدربين والخبراء الرئيسيين في تكوين وتدريب المدربين الجدد الأقل خبرة، وكذا توحيد نمط التكوين على المستوى الوطني بما يسمح ببناء مجموعة من المدربين الأكفاء المشرفين على تكوين الطلبة.(أمرار و فوكة، 2023، صفحة 794)

المبحث الثاني: هيكل نشاط حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية.

في عصر المعرفة والابتكار تتجه الجامعات نحو لعب دور مهم في دعم ريادة الأعمال، ولتحقيق هذا الهدف لا تقتصر جهود الجامعات على إنشاء حاضنات الأعمال فحسب، بل تتسع لتشمل تكوين لجان كاللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة– مشروع مبتكر–حاضنة أعمال، واللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، بالإضافة إلى اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية، كما تشمل أيضا هيئات داعمة ومكملة للحاضنات، كدار المقاولاتية، مركز دعم التكنولوجيا والابتكار، صندوق دعم المؤسسات الناشئة، وكذلك الحاضنة الرقمية، وهذه الكيانات تلعب دورا محوريا في توفير بيئة شاملة تضمن الدعم الكامل لرواد الأعمال من الطلبة والخريجين، من خلال تقديم الدعم المالي، تسهيل التواصل مع مجتمع الأعمال والمستثمرين، ومساعدتهم على فهم الإجراءات القانونية لإنشاء مؤسساتهم.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم اللجان والهيئات المكملة لحاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية.

المطلب الأول: اللجان الداعمة والمكملة لنشاط حاضنات الأعمال الجامعية

في إطار تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر، تلعب اللجان الوطنية دورا محوريا في دعم وتطوير المشاريع الناشئة داخل الجامعات وخارجها، وتحفيز الابتكار مما يعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، وتأسيس بيئة حاضنة للإبداع وريادة الأعمال.

الفرع الأول: اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة –مشروع مبتكر–حاضنة أعمال

يسعى العديد من الشباب في الجزائر إلى الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" "حاضنة أعمال"، بهدف الاستفادة من الدعم والتمويل وجميع المزايا التي تقدمها هذه العلامات لصالح شركاتهم ومشاريعهم الابتكارية.

وفقا لنص المادة 1 من المرسوم التنفيذي 245/20تنشأ اللجنة الوطنية لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، يحدد مقرها في مدينة الجزائر، وحسب المادة 02 تتولى اللجنة المهام التالية:(سويقي، 2021)

أ. منح علامة مؤسسة ناشئة.

ب. منح علامة مشروع مبتكر.

ت. منح علامة حاضنة أعمال.

ث. المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها.

ج. المشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

أولا: علامة مؤسسة ناشئة

حسب المواد 12، 14 فإنه يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، ويكون الطلب مرفقا بالوثائق الآتية:

أ. نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي.

ب. نسخة من القانون الأساسي للشركة.

ت. شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNASمرفقة بقائمة اسمية للأجراء.

ث. شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء CASNOS.

ج. نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية.

ح. مخطط أعمال المؤسسة مفصلا.

خ. المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة.

وعند الاقتضاء كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها، كما تمنح علامة مؤسسة ناشئة لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ثانيا: علامة مشروع مبتكر

يمكن كل شخص طبيعي أو مجموعة من أشخاص طبيعيين، أن يطلبوا علامة مشروع مبتكر على أي مشروع ذي علاقة بالابتكار، كما يتعين على كل شخص طبيعي أو مجموعة من أشخاص طبيعيين، راغبين في الحصول على علامة مشروع مبتكر تقديم طلب عبر البوابة الوطنية الالكترونية للمؤسسات الناشئة، ويتم إرفاق الطلب بالوثائق التالية وهذا ما تحدده المواد 16،17:

أ. عرض حول المشروع وأوجه الابتكار فيه.

ب. العناصر التي تثبت الإمكانات الكبيرة للنمو الاقتصادي.

ت. المؤهلات العلمية و/أو التقنية وخبرة الفريق المكلف.

وعند الاقتضاء كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

ثالثا: علامة حاضنة أعمال

فيما يخص حاضنات الأعمال فإنها تكون مؤهلة للحصول على علامة "حاضنة أعمال"، بموجب المواد21، 22، 23 كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل، تقدم الطلبات للحصول على هذه العلامة لدى اللجنة الوطنية عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقة بالوثائق الآتية:

أ. سند فوتوغرافي و/أو شريط فيديو للحاضنة.

ب. مخطط تهيئة مفصل لحاضنة الأعمال.

ت. قائمة المعدات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها.

ث. تقديم مختلف الخدمات التي توفرها حاضنةالأعمال للمؤسسات الناشئة.

ج. السيرة الذاتية لمستخدمي حاضنة الأعمال والمكونين والمؤطرين.

ح. قائمة المؤسسات الناشئة التي تم احتضانها إن وجدت.

كذلك يتعين على حاضنات الأعمال التابعة للقطاع الخاص تقديم الوثائق التالية:

أ. نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي.

ب. نسخة من القانون الأساسي للشركة.

ت. نسخة من الحسابات الاجتماعية للمؤسسات التي لها أكثر من سنة في الوجود.

الفرع الثاني: اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية**CNCSIIU**

بموجب القرار رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022، تعمل اللجنة تحت الوصاية المباشرة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي،تتشكل اللجنة من ممثل لوزير التعليم العالي والبحث العلمي، والقطاعات الوزارية ذات الصلة، ووكالات وهيئات من عالم الاقتصادوالصناعة، وممثلي الوكالات والهيئات ذات العلاقة بالابتكار والتطوير والتحويل التكنولوجيين، والمدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وخبراء جامعيين،كما تم تحديد مهام هذه اللجنة باعتبارها هيئة استشارية وتنسيقية لمتابعة ومرافقة حاضنات الأعمال، ومراكز الدعم التكنولوجي والابتكار وتتمثل مهامها في:(النشرة الرسمية للتعليم العالي و البحث العلمي، 2022، الصفحات 889-890)

أ. العمل على بناء سياسة قطاعية لترقية الابتكار والتحويل التكنولوجي.

ب. الإشراف على ربط الواجهات التابعة للمؤسسات الجامعية والبحثية مع المحيط الاقتصادي والاجتماع.

ت. تقييم عمل حاضناتالأعمال ورفع تقاريرها للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

ث. توفير البيئة الملائمة للطلبة الجامعيين المبتكرين لوضع ابتكاراتهم حيز التطبيق والانجاز.

ج. تحقيق مبتغى الدولة لإعطاء الحوافز اللازمة للشباب الجامعي حاملي المشاريع لإنجاز مشاريعهم.

ح. المساهمة في إنشاء حاضنات الأعمال على مستوى المؤسسات الجامعية وتثمين دورها.

خ. وضع روابط تنظيمية وتقنية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين الحاصلين على وسم "لابل".

د. خلق روابط بين آليات الدعم العمومية (الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة والوكالة الوطنية لدعم وترقيةالمقاولاتية) التي من شأنها تسهيل تمويل المشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين.

الفرع الثالث: اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية

بموجب القرار رقم 36 المؤرخ في 1مارس2023، تتشكل هذه اللجنة حسب المادة03 من ممثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وممثل وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

وحسب المادة02 تعتبر اللجنة هيئة تنسيق واستشارة ومتابعة، في مجال السياسة القطاعية لإرساء ريادة الأعمال(المقاولاتية) في الوسط الجامعي والبحثي، بالتعاون مع الفاعلين المختلفين لاسيما مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ومؤسسات قطاع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة. وتكلف هذه اللجنة بما يأتي:

أ. اقتراح عناصر السياسة القطاعية لترقية الابتكار والتحويل التكنولوجي.

ب. العمل على تحقيق سياسة القطاع في مجال ريادة الأعمال والابتكار في الوسط الجامعي والبحثي.

ت. تسهيل التنسيق بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وقطاع اقتصاد المعرفة، والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، والقطاعات الأخرى بما يخدم الطلبة والباحثين الجامعين في مجال اهتمام اللجنة.

ث. الإشراف على ربط الواجهات التابعة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ومرافقتها.

ج. تقييم عمل حاضنات الأعمال، ودور المقاولتية، ومراكز الدعم التكنولوجي والابتكار، ومكاتب الربط بين الجامعةوالمؤسسات وغيرها من الواجهات.

ح. العمل على توفير البيئة الملائمة للطلبة الجامعيين والباحثين حاملي المشاريع المبتكرة والاقتصادية من أجل تجسيدها في شكل براءات اختراع، ومؤسسات ناشئة، ومؤسسات مصغرة، ومؤسسات فرعية.

خ. المساهمة في إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية ودور المقاولاتية، ومراكز الدعم التكنولوجي والابتكار، ومختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتثمين دورها.

د. العمل على خلق روابط بين مختلف آليات الدعم العمومية (الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)، لتحفيز الطلبة والباحثين على الولوج إلى عالم ريادة الأعمال.

ذ. متابعة سير المؤسسات الناشئة ومخابر التصنيع(FAB-LAB) المستحدثة بمؤسسات التعليم العالي.

ر. اعتماد المكونين والمنسقين وبرامج التكوين في مجال ريادة الأعمال (المقاولاتية) على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

ز. متابعة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANAD)، ودور المقاولاتية ومرافقتها في تمكين الطلبة والباحثين، من إنشاء مؤسسات مصغرة.

س. المساهمة في متابعة نشاطات دور الذكاء الاصطناعي المنشأة على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

ش. متابعة إنشاء مكاتب الدعم الإبداعي والفني والتكنولوجي، التابعة للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة(ONDA) على مستوى مؤسسات التعليم العالي، طبقا لأحكام اتفاقية التعاون والشراكة، المبرمة بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وقطاع الثقافة والعلوم.

ص. متابعة المؤسسات الفرعية، ومكاتب الدراسات المستحدثة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومرافقتها.

المطلب الثاني: الهيئات الداعمة والمكملة لنشاط حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية

في إطار السعي لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار، يبرز دور مركز تطوير المقاولاتية من خلال التعاون والتكامل بينها وبين حاضنات الأعمال الجامعية، كما تتكامل هذه الأخيرة مع مركز دعم التكنولوجيا والابتكار، الذي يسهم في تعزيز قدرة رواد الأعمال على تحويل أفكارهم المبدعة إلى منتجات وخدمات، من خلال توفير الموارد المالية والتمويل الضروري من طرف صندوق دعم المؤسسات الناشئة. وكذلك إقامة علاقات بين الجامعة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي من خلال مركز الربط بين المؤسسات والجامعات بالإضافة لهذا ظهرت حاضنات الأعمال الرقمية، لتوفير خدمات رقمية بنفس الجودة والفعالية التي تقدمها باقي حاضنات الأعمال الموطنة على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

الفرع الأول: مركز تطوير المقاولاتية

مركز تطوير المقاولاتية والذي كان يعرف سابقا بدار المقاولاتية، والتي تتألف من كلمتين هما دار: ويقصد بها المنزل وما يحمله من دفء ومودة، ويمكن أن نفسر سبب استخدام مصطلح دار بدلا من معهد أو مركز لأن كلا المصطلحين يشيرا إلى الهياكل الديناميكية والتدريس التقليدي، بينما مصطلح دار فهو يعبر عن الدفء العائلي والمودة، حيثيكون الجو مناسبا لتبادل الأفكار وتنمية روح المبادرة. أما التعريف الأكاديمي لدار المقاولاتية: هي عبارة عن هيئة مرنة، مقرهاالجامعة تتمثل مهمتها في تحسيس، تكوين، تحفيز ودعم الطلبة وضمان مرافقتهم الأولية من اجل إنشاء مؤسساتهم الخاصة وتسييرها.

لقد تبنت الجزائر هذا المنهج بإنشاء دار المقاولاتية في بعض الجامعات أولها جامعة قسنطينة سنة 2007، وتعتبر تجربة جامعة منتوري قسنطينة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار المقاولاتية، تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة، لتليها جامعات أخرى سنة 2013، ثم عممت على كافة جامعات الوطن سنة2014. وتبرز كلمة "دار" من كلمة "مركز" أو "معهد"، الذي يشير إلى الهياكل الأكاديمية والتعليم التقليدي، ويكون الجو مفيدا لتبادل الأفكار وتنمية روح المبادرة. فدار المقاولاتية الأداة المناسبة لغرس قيم ريادة الأعمال، وتعريف الطلاب على الإجراءات التي يجب اتخاذها، لتحقيق أفكارهم وإبراز المشاريع ذات القيمة المضافة العالية، التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتحث دار المقاولاتية على أنه يجب أن تتضمن الجامعة في أهدافها تعريف الطلاب القيم المقاولاتية تدريجيا، وتزويدهم بالوسائل الفكرية التي تمكنهم من الشروع في مغامرة إنشاء مؤسسة، ولهذا الغرض فإن دار المقاولاتية هي عنصر أساسي من الجهاز، الذي يسمح لتشجيع روح المبادرة والوعي إلى إنشاء مؤسسات جديدة. (بوطورة، قرامطية، و سمايلي، 2019، صفحة 189)

الفرع الثاني: مركز دعم التكنولوجيا والابتكار في الجامعاتومركز الربط بين الجامعة والمؤسسات

تلبية لاحتياجات الأساتذة الباحثين والطلبة في مجال المعلومات التكنولوجية، مع حماية ملكيتهم الفكرية والصناعية، تم إنشاء مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار، كما تبنت الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي لسياسة ترمي إلى زيادة التواصل، وتحقيق التقارب المتبادل بين الجامعة وبيئتها الاقتصادية والاجتماعية،وهذا من أجل تفعيل شراكة حقيقية تكرس العلم والمعرفة لخدمة التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني، ومن أجل تحقيق ذلك سعت الجامعة لوضع عدة أجهزة لإبقاء التواصل مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي، من بينها إنشاء مكتب الربط الجامعة المؤسسة.

أولا: مركز دعم التكنولوجيا والابتكار في الجامعات(CATI)

تم تأسيس مركز دعم التكنولوجيا والابتكار على مستوى الجامعات، بناء على اتفاقية مع المعهد الوطني لحماية الملكية الصناعية، التي بموجبها يتكفل المركز بتقديم خدمات للباحثين وطلبة الجامعة في إطار حماية ابتكاراتهم تمهيدا لاستغلالها، بالتعاون مع المعهد الوطني لحماية الملكية الصناعية، وعن طريقه مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومن بين خدماته الأساسية نذكر:(طعيبة، 2024، الصفحات 27-28)

أ. مساعدة الطلبة والباحثين على تكوين ملف التسجيل ووضعه على مستوى المعهد الوطني لحماية الملكية الصناعية تمهيدا لعملية التسجيل بعد التأكد.

ب. التمكين من الوصول إلى الموارد العلمية والتقنية عبر الانترنت.

ت. التمكين من الوصول إلى المنشورات المتعلقة بالملكية الصناعية.

ث. المساعدة في العثور على معلومات حول التكنولوجيا.

ج. التدريب على أبحاث قواعد البيانات.

ح. عمليات البحث حسب الطلب (أحدث التطورات/انتهاكات حقوق الملكية).

خ. الحصول على معلومات عن تشريعات الملكية الصناعية، عن تسويق التكنولوجيا، وعن إدارة الملكية الصناعية والاستراتيجيات الخاصة بالمجال.

كما يوجد توجه جديد في إطار إعادة تنظيم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار CATIمن طرف منظمة العالمية للملكية الصناعية، والمعهد الوطني لحماية الملكية الصناعية في الجزائر، من اجل تعزيز الابتكار الوطني، وذلك من خلال جعل هذه المراكز متخصصة على مستوى الكليات أو المعاهد، بدمج أعضاء أكثر ديناميكية على مستواها، كمراجع تسهل الوصول إلى عدد أكبر من المبتكرين مما يعزز البحث والتطوير، والشركات الناشئة، وما إلى ذلك فيصبح لدينا بناء على ذلك: مركز دعم التكنولوجيا والابتكار في: الكيمياء، الإلكترونيك، البيوتكنولوجيا، الطاقة.

ثانيا: مركز الربط بين الجامعة والمؤسسات (BLEU)

هو عبارة عن مكتب مسؤول عن الربط بين المؤسسات الاقتصادية والجامعات، يتكون من مجموعة من الأعضاء الذين ينتمون للجامعة، وفقا لسياسة المشروع الوطني PAPS-ESRS وهو برنامج لدعم السياسة القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي، الذي ينص على علاقات شراكة دائمة ووثيقة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل تحديث عملية التدريب الجامعي، وجعل ثماره تتماشى مع متطلبات السوق والقطاع الاجتماعي الاقتصادي، لإمكانية التوظيف وبالتالي تشجيع البحث العلمي. ومن مهامه:(مكتب الربط BLUE، 2023)

أ. تعزيز العلاقة بين الجامعة والمؤسسات.

ب. تشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

ت. إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.

ث. المشاركة في المسابقات الوطنية والدولية.

ج. الاستعداد لكل ما يحدث في العالم من تغيير في عالم الشغل وفي مجال البحوث.

ح. التعاون مع مختلف اللجان الرائدة: الولاية، الدائرة، البلدية، غرفة التجارة CCI، المديريات التنفيذية للولاية ANEME، DAS، CNAC، ANSEJ، ANGEM، الجمعيات وغيرها.

بينما أهدافه واستراتجياته تتمثل في ما يلي:(مكتب الربط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية BLUE)

أ. إقامة علاقات رابحة والحفاظ عليها بين الجامعة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي.

ب. إحصاء ووضع خريطة للمؤسسات الاقتصادية في المنطقة.

ت. الانفتاح على المشكلات المجتمعية وإقامة رابط مع المشاريع البحثية للجامعة.

ث. إحصاء وتقييم المشاريع المبتكرة.

ج. متابعة الطلبة المتخرجين من أجل إنشاء المشاريع الصغيرة الخاصة بهم.

ح. استقبال مختلف الشركاء والمتعاملين.

خ. إنشاء مركز المسارات المهنية CDC ونادي البحث عن الوظيفةCRE بالتعاون مع مكتب العمل الدولي.

الفرع الثالث:صندوق تمويل المؤسسات الناشئة**ASF** وحاضنة الأعمال الرقمية **Business Seed**

يتيح صندوق تمويل المؤسسات الناشئة فرصة لمؤسسي المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر، الحصول على تمويل من خلال الحصول على حصة من الرأسمال، بهدف تمكين حاملي المشاريع من تجسيد أفكارهم المبتكرة على أرض الواقع وتطوير مؤسساتهم الناشئة. كما يضع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تحت تصرف الطلبة حاملي الأفكار المبتكرة حاضنة أعمال رقمية، بشكل افتراضي دون الحاجة لوجود مادي في موقع معين، مما يجعلها أكثر مرونة وقدرة على الوصول لجمهور أوسع.

أولا:صندوق تمويل المؤسسات الناشئة**Algerian Startup Fund (ASF)**

بعد إنشاء وزارة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ووضع إطار قانوني يحدد وضعية المؤسسة الناشئة والمزايا الممنوحة لهذا النوع من المؤسسات، تم الإطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة، في 2020/10/03، من قبل الوزارة المكلفة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وبالتعاون مع البنوك العمومية الستة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، البنك الوطني الجزائريBNA، القرض الشعبي الجزائريCPA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك CNEP، بنك التنمية المحليةBDL، بنك الجزائر الخارجيBEA. وهو عبارة عن شركة استثمارية تعمل في مجال رأسمال المخاطر، على شكل شركة مساهمة SPA.يعتمد على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، بمعنى تمويل الشباب عن طريق المخاطر مع تقاسم الأرباح والخسائر، دون مطالبتهم بتقديم ضمانات عينية هم أصلا لا يمتلكونها.(عراب و صديقي، 2021، صفحة 42)

تبرم اتفاقية منح التمويل بين الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة وصاحب المؤسسة، يُحدد بموجبها كيفيات تطبيق وتنفيذ ومتابعة النشاطات المستفيدة من تخصيص الصندوق، وتحديد الحقوق والواجبات ومبلغ التخصيص الممنوح وطرق صرفه، كما أن الاستفادة من تمويل الصندوق يتوقف على إمضاء الاتفاقية بين الطرفين، وهو ما يعني أن المؤسسة حتى وإن تحصلت على علامة "مؤسسة ناشئة" لا يعني ذلك بالضرورة استفادتها من تمويل الصندوق إذا لم يتم التوقيع على مضمون الاتفاقية بين الطرفين، هذا وتلتزم المؤسسة الناشئة المستفيدة من تمويل الصندوق بتقديم حصائل دورية عناستعمال التخصيصات وإرسالها إلى مصالح الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، هذه الأخيرة يمكنها القيام بعمليات تحقيق فجائية لمتابعة مدى تنفيذ برامج النشاطات موضوع التمويل، والتأكد من أن استعمال التخصيصات الممنوحة، لا تكون إلا تلبية للأهداف التي منحت من أجلها.(زرواق، 2022، الصفحات 983-984) بالتالي فهذا الصندوق مكمل لنشاط الحاضنة لأنه موجه للطلبة المستفيدين من إنشاء مؤسساتهم الناشئة في إطار نشاط حاضنات الأعمال الجامعية.

ثانيا:حاضنة الأعمال الرقمية **Business Seed**

استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مؤخرا حاضنة أعمال رقمية سميت ببذرة الأعمال Business Seed بمواصفات دولية، وهي الأولى على الصعيد المغاربي، وذلك لمرافقة الطلبة حاملي المشاريع المبتكرة، توفر خدمات رقمية للمرافقة بنفس الجودة والفعالية التي تقدمها باقي حاضنات الأعمالالموطنة على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. وذلك من أجل تسجيل الطلبة الراغبين في الاستفادة من خدمات اختيار فريق العمل، توظيف أعضاء فريق المؤسسة، تبادل الأفكار والتجارب والخبرات، والتفاوض مع الشركاء الاقتصاديين للحاضنة، وخدمات التكوين والتدريب في مجالات إعداد مخطط العمل التجاري، التفكير التصميمي، التسويق الرقمي، آليات تمويل المؤسسات الناشئة، النمذجة وغيرها من البرامج، كما توفر مساحات للعمل الجماعي الرقمي. شركائها هم: اتصالات الجزائر، سوناطراك، سونلغاز، نفطال، وكالة موبيليس، وكالة جيزي، شركة هواويHuawei، مسرعة أعمالحكومية جزائريةventure، الوكالة الفضائية الجزائريةASAL، الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجيةAnvredet، رابط الحاضنة**https://business-seed.mesrs.dz** (حاضنات الأعمال الرقمية، 2024)

أي أن حاضنة الأعمال الرقمية تعمل بالشراكة مع مؤسسات وطنية عمومية، لتمكين المنخرطين فيها من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها لهم ولكن بشكل مستقل عن حاضنات الأعمال الجامعية وإن كان دورها يعمل في نفس السياق.

المبحث الثالث: مساهمة حاضنة أعمال جامعة بسكرة في مرافقة ودعم المؤسسات

تعتبر حاضنة أعمال جامعة بسكرة حاضنة تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تهتم بالطلبة والباحثين ذوي الكفاءات الجامعية، القادرين على تسخير التقنيات التكنولوجية الحديثة لتقديم مشاريع، ومؤسسات ذات أفكار إبداعية سواء كانت مشاريع: خدمات، منتجات، نماذج عمل، اختراعات. حيث تهدف هذه الحاضنة لدعم واستمرارية المؤسسات، وتطوير عملها لترقى إلى مكانة المؤسسات الناجحة، تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ومن أجل التعرف على الحاضنات محل الدراسة، سنقوم في هذا المبحث بتقديم حاضنة أعمال جامعة بسكرة، مهامها ومراحل احتضان المشاريع، أهدافها، والإحصائيات المتعلقة بالمشاريع المحتضنة لديها، بالإضافة إلى الصعوبات والتحديات التي تواجهها وتواجه الطلبة.

المطلب الأول:التعريف بحاضنة أعمال جامعة بسكرة

تقع جامعة محمد خيضر على بعد حوالي كيلو مترين، عن وسط مدينة بسكرة على الطريق المؤدي إلى مدينة سيدي عقبة. أنشأت بالمعاهد الوطنية والتي تتمثل في: معهد الري، معهد الهندسة المعمارية، معهد الكهرباء التقنية، ثم تحولت هذه المعاهد إلى مركز جامعي، ليتحول هذا الأخير إلى جامعة محمد خيضر تتكون من قطبين القطب الجامعي لشتمة، القطب الجامعي الحاجب، ومن ثمانية كليات (كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم التكنولوجيا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، كلية الآداب واللغات، ملحقة الطب).

الفرع الأول: إنشاء حاضنة أعمال جامعة بسكرة

في 2020/12/29 كان بداية إنشاء الحاضنة من خلال مبادرة داخلية على مستوى الجامعة، من طرف السيد مدير الجامعة آنذاك المرحوم "الأستاذ أحمد بوطرفاية"، أين حصلت هذه المبادرة على الموافقة من طرف المديرية العامة للبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي. حيث انه بعد إجراء مقابلات مع المدير الحالي والسابق للحاضنة اتضح لنا أن الحاضنة قبل صدور القرار الوزاري لم تكن نشطة، ولم يكن لها مقر داخل الجامعة.

وبموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 فيفري2022، تم إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسّمى "الحاضنة" لدى جامعة بسكرة، تتبع إداريا للوكالة الوطنية التثمين نتائج البحث العلمي والتطويرالتكنولوجي ANVREDET التابعة لمديرية البحث على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يديرها مدير حاضنة له صلاحية تشكيل لجنة إنتقاء المشاريع وتظم مجموعة من الأساتذة يعملون على إنتقاء ومرافقة مختلف المشاريع والأفكار لدى الشباب رواد الأعمال.

وبموجب المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 تحصلت حاضنة جامعة بسكرة على علامة حاضنة الأعمال (LABEL) من اللجنة الوطنية لمنح "علامة مؤسسة ناشئة"و"مشروع مبتكر" وحاضنة أعمال"، تحت أمر من وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد في 23 نوفمبر2022.

أولا: شعار حاضنة أعمال جامعة بسكرة

يتمثل شعار الحاضنة في: **Innovation starts here** ، والذي يعني الابتكار يبدأ هنا، ويعبر عنه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(07): شعار حاضنة أعمال جامعة بسكرة

المصدر: من الوثائق المقدمة من الحاضنة.

ومن خلال تحليلنا يظهر لنا أنه شكلا مركبا من مجموعة من العناصر الجرافيكية الملونة كالسهم أو الصاروخ الذي يرمز إلى النمو والتقدم، وبالتالي يعكس الدور الابتكاري للمؤسسة، بينما الأيدي تشير إلى الدعم والرعاية، والتي تظهر بشكل أساسي دور الحاضنات ألا وهي احتضان ودعم الأفكار المبتكرة، كما أن تدرج الألوان يعطي الشعار مظهرا حديثا حيث يرمز اللون الأزرق إلى الثقة والاستقرار، والبرتقالي إلى الطاقة والإبداع، بالإضافة إلى النص الذي يبدو واضحا ويظهر دائريا مكتوب بالانجليزي **INCUBATOR UNIVERSITY OF BISKRA**، والتي تعني حاضنة أعمالجامعة بسكرة.

ثانيا: شركاء حاضنة أعمال جامعة بسكرة

لحاضنة أعمال جامعة بسكرة ثلاث أشكال من الشركاء، هم: جامعة محمد خيضر-بسكرة والوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير، ومختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين:

أ. جامعة محمد خيضر بسكرة: وهي الشريك الذي تنتمي إليه الحاضنة وتعتبر هيكلا أو واجهة من واجهاته المهمة، وهي توفر للحاضنة مختلف الموارد والمستلزمات التي تحتاجها للقيام بنشاطاتها المختلفة.

ب. الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير ANVREDET: من خلال تفعيل وتقوية العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، مما سيساهم في تشجيع الطرفين على الإبداع والابتكار، باعتبارها أحد الفاعلين الرئيسين في النظام الوطني للابتكار في الجزائر. وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، ذات شخصية اعتبارية ومستقلة ماليا. وتتمثل أهم مهامها في ما يلي:(دبي و بن تومي، 2015، الصفحات 92-93)

1. تحديد واختيار نتائج البحث قصد تقييمها وتثمينها.
2. تشجيع ودعم الابتكار التكنولوجي والاختراع.
3. تطوير وترقية سبل التعاون والشراكة بين قطاع البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية.

4. مساعدة حاملي المشاريع المبتكرة والمخترعين عبر مراحل الابتكار، ومرافقتهم في إخراج مشاريعهم من دائرة المخبر إلى دائرة السوق، من خلال مساعدتهم في دراسة السوق، البحث عن الشركاء، والحفاظ على الملكية الفكرية للابتكار.

5. خلق حاضنة لأصحاب المشاريع المبتكرة بالمقر الاجتماعي للوكالة.

ت. الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين: وتتكون من مجموعة متنوعة من الجهات والمؤسسات التي تساهم في دعم وتنمية حاضنات الأعمال الجامعية، قد يشملون المؤسسات المالية، المستثمرون، المؤسسات الحكومية، الوزارات، مصلحة الضرائب وغيرهم.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة بسكرة

تعتبر حاضنة أعمال جامعة بسكرة واجهة من واجهات جامعة محمد خيضر بسكرة وتتمتع بالاستقلالية النسبية في قراراتها،يديرها مدير الحاضنة، ويتميز هيكلها التنظيمي بأنه هيكل تنظيمي هرمي بسيط يتكون من فرعين ومخبر تصنيع.

الشكل رقم(08): الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة بسكرة

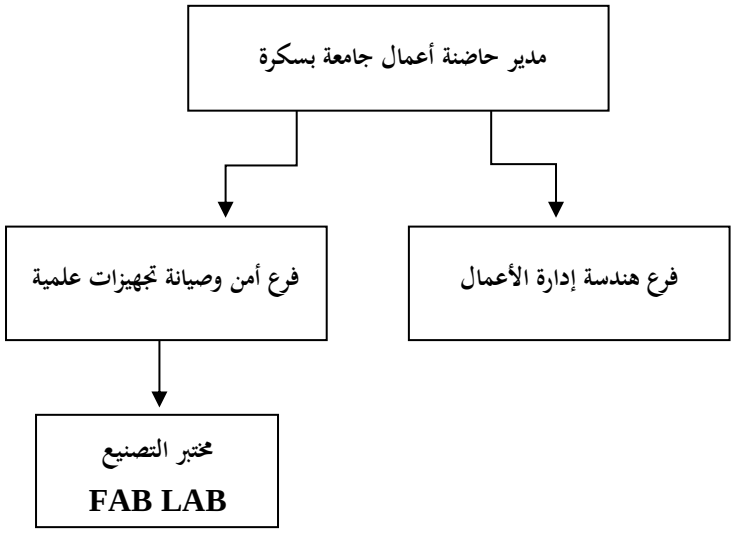

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المقابلة مع مدير الحاضنة

أولا: مدير حاضنة أعمال جامعة بسكرة

يسير الحاضنة مدير معين بموجب قرار مدير الجامعة من بين الأساتذة الذين يتمتعون بشهادات ذات صلة بالحاضنة، ولديهم رغبة واستعداد للتسيير والتأطير، ويتمتعون بالخبرة والمهارة، وعليه فإن المدير الحالي حاصل على دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ويتميز بالمهارات اللازمة والخبرة في مجال الأعمال، وهو الأمر الذي يؤهله لإدارة الحاضنة، والإشراف على فريق العمل الذي يتكون من 3 عمال و15 أستاذ من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ويمكن للحاضنة الاستعانة بأساتذة من تخصصات أخرى كالإعلام الآلي إذا كانت ورشة في الذكاء الاصطناعي، ومن التكنولوجيا إذا كانت ورشات في الملكية الفكرية وبراءة الاختراع، كما أن الحاضنة تتطلع في المستقبل لإضافة أساتذة في تخصصات أخرى كعلم الاجتماع والقانون.

ثانيا: فرع هندسة إدارة الأعمال

تتمثل مهام فرع هندسة إدارة الأعمال في:

أ. الترحيب ودعم المشاريع المبتكرة المتعلقة بالبحوث.

ب. مساعدة قائد المشروع على إضافة الطابع الرسمي لفكرته.

ت. التحقق من صحة فكرة المشروع على المدى البعيد.

ث. مرافقة قائد المشروع من خلال تقديم الاستشارة والتدريب.

ثالثا:فرع أمن وصيانة التجهيزات العلمية

يتمثل دورفرع أمن وصيانة التجهيزات العلمية في:

أ. صيانة المعدات العلمية المتوفرة للحاضنة.

ب. ضمان أمن الموقع والمعدات.

رابعا: مختبر التصنيع FabLab

مختبر التصنيع FabLab يعتبر هيكل جديد مخصص للإبداع والابتكار والبحث والتكنولوجيا، كما تعد الدعامة الحقيقية للمشاريع الابتكارية بالجامعة، حيث يدعم كل الأفكار الجديدة، التي تقدم حلول مبتكرة يمكن تجسيدها في الواقع، كما يوفر المختبر لحاملي المشاريع من طلبة وأساتذة معدات تقنية متقدمة: أجهزة الكترونية، حساسات Sensors، طابعة ثلاثية الأبعاد، كومبيوتر عالي الأداء للذكاء الاصطناعي، برمجيات متطورة، وغيرها من المعدات التي تساعد على إنجاز هته المشاريع. ومن بين معايير الانتقاء:

أ. الطابع الابتكاري للفكرة.

ب. الطابع المجدد للفكرة.

ت. مدى نضج الفكرة.

أما بالنسبة لفضاء عمل الحاضنة فيشمل:

أ. قاعة العمل المشترك التي تقام فيها دورات لحاملي المشاريع المبتكرة.

ب. قاعة اجتماعات.

ت. مكاتب مخصصة لحاملي المشاريع.

ث. قاعة إعلام آلي في طور التجهيز.

على الرغم من أن الهيكل التنظيمي الذي حصلنا عليه لا يظهر الأمانة العامة إلا أنه توجد أمانة عامة تتكفل بالمهام المكتبية والإدارية للسهر على السير الحسن للحاضنة. وما يميزه هو المرونة العالية نظرا لكون العمل ضمن الحاضنة يعتبر عملا تطوعيا ولوجود العديد من المكونين غير الدائمين.

الفرع الثالث: استفادة حاضنة أعمال جامعة بسكرة بعد الحصول على علامة حاضنة الأعمال LABEL

للحصول على علامة حاضنة الأعمال يجب على المتقدمين أن يكون لديهم موظفين بالمؤهلات المطلوبة و/أو الخبرة المهنية الكافية في مجال إدارة الأعمال. كما أن مهمة الحاضنة التي تتقدم بطلب للحصول على العلامة هي دعم المؤسسات الناشئة المحتضنة طوال فترة الحضانة. على هذا النحو، فإنها تتعهد بما يلي:(منح العلامة في الجزائر، 2023)

أ. توطين الشركات الناشئة المحتضنة وتوفير مساحة عمل مفروشة لهم

ب. مرافقة قادة المشروع أثناء عملية إنشاء الشركة

ت. مساعدة الشركات الناشئة في تحقيق خطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل

ث. توفير تدريب محدد، لا سيما في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية

ج. تزويد قادة المشروع بالوسائل اللوجستية، مثل غرف الاجتماعات وأجهزة الكمبيوتر ومعدات المكاتب والاتصال بالإنترنت عالي السرعة

ح. مساعدة الشركات الناشئة لتحقيق النماذج الأولية

خ. دعم الشركات الناشئة المحتضنة في البحث عن مصادر التمويل والنشر في السوق.

تستفيد الحاضنة الحاصلة على العلامة من مجموعة من المميزات المتمثلة في:

أ. الإعفاءات الضريبية لمدة سنتين من تاريخ وضع العلامات.

ب.الحصول على منح حكومية.

ت.الاستفادة من تسهيلات في منح الأراضي والامتيازات.

استفادت حاضنة أعمال جامعة بسكرة بعد حصولها على علامة حاضنة الأعمال LABEL من العديد من الدورات والورشات والتدريبات التي تنظمها هيئات وطنية، وتخصصها للحاضنات الحاصلة على LABEL، كما أنها تمكن الطلبة المحتضنين والتي تكون مشاريعهم موطنة في الحاضنة من المشاركة في المسابقات والتي تقبل فقط طلبة الحاضنات الحاصلة على علامة "حاضنة أعمال".(جلاب، 2024)

المطلب الثاني: مهام ونشاطات ومراحل احتضان المشاريع في حاضنة أعمال جامعة بسكرة

تقوم حاضنة الأعمال جامعة بسكرة بعدة نشاطات تهدف لتعزيز قدرات المشاركين من خلال ورشات، تكوينات، ملتقيات، أيام دراسية وغيرها، حيث تعد بمثابة بيئة مشجعة وداعمة توفر الموارد والخدمات التي تحتاجها لتطوير فكرتك إلى مشروع ناجح، من خلال مجموعة من المراحل التي تمكن حاملي الأفكار وأصحاب المشاريع من الاستعداد بشكل أفضل للتحديات والفرص التي قد تواجههم أثناء رحلة بناء مشاريعهم، كما يمكنهم الاستفادة القصوى من الدعم والتوجيه المتاحين في بيئة الحاضنات الجامعية.

الفرع الأول: مهام حاضنة أعمال جامعة بسكرة

تتمثل المهام الرئيسية التي تقوم بها حاضنة أعمال جامعة بسكرة، كغيرها من الحاضنات الجامعية على سبيل الذكر لا على سبيل المثال في النقاط التالية:(جلاب، 2024)

أ. إستقبال المشاريع المرتبطة بالبحث العلمي والابتكار.

ب. مساعدة حامل المشروع على تحقيق الفكرة على المدى الطويل، وتقديم الدعم والاستشارة.

ت. المساعدة في البحث عن التمويل لصاحب المشروع.

ث. تقديم المرافقة والتدريب والتكوين في مجال الأعمال.

ج. توفير مساحات عمل.

ح. البحث عن شركاء.

خ. تنظيم أيام دراسية، ملتقيات ودورات تكوينية ذات العلاقة بأفكار المقاولتي والمؤسسات الناشئة (الطلبة والأساتذة)

د. المساعدة في إنجاز النماذج الأولية في مخبر التصنيع، حيث أنه بإمكان الطلبة وأساتذة الجامعة المسجلين ضمن القرار الوزاري1275، الاستفادة من خدمات مخبر التصنيع والمتمثلة حاليا في طابعة ثلاثية الأبعاد ويكون ذلك من خلال:

1. التسجيل في حساب أرضية مخبر التصنيع
2. تقديم طلب موعد عبر نفس الأرضية، بناء عليه يستفيد صاحبه من موعد، يستلم عبر البريد الالكتروني لصاحب الطلب.

الفرع الثاني: نشاطات حاضنة أعمال جامعة بسكرة

قامت الحاضنة منذ بداية نشاطها بالعديد من البرامج والدورات والمحاضرات، التي تساهم في مرافقة الطلبة لمساعدتهم على إستكمال وتطوير مشروعاتهم، وتتمثل في:

أ. في 1مارس2023 تم تنظيم يوم دراسي حول آلية " مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة/براءة اختراع" لفائدة الطلبة المسجلين في هذا الإطار.

ب. القيام ببرنامج تدريبي متكامل للطلبة المنخرطين في القرار 1275، طيلة شهر رمضان من 10 ليلا إلى 11 ليلا عبر تطبيق زووم، من تنشيط أعضاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية.

ت. في 2 ماي 2023 تنظيم يوم دراسي بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية تحت شعار " النساء المبتكرات والمبدعات والمقاولات حول العالم".

ث. في الأيام 15،16 و17 ماي 2023 نظمت الحاضنة ورشة تكوينية حول برنامج SOLIDWORK المستخدم في إعداد النماذج الأولية PROTOTYPAGE للمشاريع الناشئة والمنظمة من طرف قسم الهندسة الميكانيكية بكلية العلوم والتكنولوجيا، بمشاركة مختبر التصنيع.

ج. في 21 و22 ماي تم تنظيم برنامج تكويني وورشاتحول:

1. إعداد البطاقة الفنية للمشروع ETUDE TECHNICO-ECONOMIUE.
2. التسجيل في المنصة الرقمية STARTUP.DZ.
3. تسجيل براءات اختراع.
4. إعداد نموذج العمل التجاري BMC.
5. إعداد النموذج الأولي PROTOTYPE.
6. عرض بعض مشاريع الطلبة المتقدمين في الانجاز والمنخرطين في القرار1275 بحضور الصناعيين والمستثمرين للمناقشة.

ح. في 4 جوان 2023 إعلان بخصوص انجاز النماذج الأولية في مختبر التصنيع FabLab.

خ. في 15 جوان 2023 مناقشة أولى مذكرات الماستر تخصص كيمياء في إطار المشروع الوزاري1275.

د. في 26 سبتمبر2023 استئناف ومواصلة مناقشات مذكرات التخرج في إطار القرار1275.

ذ. 26 أكتوبر2023 يوم دراسي بعنوان المؤسسات الناشئة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية بمشاركة مخبر الدراسات النفسية والاجتماعية.

ر. 29 أكتوبر2023 الإعلان عن الاستفادة من خدمات مصالح الحاضنة للطلبة المنخرطين في مسعى المؤسسات الناشئة وأنشطة الابتكار، وهذا من الساعة السادسة مساءا إلى العاشرة ليلا.

ز. 26-27 و28 نوفمبر2023 تنظيم أيام تحسيسية حول اليات تجسيد القرار الوزاري1275 بمختلف الأقطاب الجامعية.

س. 28 جانفي2024 زيارة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، رفقة وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

ش. 28 فيفري 2024 يوم إعلامي حول آليات تجسيد مضمون القرار 1275.

ص. 7مارس 2024 تنظيم يوم دراسي حول كيفية التسجيل على منصة STARTUP.DZ، من تنشيط الطلبة الحاملين للمشاريع الابتكارية والحاصلين على علامة لابل مشروع مبتكر.

ض. 11مارس2024 دورة تكوينية حول التفكير التصميمي والابتكاري موجهة لحاملي المشاريع في اطار1275.

ط. مشاركة الحاضنة في اللقاء عن بعد على مستوى مقر الندوة الجهوية لجامعات الشرق، بالتنسيق مع ممثل اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية لناحية الشرق والمدير العام لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة، حول اليوم الإعلامي لآليات وميكانيزمات تمويل المؤسسات الناشئة الحاملة لعلامة وسم مشروع مبتكر في إطار القرار1275.

ظ. 17 أفريل 2024 ورشات حول الذكاء الاصطناعي لفائدة الطلبة المسجلين ضمن آلية القرار1275.

ع. 21 أفريل 2024 محاضرة حول المؤسسات الناشئة من تنشيط البروفيسور عريف صلاح الدين.

غ. من21 أفريل إلى 27 أفريل 2024 انطلاق الورشات التكوينية للطلبة حول إعداد نموذج العمل التجاري، وتطبيقات المالية المحاسبية.

ف. 14 ماي2024 زيارة وفد من أعضاء الوكالة الوطنية للتعاون الدولي وممثل عن وزارة اقتصاد المعرفة، المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، من أجل تقديم وعرض لمشروع يهدف لتطوير الابتكار في المجال الفلاحي، وتعزيز التعاون بين كل الفاعلين للنظام البيئي الخاص بالابتكار.

ق. من20 إلى 23 ماي 2024 انطلاق ورشات حول تطبيقات واستخدامات التسويق الرقمي في المشاريع.

ك. في30 ماي2024 محاضرة حول كيفية اعداد الدراسة التقنية والاقتصادية للمشاريع المبتكرة.

ل. في03 جوان2024 محاضرة حول تطبيقات المالية والمحاسبة في المشاريع المبتكرة في إطار القرار1275.

من خلال عرضنا للنشاطات التي تقوم بها حاضنة أعمال جامعة بسكرة يتبين لنا بأنها نشاطات جد متنوعة بين محاضرات، دورات، ورشات تكوينية، المشاركة في الأيام التكوينية وتنظيم أيام تحسيسية، إضافة إلى العروض المقدمة للتعريف بالحاضنة ونشاطاتها والترويج، لذلك مع التأكيد على دورها في مساعدة حاملي المشاريع وفي الترويج لمشاريع المستفيدين من خدماتها، والسعي لنشر الثقافة الريادية وتفعيل ذلك من خلال المشاركة في المسابقات وربط العلاقات مع مختلف الأطراف التي يمكنها دعمهم.

الفرع الثالث: مراحل احتضان المشاريع في حاضنة أعمال جامعة بسكرة

تمر عملية الاحتضان بثلاث مراحل مرحلة ماقبل الاحتضان، مرحلة الاحتضان، مرحلة مابعد الاحتضان، والتي سنذكرها بالتفصيل فيما يلي:(جلاب، 2024)

أ. مرحلة ماقبل الاحتضان

يتم في هذه المرحلة الإعلان عن استقبال المشاريع، والعمل على انتقائها واثبات مدى نجاعة ونضج الأفكار المطروحة، وحماية فكرة صاحب المشروع من أي خطر السرقة، بالإضافة إلى تلقي تكوينات تدريبية عامة لحاملي المشاريع، في إعداد وتطبيقات نموذج الأعمال التجاري BMC والتطبيقات المالية المحاسبية، الذكاء الاصطناعي والتسويق الرقمي.

ب. مرحلة الاحتضان

يتم من خلالها العمل مع المشاريع التي تم انتقاءها، من أجل العمل على إثراءها، تدعيمها، ومرافقتها لاسيما من حيث الجوانب الابتكارية للفكرة، والقيم المضافة وإبرازإمكانيات التطور والنمو للمشروع. بالإضافة إلى تلقى تدريبات حول تطويرالتكنولوجي وكذلك إستراتيجية التسويق لمشروعه، والبحث عن مصادر الموارد، وكيفية إعداد نموذج الأولي لفكرته وكذلك تدريبه للحصول على وسم مشروع مبتكر ووسم مؤسسة ناشئة.

ت. مرحلة مابعد الاحتضان

في هذه المرحلة تعمل الحاضنة على مرافقة أصحاب المشاريع، للولوج للأسواق المناسبة وربط أولى العلاقات التجارية مع زبائن المؤسسة، والشركاء في المحيط الاقتصادي والاجتماعي،والبحث عن مصادر التمويل الممكنة. حيث يحصل على التمويل الذي يكون لديه مشروع متقدم، ونموذج أولي يشتغل في ظروف طبيعية، والمنتوج المبتكر أو النشاط يكون عليه طلب في السوق ولديه آفاق واعدة للتطور والنمو في مجال الطاقة والصحة والتغذية، ويوجد مشروعين من التي وصلت إلى مرحلة التمويل (طالب في الهندسة المدنية وطالب في الهندسة الميكانيكية)، وهم الآن في تفاوض مع صندوق دعم وتمويل المؤسسات الناشئة.

وفيما يلي هذا الشكل يلخص ما تطرقنا له سابقا:

الشكل رقم(09): مراحل احتضان المشاريع في حاضنة أعمال جامعة بسكرة

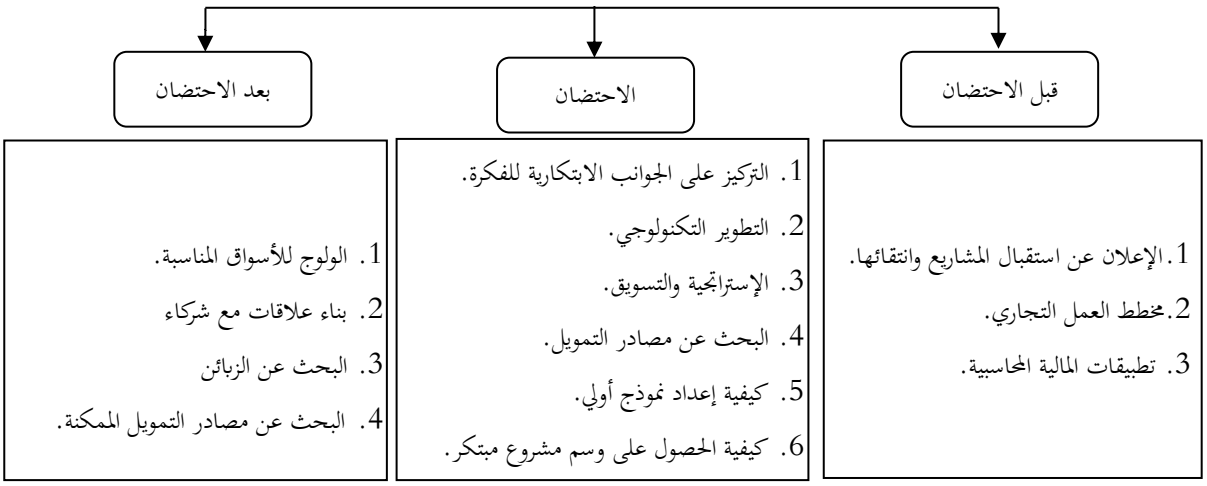

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثالث: مساهمة حاضنة أعمال جامعة بسكرة: الأهداف والواقع والصعوبات

تعد حاضنة أعمال جامعة بسكرة إحدى ركائز الأساسية لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال لدى الطلبة، من خلال تقديم مختلف أشكال الدعم لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومع ذلك فإن الحاضنة إلى جانب الطلبة الذين يستفيدون منها، يواجهون مجموعة من التحديات والصعوبات التي تعرقل تحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الأول: أهداف وإحصائيات خاصة بالقرار1275 لحاضنة أعمال جامعة بسكرة

تمثل حاضنة أعمال جامعة بسكرة محورا مهما في تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، من خلال توفير بيئة داعمة تمكن الطلاب والأساتذة من تحويل نتائج أبحاثهم إلى مشاريع عمل مبتكرة، ومؤسسات تسهم في التنمية الاقتصادية.حيث ساهم القرار1275 المؤرخ في 27سبتمبر 2022، في تشجيع الابتكار والريادية لدى الطلبة بما يسمح لهم بتحويل مذكرات تخرجهم إلى مؤسسات ناشئة، وتسجيل براءات اختراع.

أولا: الأهداف المسطرة لحاضنة أعمال جامعة بسكرة

تسعى الحاضنة مثل باقي الحاضنات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

أ. إيجاد حلول تقنية، تكنولوجية من خلال: توفير البيئة المناسبة لتطوير وترجمة الأفكار التقنية إلى منتجات أو خدمات بتوفير التمويل والتدريب اللازم، بالإضافةإلى توفير المختبرات، المعامل، البرمجيات والأجهزة اللازمة لتطوير المشاريع.

ب. تشجيع الابتكار، خلق الثروة ومناصب الشغل من خلال: دعم المشاريع الابتكارية، وتحويل الأفكار إلى مشاريع مستدامة التي تساهم في خلق الثروة وزيادة فرص العمل.

ت. زيادة خلق المؤسسات الناشئة التي تساهم في تنشيط الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

ث. خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال القادرين على مواجهة التحديات، وابتكار الحلول والمساهمة بشكل إيجابي في الاقتصاد والمجتمع، من خلال إكسابهم مهارات ريادية كالتسويق، إدارة الأعمال وغيرها، بالإضافة لزيادة خبرتهم العلمية.

والشكل التالي يلخص ما تطرقنا له:

الشكل رقم(10): أهداف حاضنة أعمال جامعة بسكرة

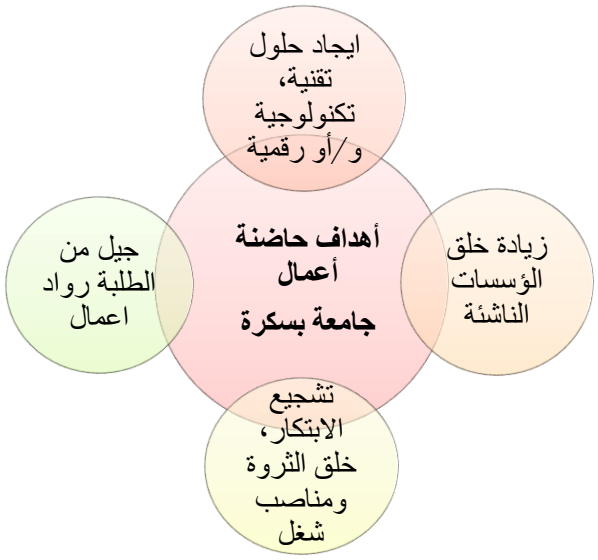

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على وثائق مقدمة من الحاضنة

ثانيا: حصيلة نشاط حاضنة أعمال جامعة بسكرة من خلال المشاريع المتعلقة بالقرار1275

نظرا لحداثة القرار 1275 الذي لم يمر عليه سنتين وفي ظل حداثة تجربة حاضنات الأعمال الجامعيةولأن السنة الجامعية 2024/2023 لم تنته بعد فقد انحصرت الإحصائيات المقدمة لنا في حصيلة السنة الجامعية 2023/2022، المقدمة من طرف حاضنة الأعمال الجامعية بسكرة، التي تظهر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(03): إحصائيات القرار1275 لسنة 2023/2022 لحاضنة أعمال جامعة بسكرة

المشاريع المسجلة	225
المشاريع المنفذة والمناقشة	170
المشاريع في إطار الماستر	160
المشاريع في إطار ليسانس	10
الطلبة المنخرطين في المشاريع	297
المشاريع في إطار الدكتوراه	03
المشاريع الحاصلة على علامة مشروع مبتكر	16

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على وثائق مقدمة من الحاضنة

من خلال هذا الجدول نلاحظ:

أ.عدد المشاريع التي تم تسجيلها خلال سنتي 2023/2022 هي 225 وهو عدد لابأس به، خاصة وأن الحاضنة مازالت في بداياتها.

ب. نسبة التنفيذ إلى التسجيل: عدد المشاريع المنفذة والتي تم مناقشتها هي 170 من أصل 225 مشروع، مايعني نسبة التنفيذ تبلغ حوالي75.6% وهذا يعكس مدى التقدم في العمل على المشاريع المسجلة منها.

ت. توزيع المشاريع حسب التخصصات النهائية: الأغلبية من المشاريع كانت في إطار الماستر160 مشروع، بينما في إطار الليسانس 10 مشاريع فقط، وهذا راجع لانشغال طلبة الليسانس بمزاولة الدراسة، الأمر الذي يحد من قدرتهم على تخصيص الوقت الكافي للمشاركة.

ث.عدد المشاريع كجزء من برامج الدكتوراه هي 3 مشاريع فقط وهي الأقل، لم تنفذ وتناقش بعد نظرا لعدم تلاؤم المسار الدراسي للدكتوراه والمحدد بـ3 سنوات على الأقل مع شرط السنة النهائية للمنخرطين في القرار 1275، الذي هو في سنته الثانية.

ج. مشاركة الطلبة: عدد الطلبة المنخرطين في المشاريع عددهم297 طالبا، وهذا يدل على مدى انتشار مشاركة الطلبة.

ح. عدد المشاريع التي تم تصنيفها على أنها مشاريع مبتكرة، والحاصلة على علامة مشروع مبتكرLabel هي16 مشروع.

قد يبدو للوهلة الأولى أن الإحصائيات المقدمة قليلة جدا مقارنة بالآلاف من الطلبة المتخرجين كل سنة، إلا أن ذلك يعود لنقص الوعي والثقافة الريادية ومحدودية نشاط الحاضنة قانونيا وزمنيا، مع ذلك فإنالنتائج والأرقام المحققة في هذه الفترة الوجيزة لابأس بهاخاصة وأن عدد المشاريع المسجلة خلال هذه السنة أكثر من السنة الماضية، فحسب تصريح وزير التعليم العالي والبحث العلمي استطاعت حاضنة أعمال جامعة بسكرة أن تحوز وتسجل ما يفوق من 200براءة اختراع موزعة بين: 126 طلب براءة اختراع، 8براءات اختراع، وتحصلت على 16وسم مشروع مبتكر في نفس السنة، وإن كانت تجربة محدودة بسنة واحدة فهي تؤسس لنتائج أفضل متوقعة مستقبلا.

الفرع الثاني: الصعوبات والتحديات التي تواجه حاضنة الأعمال جامعة بسكرةوالطلبة المنخرطين في القرار1275 مع الحاضنة

تواجه حاضنة أعمال جامعة بسكرة العديد من التحديات التي قد تعيق تحقيق أهدافها، حيث تتنوع هذه الصعوبات بين التحديات التنظيمية والإدارية داخل الحاضنة، وبين المشاكل التي يواجهها الطلبة خلال مراحل تطوير مشاريعهم.

أولا: الصعوبات التي تواجه حاضنة أعمال جامعة بسكرة

تواجه حاضنة أعمال جامعة بسكرة العديد من التحديات والتي تعيق تحقيق أهدافها والتي تتمثل في:

أ. صعوبة في الحصول على التمويل، وهذا راجع للمحيط الاقتصادي الذي لم يندمج بعد.

ب. تحدي عدم انتشار الثقافة الريادية وثقافة المشاريع الابتكارية في الوسط الجامعي.

ت. انخراط مؤسسات القطاع الخاص في مرافقة المشاريع المبتكرة.

ث. المرافقة والمرافقين تفتقد لنوع من التحفيز، بالإضافة لسيرورة العملية لازلت تتطلب العمل عليها من اجل إنضاجها أكثر لتداخل المهام الأكاديمية والبيداغوجية مع مهام الحاضنة.

ج. نقص في توفير البنية التحتية اللازمة.

ح. ارتباط نشاط حاضنة أعمال جامعة بسكرة بالعمل التطوعي الاختياري، وعدم كفاية المكونين.

خ. انحصار مساهمة حاضنة أعمال جامعة بسكرةفي إطار محدود ضمن القرار 1275.

ثانيا: الصعوبات التي تواجه الطلبة المنخرطين في القرار 1275 مع حاضنة أعمال جامعة بسكرة

بحكم تجربتنا الخاصة وبصفتنا مشاركين في القرار1275 للسنة الجامعية الحالية: 2024/2023، وبحكم احتكاكنا وتعاملنا مع زملائنا المنخرطين ضمن نفس القرار من تخصصات متعددة وبعد ما إجرائنا لمقابلة مع زملائنا المشاركين في القرار 1275، فقد تمكنا من ملاحظة العديد من الصعوبات التي تواجه أغلبنا والتي يظهر أهمها في:

أ. عدم وجود معارف أكاديمية مسبقة للطلبة والأساتذة المشرفين حول ريادة الاعمال وكيفية تحويل الأفكار إلى مشاريع.

ب. عدم فهم العديد من الطلبة لشروط الانخراط والمشاركة.

ت. صعوبة التوفيق متطلبات الدراسة أي إعداد مذكرة بشقيها النظري والتطبيقي والتزامات المشروع: الفكرة والدراسات التقنية.

ث. عدم قدرة بعض الأساتذة المشرفين على توجيه الطلبة في الجوانب المتعلقة بإعداد المشروع، واعتمادهم التام على نشاطات الحاضنة ومرافقتها.

ج. وجود غموض وصعوبة في طريقة التسجيل في منصة STARUP.DZ، للحصول على وسم مشروع مبتكر.

ح. التعقيدات المتعلقة بالحصول على وسم لابال وبراءات الاختراع، التي قد تزيد عن الفترة المحددة لعرض المشروع ومناقشة مذكرات التخرج، مما دعى العديد من الطلبة إلى الانسحاب وعدم المواصلة.

خ. صعوبة فهم اللوائح والقوانين اللازمة لإعداد مشروع مؤسسة ناشئة كتلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، التسجيل، العقود، الضرائب، الرخص وغيرها.

د. قلة الدورات التدريبية والتكوينية مما يتسبب في لبس كبير في إعداد المشاريع.

ذ. برمجة الدورات التكوينية والتدريبية في وقت متأخر بسبب إرتباط الطلبة بسداسي للدراسة الأكاديمية وتزامنها في السداسي الثاني مع إعداد المذكرات وإجراء الدراسات التطبيقية والميدانية.

ر. إرتباط أغلب المشاريع بتخصصات أخرى يصعب على الطلبة الإلمام بها في وقت وجيز.

ز. صعوبة تكوين فرق عمل متجانسة ومتعاونة بسبب اختلاف الخلفيات الأكاديمية والمهارات.

س. محدودية الموارد المتاحة للحاضنة سواء بشرية أوتكنولوجية أومادية، الذي يؤثرعلى إعداد المشاريع وتنفيذها.

ش. نقص المرافقة والدعم والإرشاد أو عدم قدرته على تلبية احتياجات الطلبة بسبب ضيق الوقت أو قلة المتخصصين.

ص. عدم توفر الموارد المالية اللازمة لتغطية تكاليف إعداد مشروع المؤسسة الناشئة وإن كانت الجامعة تتكفل بتكاليف الحصول على براءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرية ضمن CATI وإعداد النماذج الأولية ضمن FABLAB إلا أنه غير كاف ولا يساهم ولو بقليل لمشاريع أغلبية الطلبة.

ض. صعوبة الحصول على الدعم المالي والاستفادة من صندوق لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة حتى بعد المرور بكل مراحل وإستيفاء كل الشروط لانطلاق المؤسسة الناشئة، وحسب تصريح مدير الحاضنة أعمال جامعة بسكرة فإنه يوجد مشروع واحد لاقى القبول مع ذلك لم يستفد لحد الآن من دعم الصندوق.

رغم الصعوبات والتحديات التي تواجه الطلبة حاملي المشاريع وحاضنات الأعمال الجامعية إلا أنه يتوقع توسع نشاط هذه الأخيرة نظرا للتحديثات والتعديلات المستمرة لزيادة فعالية نشاطها.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى كيفية مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر في إنشاء وتطوير المؤسسات، من خلال دراسة حاضنة أعمال جامعة بسكرة، حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي تتمثل فيأن الجزائر على غرار بقية دول العالم، تأخرت في تجسيد المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال في الواقع، يعتبر القرار 1275 خطوة مهمة في تثمين نتائج البحث العلمي، كما أن اهتمام الجزائر بتدعيم المؤسسات الناشئة كان من خلال إنشاء صندوق لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة، وانضمت العديد من القطاعات في تدعيم مسعى السلطات العمومية لمرافقة المؤسسات الناشئة، ومن بينها قطاع التعليم العالي، من خلال ظهور حاضنات الأعمال الجامعية، وحاضنة أعمال جامعة المسيلة هي الأولى على المستوى الوطني تبعتها العديد من الجامعات، من بينها حاضنة أعمال جامعة بسكرة والتي تعتبر تجربة فتية لازالت في بداياتها، تسعى لتقديم أفضل ما لديها إلا أنها تواجه تحديات تحد من نشاطها، بالإضافة إلى توصلنا أن نتائج عملها تنحصر بين المتوسط والضعيف نظرا لحداثتها.

الخـاتـــمة

الخـاتــمة

إن تجربة الجزائر في تجسيد المؤسسات الناشئة في الواقع متأخرة مقارنة بالعديد من دول العالم، ولتدارك هذا التأخر اتخذت مجموعة من الإجراءات للمساهمة في إنشاء وتطوير هذه المؤسسات، من أبرز هذه الإجراءات وأكثرها فعالية هي حاضنات الأعمال، ودعما لهذا التوجه انخرط قطاع التعليم العالي من خلال تفعيل دور الجامعة في تعزيز التوجه الريادي للطلب، وتوجيههم لإنشاء مشاريعهم الناشئة، وصولا لتبني حاضنات أعمال جامعية. وبالتالي فإن حاضنات الأعمال وخصوصا الجامعية منها تعتبر ضرورة حتمية في الوقت الراهن كعنصر فاعل، لكونها تقام داخل الجامعات مما يتيح لها الاستفادة من الطاقات الابداعية المتوفرة والاستغلال الأمثل لها، كما يمكنها التعرف بسهولة على مخرجات البحث العلمي، لذا فإن دعم هذه الحاضنات وفتح المجال أمامها لإقامة شراكات مع مختلف الجهات الفاعلة، يسهم في بناء نسيج اقتصادي قوي، وتحقيق التنمية المستدامة خاصة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ومع ذلك فإن هذه الحاضنات تحتاج للمزيد من الدعم والمساندة لكي تتمكن من لعب دورها الفعال في تنمية المشروعات الصغيرة الناشئة، وفي هذا الإطار سعت الجزائر على جعل التكنولوجيا المبتكرة أحد أهم العوامل الرئيسية في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في إطار السعي للخروج من التبعية لقطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات، وذلك بتخصيص وزارة خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية أخرى لتحسين البيئة الريادية وترتيبها العالمي في مؤشر الابتكار.

أ. نتائج إختبار الفرضيات

1. **الفرضية الأولى**:تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على تقديم الدعم المالي للطلبة حاملي المشاريع الناشئة . **وهي فرضية غير مقبولة**، فحاضنات الأعمال الجامعية تقدم مجموعة من الخدمات المجانية التي تساعد المؤسسات الناشئة على تحسين فرص نجاحها، ومن بين هذه الخدمات نجد: تقديم الاستشارة الاستراتجية والتقنية، توسيع شبكات الاتصال والعلاقات في مجال الأعمال، توفير فرص للتعرض للمستثمرين وغيرها من الخدمات التي تساعد هذه المؤسسات في بناء قدراتها، وتحسين جاذبيتها لدى المستثمرين وصناديق الدعم، مما يمكنها من الحصول على التمويل اللازم لتطوير وتوسيع أعمالها. **وهو ما ينفي صحة الفرضية.**

2. **الفرضية الثانية:** توفر حاضنات الأعمال الجامعية الدعم لكل الطلبة لإنشاء مؤسساتهم من خلال النشاطات التي تقدمها لنشر الثقافة والوعي الريادي. **وهي فرضية غير مقبولة**، حيث تقدم حاضنات الأعمال الجامعية مجموعة من النشاطات الموجهة للطلبة حاملي المشاريع الناشئة، لكن لا يستفيد من كل خدمات التكوين والتدريب والمرافقة إلا المنخرطون الذين يستوفون شروط القرار الوزاري1275 والتي من أهمها: أن يكون الطلبة في السنة النهائية لمسارهم الدراسي، حاملين لأفكار مشاريع يمكن تحويلها إلى مؤسسات ناشئة،**وهو ما ينفي صحة الفرضية.**

3. الفرضية الثالثة: تستمر حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة حتى بعد إنشائها وانطلاقها.**وهي فرضية صحيحة،** حيث تستمر في متابعة أدائها وتقديم الإرشاد الدوري لها لضمان استمرارها، كما تساهم في توسيع شبكة العلاقات المهنية والوصول إلى مستثمرين وشركاء وعملاء محتملين، تقدم لهم مساحات مكتبية الذي يساعدهم على تقليل التكاليف التشغيلية، بالإضافة إلى تقديم برامج تدريب وتطوير مخصصة لمساعدة المؤسسات. **وهو ما يثبت صحة الفرضية.**

4. الفرضية الرابعة: تدعم حاضنات الأعمال الجامعية المؤسسات الناشئة، من خلال إعدادها للدراسات التقنية والاقتصادية لهم. **وهي فرضية غير مقبولة،** فهي تركز على تمكين وتدريب الطلبة حاملي حاملي المشاريع الناشئة على كيفية إعداد هذه الدراسات بأنفسهم، من خلال تنظيم دورات تدريبية في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، توفير خبراء لتقديم التوجيه والإرشاد وتحسين جودة التحليل والتخطيط، ومساعدهم على إكتساب المهارات اللازمة لتحليل أوضاع السوق، وتقييم الجدوى الاقتصادية والتقنية لمشاريعهم. **وهو ما ينفي صحة الفرضية.**

5. الفرضية الخامسة: تسعى حاضنات الأعمال الجامعية على توفير المستلزمات للطلبة لمساعدتهم على إعداد النماذج الأولية وتجربتها، فهي تركز على الجوانب التكنولوجية. **وهي فرضية غير مقبولة،** فهي لا تقتصر على هذا فقط بل تقدم مجموعة شاملة من الخدمات لدعم الطلبة والتي تتمثل في: تقديم المساعدة في عمليات تسجيل براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية، توفير مستشارين لمرافقتهم في مسيرتهم، وتقديم التوجيه في الجوانب الاستشارية الإدراية والتسويقية، تنظيم دورات تدريبية بالاضافة لمساعدتهم في الحصول على التمويل. **وهو ما ينفي صحة الفرضية.**

ب. نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج بشقيها النظري والتطبيقي، وقد جاءت هذه النتائج كما يلي:

1. تساهم حاضنة الأعمال في تحسين البيئة الريادية في الجزائر، وزيادة وعي المجتمع بأهمية الابتكار وروح المبادرة.
2. تعد الجامعة حلقة وصل بين الطالب والمحيط الخارجي من خلال تبنيها لحاضنات الأعمال.
3. تعتبر حاضنات الأعمال الجامعية بوابة لخريجي الجامعات لتحسين أوضاعهم، وإنشاء مشاريعهم الخاصة للتقليل من البطالة.
4. حداثة حاضنة أعمال جامعة بسكرة في هذا المجال، إلا أن المجهودات المقدمة من المسؤولين لإنجاحها واضحة من خلال ما تم تجسيده على أرض الواقع.
5. التجربة الجزائرية لا تزال فتية وهي منحصرة في إطار القرار 1275 وللطلبة في السنوات النهائية فقط.
6. تعاني حاضنات الأعمال الجامعية من ضعف في مستوى الخدمات التمويلية.
7. التكوين غير كافي لتداخل مهام الأساتذة أعضاء الحاضنة والمكونين مع مهامهم البيداغوجية والعلمية.
8. صعوبة التنسيق بين المذكرة والدراسة والمشروع لضيق الوقت.
9. قلة الإمكانيات المتاحة مقارنة مع الأهداف التي تسعى الحاضنة لتحقيقها.

ت. التوصيات

من خلال دراستنا على مستوى حاضنات الأعمال لجامعة بسكرة، ومن خلال ما تطرقنا إليه في الجزء النظري، وما وقفنا عليه في دراسة الحالة ارتأينا التوجه بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تفعيل دور حاضنة الأعمال الجامعية:

1. الاستفادة من تجارب الدول الناجحة لتفعيل دور حاضنات الأعمال الجامعية في تطوير ودعم والاهتمام بالمؤسسات الناشئة.
2. توعية المجتمع وخاصة الإطارات الجامعية بأهمية الولوج لمؤسسات الناشئة وإنشاء مشاريعهم الخاصة .
3. ضرورة التواصل والتنسيق بين الجهات الداعمة للمشاريع المقاولاتية والطلبة المنتسبين للحاضنة.
4. توفير الدعم المادي والمعنوي اللازمين لحاضنات الأعمال الجامعية لتحقيق أهدافها والقيام بنشاطاتها بالشكل الملائم.
6. تفعيل روابط العمل المشترك بين مختلف واجهات الجامعة وحاضنات الأعمال الجامعية.
7. توفير المناخ الملائم لربط علاقات أفضل مع الأطراف التي يمكن أن تدعم عمل حاضنات الأعمال الجامعية المنخرطين فيها.
8. عدم حصر نشاط حاضنات الأعمال الجامعية بطلبة السنوات النهائية والمؤسسات الناشئة.
9. فتح المجال لخريجي الجامعات خاصة أصحاب البراءات الاختراع والأفكار المبتكرة السابقة من خدمات حاضنات الأعمال الجامعية.
10. الاستفادة من مخابر البحث الجامعية وتحويل نتائج بحثها إلى مؤسسات ناشئة ضمن نشاط حاضنات الأعمال الجامعية.

ث. آفاق الدراسة

يعتبر بحثنا في هذا الموضوع المهم والحديث مساهمة محدودة ومتواضعة نظرا لالتزامنا بشروط ومقتضيات البحث وعدم تمكننا من التوسع فيه أكثر وبذلك فإننا نوصي بمواصلة البحث في الموضوع من خلال التوسع والتعمق فيه أكثر كما نقترح مواضيع أخرى ذات صلة به منها:

1. تحليل الأثر الاقتصادي للمؤسسات المدعومة من قبل حاضنات الأعمال الجامعية.
2. دراسة مقارنة لدور الحاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية وعينة لبعض التجارب الدولية الناجحة.
3. أثر التدريب والتكوين المقدم من قبل حاضنات الأعمال الجامعية على تنمية المهارات الريادية لدى الطلبة.
4. دراسة آليات دعم السياسات الحكومية لحاضنات الأعمال بالتركيز على أفضل الممارسات العالمية واقتراح سياسات جديدة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I.المقالات

1. الطيب داودي. (2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات، حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(11)، الصفحات 59-90.
2. أمل بنت ابراهيم الحماد، و عبد العزيز بن سالم النوح. (أفريل, 2022). تجارب عالمية في الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي وسبل الاستفادة منها: حاضنات الأعمال الجامعية أنموذجا. مجلة التربية(194)، الصفحات 450-486.
3. انصاف قسوري. (26 ديسمبر, 2020). حاضنات الأعمال التكنولوجيةَ و دورها في دعم الإبداعَ و الإبتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائريةة. مجلة الاقتصاد و المناجمنت، 19(02)، الصفحات 13-28.
4. ايمان قاسم ناجي الحبيشي. (أوت, 2021). دور حاضنات الاعمال في تطوير اداء الجامعات اليمنية. مجلة جامعة البضاء، 03(02)، الصفحات 689-714.
5. جواد نبيل. (2007). ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .Gestion des P.M.E (الإصدار 1). بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع.
6. حكيم زايدي، و مفيد عبد اللاوي. (24 أوت, 2022). حاضنات الأعمال الجامعية أداة فاعلة لبعث المؤسسات الناشئة بالجزائر Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS، 04(01)، 109-116.
7. حليمة خنوس، ابراهيم بختي، وزينب شطيبة. (2019). استراتيجيات المؤسسات الافتراضية دراسة حالة مؤسسة أمازون. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(15)ABPR ، الصفحات 87-99.
8. حورية بن عطية، وعادل مياح. (2022). دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة- حاضنة الأعمال الجامعية(المسيلة)نموذجا. مجلة السلام للعلوم الانسانية والاجتماعية، 06(02)، الصفحات 59-78.
9. حورية سويقي. (2021). المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 06(02)، الصفحات 71-85.
10. خديجة عبد العزيز علي ابراهيم. (ماي, 2018). المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر(دراسة استشرافية). مجلة كلية التربية، 34(5)، الصفحات 479-365.
11. رامي حريد. (2021). دور حاضنات و مسرعات الأعمال في انشاء و استدامة المؤسسات الريادية الصغيرة – دراسة تجربة برنامج بادر السعودي و سبل الاستفادة منها-. مجلة الاقتصاد الصنلعي، 11(01)، الصفحات 299-322.
12. رحيم حسين. (2002). نظم حاضنات الاعمال كالية لدعم التجديد التكنولوجي. مجاة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(02)، الصفحات 161-174.
13. سارة بوعدلة، و هديات خديجة بن طيب. (10 جويلية, 2020). قدرات وتحديات حاضنات الاعمال ودورها في مرافقة المؤسسات الناشئة – مع الاشارة لحالة الجزائر-. مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، 04(01)، الصفحات 36-51.

14. سعاد بن سعادة، و مريم قواري. (جانفي, 2022). حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لمرافقة المؤسسات الناشئة -نماذج لحاضنات أعمال جامعية وطنية -مجلة السلام للعلوم الانسانية والاجتماعية، 06(02)، الصفحات 116-136.

15. سلمى صالحي. (2021). دور حاضنات الأعمال الجامعية في مرافقة المشاريع الناشئة – دراسة حالة حاضنة جامعتي المسيلة و بومرداس-. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14(01)، الصفحات 109-124.

16. شريف غياظ، ومحمد بوقموم. (ديسمبر, 2009). حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، 6، الصفحات 43-66.

17. شريفة بوالشعور. (01 ماي, 2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة .Startups مجلة البشائر الاقتصادية، 4(2)، الصفحات 418-431.

18. صالح سليمان باسم جاد الله. (2018). دور حاضنات الاعمال البحثية الجامعية في تنمية ثقافة ريادة الاعمال بمصر. مجلة كلية التربية.(04)

19. صالح يحي أحمد المساجدي، نصر صالح عبده حسن الجرباني، وعامر سعد أحمد جبران. (2020). دور حاضنات الاعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الأعمال. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 02(09)، الصفحات 131-155.

20. صلاح عبد الله محمد حسن، وأمل علي محمود. (جويلية, 2020). متطلبات تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية لتطوير البحث التربوى- دراسة ميدانية في جامعة أسيوط-. مجلة كلية التربية، الصفحات 184-266.

21. عامر جميل عبد الحسين، ومحمد عبود طاهر. (2013). الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور االقتصادي. مجلة الاقتصادي الخليجي(23)، الصفحات 39-87.

22. عائشة العربي، وعيسى لخضر. (2019). حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، (الصفحات 265-283). مصراتة.

23. عائشة زرواق. (2022). تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري -صندوق دعم وتطوير المنظومة االقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا-المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 07(01)، الصفحات 970-989.

24. عبد الحق بوقفة، وعبد الله مايو. (2016). دراسة تحليلية نقدية للبنوك والمؤسسات الافتراضية. مجلة التنمية الاقتصادية، 02، 24-38.

25. عبد الحميد برحومة، وفاطمة الزهراء مهديد. (2012). دور المقاولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر- عرض تجربة مؤسسة POLYBEN ببرج بوعريرج-مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 7، الصفحات 280-292.

26. عطية خمخام. (28 جوان, 2022). واقع حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، 03(01)، الصفحات 10-32.

27. علي بخيتي، وسليمة بوعوينة. (2020). لمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع وتحديات. مجلة الدراسات و الأبحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الانسانية، 12(04)، الصفحات 534-552.

28. علي حسن ميسون. (2013). الريادة في منظمات الأعمال. مجلة جامعة بابل، 21(02)، الصفحات 385-408.

29. علي دبي، وسارة بن تومي. (2015). دور الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الابداع. المجلة الجزائرية للمالبة العامة.(05)

30. علي يونس ميا، سومر ناصر، وحكمت عيسى. (18 أوت, 2022). متطلبات ومعوقات إنشاء حاضنة أعمال جامعية لتطوير الأفكار الريادية لدى الشباب الجامعي دراسة استطلاعية من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد في جامعة تشرين. مجلة جامعة تشرين، 44(04)، الصفحات 256-274.

31. عمر حوتية، وسامية دومي. (جانفي, 2022). دور حاضنات الأعمال الجامعية في استقطاب طمبة الجامعات الجزائرية لإنشاء مشاريع ناشئة. مجلة السلام للعلوم الانسانية والاجتماعية، 06(02)، الصفحات 98-115.

32. عيسى بن ناصر. (2010). حاضنات الأعمال كالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الانسانية، 18، الصفحات 49-65.

33. فاتح خلاف. (21 اكتوبر, 2021). أثر مسرعات الأعمال على دور المؤسسات الناشئة: "ألجريا فانتور" نموذجا -قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم 356/20. مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال، 06(04)، الصفحات 157-182.

34. فاطمة الزهراء بارة، أم الخير ميلودي، و زهية بركان. (17 نوفمبر, 2018). مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله-. حوليات جامعة الجزائر1، 32، الصفحات 591-614.

35. فاطمة الزهراء عراب، وخضرة صديقي. (2021). دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة لناشئة المؤسسات- دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 08(01)، الصفحات 33-47.

36. فتيحة بوكحال، ونصيرة يحياوي. (30 جوان, 2023). دور حاضنات الأعمال الجامعية في إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة-دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة بومرداس-. مجلة أبعاد اقصادية، 13(01)، الصفحات 430-451.

37. فضيلة بوطورة، زهية قرامطية، وزهية سمايلي. (2019). دار المقاولتية في الجامعية الجزائرية بين الضرورة والأهمية. مجلة الابداع، 09(01)، الصفحات 176-195.

38. كاملة بوعكة. (20 جويلية, 2022). المؤسسات الناشئة في الجزائر –واقع وتحديات-. المجلة الجزائريئة لقانون الاعمال، 3(1)، الصفحات 38-48.

39. كمال بايزيد. (2022). أهمية ومعوقات المؤسسات الناشئة. مجلة اراء للدراسات الاقتصادية و الادارية، 4.(1)

40. لطيفة كلاخي، وحياة سيد. (2016). دور حاضنات الاعمال في التنمية الاقتصادية. مجلة التكامل الاقتصادي، 04(01)، الصفحات 217-243.

41. ماجد غزاي حميد العتيبي. (11 مارس, 2023). دور الجهات الداعمة لحاضنات الأعمال الجامعية في المملكة العربية السعودية. 03(02)، الصفحات 97-120.

42. مبارك بلالطة. (2013). حاضنات الأعمال في الجزائر. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 04(28)، الصفحات 8-22.

43. محمد ابراهيم المدهون، ومنى رضوان النخالة. (2017). واقع الحاضنات التكنولوجية و دورها في تطوير المشاريع الصغيرة في غزة: دراسة مقارنة بين الحاضنة التكنولوجية في الجامعية الاسلامية والكلية الجامعية. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية و الادارية، 25(03)، الصفحات 21-51.

44. محمد المهدي سوازن، ومحمود أحمد أشرف. (أوت, 2019). تطوير حاضنات الأعمال الجامعية في مصر على ضوء خبرة حاضنة SET Squared بالمملكة المتحدة. مجلة العلوم التربوية(05)، الصفحات 90-132.

45. محمد بن شايب، وفيصل سعدي. (جوان, 2019). دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEG فرع - بومرداس-. مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، 06، الصفحات 52-53.

46. محمد سمير طعيبة. (18 01, 2024). تنمية المقاوالتية في الوسط الجامعي كألية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في اطار القرار الوزاري 1275. مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 09(02)، الصفحات 11-44.

47. محمد سمير طعيبة. (18 جانفي, 2024). تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كألية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في اطار القرار الوزاري1275. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 09(02)، الصفحات 11-44.

48. محمد فتحي محمود محمد الجلاب. (أكتوبر, 2021). رؤية استشرافية للحاضنات البحثية في الجامعات المصرية ودورها في التميز والابتكار في ضوء رؤية 2030. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، 03(08)، الصفحات 53-100.

49. محمد فودوا، بلقاسم ميموني، ومحمد بن بيا. (2021). دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE، 116-124.

50. محمد مباني. (2019-2018). مطبوعة دروس في مقياس:"اقتصاد المؤسسة". الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير: جامعة الجزائر3 - ابراهيم سلطان شيبوط -.

51. مراد مهدي. (جوان, 2017). المقاولتية الية للتنويع في الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الأزمة الراهنة. مجلة أبعاد اقتصادية، 7(1)، الصفحات 334-354.

52. مروة رمضاني، وكريمة بوقرة. (31 جانفي, 2020). تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا). حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 07(03)، الصفحات 275-289.

53. مشاعل بنت عبد الله الباش. (أكتوبر, 2019). أسباب عزوف انطهبة عن الانخراط في مشاريع حاضنات الأعمال بالجامعات في المملكة العربية السعودية. كلية التربية، 35(10)، الصفحات 388-414.

54. ملكية زغيب. (2005). دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 5، الصفحات 173-184.

55. مليك محمودي، نور الدين نوي، وحسين بركاتي. (جوان, 2021). أسباب عزوف الطلبة عن تقديم أفكارهم لحاضنة الأعمال بجامعة المسيلة. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 08(01)، الصفحات 84-102.

56. منصف بن خديجة. (جوان, 2017). دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الجديدة- مع الاشارة لحالة الجزائر-. مجلة الاقتصاد الصناعي، 12، الصفحات 207-220.

57. نجوى سعودي، ومنال عطوي. (31 ديسمبر, 2021). حاضنات الاعمال كأداة فعالة في دعم وتنمية المؤسسات الصغرية والمتوسطة. مجلة البحوث الادارية و الاقتصادية ، الصفحات 48-57.

58. نصر الدين أمرار، وسفيان فوكة. (04 جوان, 2023). دور حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز اقتصادالمعرفة في الجزائر-دراسة على ضوء القرار الوزاري 1275 -. مجلة السياسية العالمية، 07(02)، الصفحات 782-791.

59. نصيرة هبري، وأمينة مزيان. (ديسمبر, 2021). أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة- مع الاشارة لحالة الجزائر Revue d'études sur les institutions et le développement .، 07(08)، الصفحات 94-135.

60. نور الدين عسلي، يوسف سالم، ومهدي بن مداني. (2022). دور أنشطة حاضنات الأعمال الجامعية في دعم روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين - دراسة ميدانية لحاضنة أعمال جامعة المسيلة-. مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، 06(02)، الصفحات 71-90.

61. نورة راقم. (06 جوان, 2021). الابتكار في المؤسسات الناشئة لدعم النشاط السياحي في الجزائر: بين الواقع والمأمول. مجلة الابداع، 11(01)، الصفحات 281-292.

62. هناء حسين محمد عبد المنعم، وايمان زكي أحمد سالم. (جانفي, 2022). مسارات تطوير حاضنات الأعمال بالجامعات المصرية (دراسة استشرافية). مجلة التربية(193)، الصفحات 384-459.

II.الكتب

1. طارق محمود عبد السلام سالوس. (2005). حاضنات الاعمال .Business Icubators دار النهضة العربية.
2. عبد الرزاق بن حبيب. (2013). اقتصاد و تسيير المؤسسة . بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. عبد الله خبابه. (2013). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة. الاسكندرية ، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
4. عمر صخري. (2008). اقتصاد المؤسسة (الإصدار 6). بن عكنون، الجزائر : ديوان المبوعات الجامعية.
5. كاسب سيد، و كمال الدين جمال. (2008). المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات. القاهرة، جامعة القاهرة، مصر: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث.
6. ماجدة سليمان ارتيمة. (بلا تاريخ). حاضنات الاعمال و دورها في بناء القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة. عمان، الاردن: دار جليس الزمان.
7. مصطفى يوسف كافي. (2022). الابتكار و ريادة الأعمال (الإصدار 1). الجزائر: الوراق للنشر و التوزيع.
8. هيثم محمود الشبلي. (2009). إدارة المنشآت المعاصرة. الأردن: دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع .

III.الرسائل والأطروحات

1. ابراهيم بختي. (2003). دور الأنترنت وتطبيقاته في مجال التسويق- دراسة حالة الجزائر- (اطروحة دوكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر3
2. أحلام مخبي. (2007-2006). تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك –دراسة حالة شركة الأشغال العامة و الطرقات -(مذكرة ماجستير). قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص بنوك و تأمينات، الجزائر: جامعة منتوري
3. أحمد بن قطاف. (2016-2015). مدى فعالية حاضنات الأعمل في الدول النامية حالة الجزائر(اطروحة دوكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.
4. الخير زميت. (2015-2014). مساهمة حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- واقع التجربة الجزائرية- (رسالة ماجستير). بويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر : جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
5. الزيتوني سايب. (2017-2016). دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر- (اطروحة دوكتوراه). الجزائر: جامعة الجزائر3.
6. ايمان العايب، و اية بن الشيخ. (2023-2022). حاضنات الاعمال الجامعية كالية لتمنية الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي(رسالة ماجستير). برج بوعريريج، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد البشير الابراهيمي.
7. سهيلة بن الموفق. (2006-2005). أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة(رسالة ماجستير). قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة منثوري.
8. لطيفة عبدلي. (2012-2011). دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCISسعيدة- (رسالة ماجستير). تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
9. محمد رضا دباح. (2023-2022). دور حاضنات الاعمال الجامعية في نجاح الشركات الناشئة (Startup) - دراسة ميدانية لمجموعة من حاضنات الاعمال الجامعية- (اطروحة دوكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
10. محمد علي الجودي. (2015-2014). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة(اطروحة دوكتوراه). بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
11. محمد قوجيل. (2016-2015). دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولتية في الجزائر- دراسة ميدانية-(أطروحة دوكتوراه). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

12. نصر الدين بن نذير. (2012-2011). دراسة استراتجية للابداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة(اطروحة دوكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

13. عائشة بشري. (2016). حماية الملكية الصناعية و دورها في تفعيل المقاولتية (رسالة ماجستير). خميس مليانة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة .

14. عمر قيرة. (2007-2006). ادارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة Michelin (رسالة ماجستير). علوم التسيير تخصص ادارة اعمال ، الجزائر: جامعة جيجل

15. عمر بن جيمة. (2011-2010). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تخفيف حدة البطالة بمنطقة بشار (رسالة ماجستير). تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

16. وسيلة بن سعد. (2016-2015). تقييم المؤسسة و دوره في تحقيق ميزة تنافسية (رسالة ماجستير). سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر: جامعة جيلالي ليابس .

IV. المؤتمرات والمحاضرات

1. السعيد بريبش، وسارة طبيب. (بلا تاريخ). دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: دراسة تحليلية تقييمية. مداخلة للملتقى الوطني الأول حول: استراتجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الصفحات 1-16). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

2. الشريف ريحان، ولمياء هوام. (2012). الملتقى الوطني حول حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

3. توفيق خذري، وحسين بن الطاهر. (2013). المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات-. مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-06 ماي (الصفحات 02-16). الوادي: جامعة حمة لخضر الوادي.

4. رشيدة مسعودي. (2021-2020). اقتصاد المؤسسة (مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة الليسانس). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر3.

5. عثمان بوزيان. (بلا تاريخ). المؤسسات الافتراضية وأبعادها ضمن متطلبات اقتصاد المعرفة. مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية (الصفحات 2-10). سعيدة : جامعة سعيدة.

6. لخضر عدوكة، محمد كربوش، و عبد النور بلميمون. (بلا تاريخ). التجارة الالكترونية و المؤسسات الافتراضية . مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية (الصفحات 2-11). معسكر : جامعة معسكر .

7. ليلى عبد الرحيم، وخديجة لدرع. (2011). حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية (الصفحات 1-12). البليدة: جامعة سعد دحلب.

8. محمد بوشريبة. (2020-2019). محاضرات في اقتصاد المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري.-

9. محمد بولصباع. (2012). الشركات الافتراضية: مالها و ما عليها. مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المستهلك و الاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال و تحديات الحماية. ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.

V. القوانين والمراسيم

1. القانون التوجيهي 15-21. (18 ربيع الأول, 1437). المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. الجريدة الرسمية رقم71 بتاريخ 18 ديسمبر2015.
2. القانون التوجيهي رقم17-02. (12 ربيع الثاني, 1438). المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية رقم02 بتاريخ 11 جانفي2017
3. القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (10 جانفي, 2017).
4. القانون رقم 19-04. (14 ربيع الثاني, 1441). المتعلق بقانون المالية. الجريدة الرسمية رقم81 بتاريخ 11 ديسمبر2019.
5. المرسوم التنفيذي 20-254. (21 09, 2020). الجريدة الرسمية العدد 55 بتاريخ 2020/09/21.
6. المرسوم التنفيذي 293-12 . (02 رمضان, 1433). المتضمن مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها. الجريدة الرسمية رقم44 بتاريخ 29 جويلية2012.
7. النشرة الرسمية للتعليم العالي و البحث العلمي. (2019). المدرية الفرعية للأرشيف والوثائق.
8. النشرة الرسمية للتعليم العالي و البحث العلمي. (2022).

VI. المقابلات

1. محمد جلاب. (20 ماي, 2024). دور حاضنات الأعمال الجامعية في إنشاء وتطوير المؤسسات(مقابلة شخصية). (ندى بركات، وفاطمة بركات، المحاورون)

VII. المواقع الالكترونية

1. التعريف بحاضنة الاعمال جامعة الوادي. (26 10, 2022). تاريخ الاسترداد 05 05, 2024، من حاضنة الاعمال لجامعة الوادي: https://incubator.univ-eloued.dz/introdu_-incubator/
2. تصريح لوزير التعليم العالي لسنة2021. (20 03, 2021). تاريخ الاسترداد 10 05, 2024، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/sante-science-technologie/119449-creation-de-44-incubateurs-a-travers-les-etablissements-de-l-enseignement-superieur
3. حاضنات الأعمال الرقمية. (2024). تاريخ الاسترداد 03 05, 2024، من وزارة التعليم العالي والحث العلمي: https://business-seed.mesrs.dz
4. مكتب الربط BLUE. (26 03, 2023). تاريخ الاسترداد 06 05, 2024، من جامعة الجزائر: http://incubateur.univ-alger.dz/?p=1226#more-1226
5. مكتب الربط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية BLUE. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 05, 2024، من جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم: https://www.univ-mosta.dz/%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82/
6. منح العلامة في الجزائر. (12 جويلية, 2023). تاريخ الاسترداد 20 05, 2024، من مقاول: https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/labelisation

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. Les Articles

1. Attou, O. E., Taouaf, I., &Arouch, M. (2019, April). Les incubateurs universitaires au Maroc : Etat des lieux et perspectives. International Journal of Innovation and AppliedStudies, 26(01), pp. 163-174.
2. Huda, N., &Rejito, c. (2020, August 19). Modelling University Business Incubator for SMEs Digitalisation. Indonesian Journal of Information Systems(IJIS), 03(01), 23-37.
3. Marina, K. Č., Jelena, H., & Maja, L. (2014). ANALYSIS OF FINANCING SOURCES FOR START-UP COMPANIES. Management, 19(02), pp. 19-43.
4. Moogk, D. R. (2012, march). Minimum Viable Product and the Importance of Experimentation in Technology Startups.
5. thierry, v., & Alain, f. (2005). paradigmes et entrepreneuriat. Revue del'entreprenariat, 04(01), pp. 33-52

II.Les Théses

1. Boukhris, A. k. (2015). Les systèmes d'appui à la création d'entreprises en Tunisie, quels enjeux et quels rôles pour les jeunes diplômés porteurs de projet (Dissertation doctorat). Tunisie: université Sfax.

2. MASMOUDI, M. R. (2007). Etude exploratoire des processus et des modèles d'incubation en entrepreneuriat : cas des pépinières tunisiennes(Thèse du Doctorat). Lyon, sciences de gestion : Université du SUD TOULON-VAR.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير
عمادة الكلية

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

الرقم : 0085/ ك.ع.إ.ت.ع ت /2024

إلى السيد مدير: حاضنة أعمال جامعة بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

1. فاطمة بركات
2. ندى بركات
3. /

المسجلون بـ: **قسم العلوم الاقتصادية**

بالسنة: **ثانية ماستر اقتصاد المؤسسة**

وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:

"" آليات مساهمة حاضنات الأعمال الجامعية في إنشاء وتطوير المؤسسات دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة بسكرة.""

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

بسكرة في: 2024-02-09

ع/ عميد الكلية

نائب العميد المكلف بالدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة
محمدي رشيد

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

حاضنة المؤسسات الناشئة Start Up Incubator
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER BISKRA

الملحق رقم (02): القرار رقم 1275 (كيفية اعداد مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 1275 مؤرّخ في 27 سبتمبر 2022 يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة- من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي

إنّ وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 22-305 المؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المؤرخ في 5 ذي القعدة عام 1443 الموافق 5 جوان سنة 2022 الذي يحدّد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي،

يُقرّر ما يأتي:

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.

المادة 2: يهدف مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة في الأساس، إلى خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال الابتكارية وخلق المؤسسات الناشئة الخلاقة للثروة ومناصب شغل، والتي تعد عملا مربحا يقوم على أسس ودعائم الابتكار والتكنولوجيا، يهدف إلى إيجاد حلا تقنياً، أو تكنولوجيا، أو رقميا لمؤسسات قائمة أو مؤسسات مستقلة بذاتها.

المادة 3 : تشتمل مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة على مجموعة من البرامج التدريبية في مجال إعداد مخططات الأعمال موجهة لمرافقة الطلبة المسجلين لإعدادها، والتي تسمح لهم بإعداد مذكرة تخرج قابلة للتحويل إلى مشروع مؤسسة ناشئة.

المادة 4: يسمح لطلبة الليسانس والماستر والدكتوراه وطلبة الهندسة والهندسة المعمارية طلبة علوم البيطرة من مختلف التخصصات والكليات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة.

المادة 5: يتلقى الطلبة المسجلين في هذا المسلك دورات تدريبية وورشات ميدانية حول نموذج الأعمال والتسويق الالكتروني والمناجمنت والتمويل والمحاسبة.

المادة 6: يمكن لكل طالب في السنة الأخيرة من مساره التعليمي صاحب فكرة قابلة أن تتطور إلى مؤسسة ناشئة أن يرافق من حاضنة أعمال مؤسسته الجامعية ويناقش مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة.

المادة 7: يمكن للطلبة الذين يعدون مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة تكوين فرق عمل تتكون من مجموعات صغيرة من الطلبة (من طالبين (02) إلى ستة (06) طلبة) من تخصصات وكليات مختلفة من أجل مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة.

المادة 8: يقوم الطلبة المسجلين بإعداد مشاريع مذكرات تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة في شكل "فكرة مؤسسة ناشئة Start-up.

المادة 9: يحصل الطلبة الذين يقومون بإعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة، بعد القيام بعرض ومناقشة مشاريعهم أمام لجنة علمية وخبراء متخصصين في مجال إختصاصهم، تضم: المؤطر، عضو من حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية وممثل عن الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، على شهادة نهاية الدراسة الجامعية وعلى دبلوم مؤسسة ناشئة، يهدف على الأقل للحصول على وسم "لابل" مشروع مبتكر.

تسهر إدارة حاضنات الأعمال الجامعية على مرافقة المشاريع الحاصلة على وسم " لابل" مشروع مبتكر للتحول الفوري إلى مؤسسات ناشئة حاصلة على وسم " لابل" من قبل اللجنة الوطنية لمنح علامة "لابل".

المادة 10: يتم تسجيل المشاريع المتميزة في مسابقة وطنية لأفضل المؤسسات الناشئة و تُثمّن المشاريع الفائزة بدعم مالي مناسب من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين المهتمين بالمجال.

المادة 11: ينشر هذا القرار في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر في 27 سبتمبر 2022

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

كمال بداري

الملحق رقم(03): اليات تنفيذ مشروع القرار 1275 شهادة – مؤسسة ناشئة/ شهادة– براءة اختراع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

آليات تنفيذ مشروع القرار 1275

شهادة – مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع

تنفيذا لتعليمات السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ومن باب التشاور وإثراء القرار الوزاري 1275 (شهادة – مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع) قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية بعقد جلسات عصف ذهني بالتنسيق مع الندوات الجهوية الثلاث، تكللت بتصميم خارطة طريق ستساهم في تجسيد هذا القرار وفق المحاور التالية :

المحور الأول : الجانب البيداغوجي للمشروع

أولا: فريق العمل :

- فريق العمل هنا هو عدد الطلبة المشاركين في المشروع الواحد وتخصصاتهم، حيث يمكن أن يكون هناك عدد من الخيارات:
  - يمكن أن تحتوي اللجنة على عدد من 02 إلى 06 طلبة من نفس التخصص :
  - يمكن أن تحتوي اللجنة على عدد من 02 إلى 06 من تخصصات مختلفة:
  - يمكن لطالب واحد أن يقوم بإعداد مشروعه بشرط امتلاكه القدرة على ذلك.

ثانيا: إعداد مذكرة التخرج:

يتم إعداد المذكرة وفق الخيارات التالية :

1- **الطريقة المتعارف** عليها في إعداد مذكرات التخرج بالإضافة إلى ملحق مستقل يتعلق بال BMC . والبطاقة الفنية للمشروع في حدود 30 صفحة.

2- **الطريقة الجديدة:** الشروع مباشرة في إعداد نموذج مخطط أعمال BMC يكون بمثابة دراسة حقيقية للجدوى الاقتصادية من المشروع (تضم دراسة السوق، البطاقة التقنو-اقتصادية للمشروع).

ملاحظة: ملف المشروع يحتوى على العناصر التالية:

- وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها:
- الجوانب الابتكارية للمشروع
- صحة نموذج العمل التجاري BMC :
- الوصول إلى النموذج الأولي:

ملاحظة: تمنح جائزة مالية تتكفل بها وزارة التعليم العالي والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين للمشاريع المبتكرة المتميزة نهاية الموسم الجامعي.

ثالثا: الإشراف:

يمكن أن تتكون لجنة الإشراف وفق الحالات الممكنة التالية:

- **مشرف واحد** يكون متخصص في الموضوع الأساسي للمشروع (جوهر الفكرة)
- **مشرف رئيسي** يكون متخصص في الموضوع الأساسي للمشروع (جوهر الفكرة) مع **مشرف مساعد** متخصص في الجوانب الداعمة للمشروع يمكن أن يكون من مدربي حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية.
- **مشرفين رئيسيين** إذا احتاجت الفكرة إلى تكامل تخصصين مختلفين مع **مشرف مساعد** متخصص في الجوانب الداعمة للمشروع يمكن أن يكون من مدربي حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

رابعا: لجنة المناقشة

- يمكن أن تتكون لجنة المناقشة من الآتي :
- المشرف أو فرقة الإشراف:
- أستاذ مناقش متخصص في الفكرة الأساسية للموضوع:
- أستاذ متخصص في مخطط الأعمال (BMC):
- ضرورة الاستعانة بخبير من خارج الجامعة متخصص في موضوع المشروع يحبذ أن يكون من الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لمؤسسة التعليم العالي :

خامسا: محتوى المذكرة (اختياري بين الحالتين)

تحتوى مذكرة التخرج على:

1- **الحالة الأولى**: يتم إعداد المذكرة بالطريقة المتعارف عليها بالإضافة إلى ملحق مستقل يتعلق بال BMC ، والبطاقة الفنية للمشروع في حدود 30 صفحة.

2- **الحالة الثانية**: يتم إعداد مذكرة التخرج في شكل مخطط أعمال مفصل مباشرة يشمل الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع بما فيها دراسة الجدوى (يكلف مسؤول الحاضنة بمساعدة الطلبة في إعداد مخطط الأعمال ودراسة الجدوى الاقتصادية).

سادسا معايير التقيم

تحدد معايير التقييم وفق الآتي :

- وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها 20% :
- الجوانب الابتكارية للمشروع 25 %:
- صحة BMC نموذج العمل التجاري30 %:
- الوصول إلى النموذج الأولي 25% :

ملاحظة:

1- حصول المشروع على وسم "لابل مشروع مبتكر" يعني حصول فريق العمل على (مجموع نقاط التقييم الأربعة 100%).

2- لا يتم عرض المشروع للمناقشة قبل حصوله على ترخيص من مركز الدعم التكنولوجي والابتكار CATI وحصوله على رقم الإيداع في الجهات المعنية بالحماية (INAPI, ONDA إن كان المشروع فيه تحسين لمنتج قائم أو ابتكار جديد).

سابعا: الشهادة

- يتم الحفاظ على نمط الشهادة الأساسية (ليسانس، ماستر،مهندس، دكتوراه) مع تقديم شهادة فرعية تكون على شكل :

1- شهادة مؤسسة ناشئة (مشتركة تحت إشراف ..) (مع ذكر الدورات التدريبية) في مشروع مذكرة تخرج _مؤسسة ناشئة ، مذكرة تخرج _ براءة اختراع

2- ملحق بالشهادة مفصل يشرح تكوين الطالب في مشروع تخرج _مؤسسة ناشئة ، مذكرة تخرج _ براءة اختراع

- يتم المصادقة على الشهادة الأساسية (ليسانس ، ماستر ، مهندس، دكتوراه) وفق الطريقة المعمول بها سابقا
- يتم المصادقة على الشهادة الفرعية (شهادة مشاركة، الملحق) من طرف عميد الكلية ومدير الحاضنة ومدير الجامعة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

المحور الثاني : التحسيس والتدريب

أولا: التحسيس:

- النشر الموسع والتسويق للمشروع خاصة في صفحات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية مع ضرورة امتلاك كل المؤسسات الجامعية وحاضنات الأعمال لصفحات التواصل الاجتماعي والحرص على تفاعلها :
- تنظيم أيام إعلامية على مستوى الكليات و المعاهد بحضور كل الفاعلين في المشروع (طلبة . مشرفين. مدربين. مسؤولي التخصصات ....الخ):
- الاستعانة بالوسائل الجماهيرية على غرار الإذاعات المحلية:
- عرض التجارب الناجحة خاصة للطلبة السابقين :
- الأبواب المفتوحة وكل نشاط من شانه يخدم المشروع:
- تسجيل مقطع فيديو تحفيزي ينشر في صفحات التواصل والمواقع الالكترونية للمؤسسات الجامعية

ثانيا: المدربين

- يتم إعداد برنامج لتدريب المدربين ومحاولة تنميط الدورات التدريبية :
- منح امتيازات تحفيزية للأساتذة المدربين تشجيعا لمشاركتهم في البرنامج:
- تشجيع الحركية للأساتذة المدربين بين المؤسسات الجامعية :
- الاستعانة بالخبراء من خارج الجامعة وتحديد إلية تثمين جهودهم :
- تجهيز أدوات التدريب والحقائب التدريبية اللازمة (أدوات التدريب).

ثالثا: البرنامج التدريبي ومحتوى الدورات

- دورات في مخطط الأعمال BMC. مهارات الاتصال والإلقاء. الذكاء الصناعي. التسويق الرقمي:
- تنميط محتوى التدريب على كل الحاضنات:
- إمكانية الاستعانة بتقنية الموك MOOC لإتاحة المحتوى لأكبر عدد من المستهدفين.

رابعا: فضاءات العمل الجماعي:

يعمل مدراء مؤسسات التعليم العالي على تخصيص فضاءات لواجهات مؤسسات التعليم العالي (حاضنات الأعمال. دور المقاولاتية.مكتب الربط بين المؤسسة والجامعة.مركز الدعم التكنولوجي والابتكار.مكتب قدماء الطلبة....الخ) تضم: قاعة للتدريب.قاعة للإعلام الآلي. قاعة لالتقاء حاملي الأفكار المبتكرة وتبادل وجهات النظر وتشكيل فرق العمل تحت إشراف مسؤول الحاضنة. مخبر التصنيع Fab-Lab . فضاء مخصص لمكاتب المؤسسات الناشئة المتخرجة يتم تجهيزه في إطار الاتفاقية بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. ...).كما يحب أن يتم:

- تجميع كل الأجهزة المرتبطة بنشاط الحاضنة في فضاء واحد إن أمكن:
- تجهيز فضاءات حاضنات الأعمال الجامعية بالأجهزة اللازمة لنشاط الطلبة :
- الاستعانة بالنوادي العلمية خاصة منها المتخصص في مجال الإبداع والابتكار:
- إنشاء مخابر التصنيع Fab-Lab على مستوى الحاضنات لانجاز النماذج الأولية :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

- استغلال التجهيزات المخبرية على مستوى الأقسام والمعاهد وحتى الجامعات و مراكز البحث الوطنية في إطار تعليمة أقطاب الامتياز؛
- إمكانية تمويل الخدمات الخاصة (تحاليل، انجاز نموذج أولي) التي تتم خارج الجامعة من خلال منصة "ابتكار" وANVREDET...الخ.

المحور الثالث: العلاقة مع المحيط الخارجي

أولا: الزيارات الميدانية

- تفعيل دور مكتب الربط بين المؤسسة والجامعة BLUE ومكتب قدماء الطلبة مع الحرص على توقيع اتفاقيات ولاء رمزية معهم (الطلبة المتخرجين في السنوات السابقة)
- الحرص على توقيع اتفاقيات تعاون وشراكة مع مؤسسات وهيئات تلتزم فعليا برعاية مختلف نشاطات الحاضنة وتلتزم باستقطاب الطلبة المتخرجين وإبرام اتفاقيات معهم.
- تتكفل المؤسسة الجامعية بتنظيم زيارات إلى المؤسسات الكبرى للوقوف على بعض المشاكل الميدانية؛
- تتكفل بتنظيم زيارات إلى المعارض الوطنية والدولية خاصة الصناعية منها.

ثانيا: مقهى الأعمال (لقاء الأعمال – ندوات الأعمال...الخ)

- تنظيم لقاءات تجمع بعض أصحاب المؤسسات وحاملي المشاريع في جلسات اعمال يتم فيها طرح الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها الشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون من جهة ومن جهة اخرى يعمل الباحثون والطلبة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على اقتراح حلول لها في شكل مذكرات تخرج من نوع شهادة – مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع؛
- الترويج المسبق عبر مختلف الوسائط الترويجية (الإذاعة المحلية الصفحات الرسمية لمواقع التواصل الاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي ...الخ) والتحضير الجيد لهده الجلسات وايلاءها أهمية قصوى في إستراتيجية مؤسسات التعليم العالي.

ثالثا: المسابقات والتحديات و"الهاكاثونات Hackathons" والملتقيات والتظاهرات العلمية

- دعوة أصحاب المؤسسات ورجال الأعمال إلى الجامعة وربطهم مباشرة مع أصحاب المشاريع ؛
- إقامة مسابقات وتحديات محلية و وطنية وتقديم تحفيزات للمشاريع المتفوقة ؛
- دعوة أصحاب التجارب السابقة وخاصة التي مرت عبر حاضنة الأعمال لتبادل الخبرات .

المحور الرابع : براءات الاختراع

أولا: آليات التسجيل والحماية

يطلب من مدراء مؤسسات التعليم العالي ضرورة العمل على إنشاء مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار CATI من خلال عقد اتفاقيات بين مؤسسات التعليم العالي والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية inapi وفي حالة جود هذه المراكز ضرورة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

ايلاءها الأهمية القصوى وتحفيز مسيريها وذلك لمكانتها المهمة في الإستراتيجية الجديدة للقطاع كونها القناة الوحيدة والرئيسية لتسجيل براءات الاختراع وحماية الأفكار المبتكرة للطلبة والباحثين. حيث تقوم هذه المراكز بالمهام التالية:

- القيام بقوافل تحسيسية داخل الكليات والمعاهد وخاصة من تخصصات التكنولوجيا والعلوم للتعريف باليات الحماية الفكرية والصناعية للأفكار المبتكرة.
- تنميط وتسهيل إجراءات تسجيل الأفكار المبتكرة على مستوى الحاضنات وخلق جو مربح لحاملي الافكار المبتكرة كونها تقوم بالعمل على حماية أفكارهم ومشاريعهم الابتكارية :
- إجراء عملية البحث في مختلف قواعد البيانات الدولية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية مما قد يغني الطلبة والباحثين من رسوم البحث.
- تسريع عملية الحصول على رقم الإيداع للحماية الفكرية والصناعية للمشروع وذلك بخلق جسر للتعاون بين المعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية ومسؤولي الحاضنات :
- إبرام وتفعيل اتفاقيات بين الجامعة و ديوان الوطني لحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة ONDA و بين الجامعة والمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI :
- تتكفل الجامعة بآليات تسديد مصاريف ورسوم حقوق الملكية الفكرية والصناعية للطلبة والباحثين.

ثانيا: النماذج الأولية

- ضرورة إنشاء منصات رقمية على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي يوضع فيها مختلف التجهيزات المخبرية المتواجدة على مستوى مخابر البحث والبيداغوجيا من اجل وضعها تحت تصرف الطلبة المنخرطين في مشروع شهادة – مؤسسة ناشئة.
- تعين منسق للمخابر على مستوى الجامعة مهمته تقديم تسهيلات للطلبة حاملي المشاريع من تجسيد نماذجهم(إعادة الصياغة كما يلي: مهمته تسهيل تجسيد النماذج الأولية للطلبة حاملي المشاريع)
- تتكفل الجامعة بتمكين حاملي المشاريع من تجسيد النماذج الأولية من خلال ميزانيتها الخاصة أو بالاستعانة بمنصة ابتكار عند الحاجة أو وكالة ANVREDET .
- التفكير في آلية لدعم بعض التجارب والتحاليل المخبرية كمنصة ابتكار و مراكز التحاليل التابعة لقطاع التعليم العالي كمركز التحاليل الفيزيائية والكيمائية بالاغواط وبسكرة وتيبازة ...الخ.

ثالثا: ملكية براءة الاختراع

تتوزع ملكية براءة الاختراع بالنسبة للطلبة المنخرطين في مشروع شهادة - مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع بين الطلبة أعضاء فريق العمل والأساتذة المشرفين على العمل هذا من جهة طرف المخترعين أما الجامعة فتعتبر المالك المعنوي لبراءة الاختراع كونه يسجل باسمها (يمكن لمدير الجامعة أن يتنازل عن الحق التجاري لبراءة الاختراع لصالح المخترعين).

أما في حالة تم إشراك طرف خارجي في براءة الاختراع ك ANVREDET فيفضل إرفاق طلب تسجيل براءة الاختراع باتفاقية تحدد الحقوق والواجبات.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

المحور الخامس :آليات التمويل

- تفعيل الاتفاقية الممضاة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة وذلك لحث الجهات الممولة (صندوق تمويل المؤسسات الناشئةASF والوكالة الوطنية لترقية وتطوير المقاولاتية ANADE ...الخ) على الالتزام بأخذ مشاريع الطلبة كأولوية في عملية التمويل.
- تسهيل إجراءات الحصول على الدعم المالي خاصة فيما يتعلق بحصول الطلبة المنخرطين في مشروع شهادة – مؤسسة ناشئة على وسم "لابل" مشروع مبتكر و"لابل مؤسسة ناشئة":
- يتكفل مسرع الأعمال (Algérien Venture et Dgrsdt et A Nvredet) و الجهات الممولة بتكوين الأساتذة المدربين في المرافقة في إجراءات الحصول على الدعم المالي (صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF):
- توجيه المشاريع التي يقل فيها معدل الابتكار إلى الحد المطلوب إلى وكالة دعم وتطوير المقاولاتيةANADE
- فتح المجال لكل آليات التمويل الأخرى المتاحة لتمويل مشاريع الطلبة المنخرطين في مشروع شهادة – مؤسسة ناشئة.

ملاحظة عامة

تأخذ اللجنة الوطنية بعين الاعتبار عدد المؤسسات الناشة وبراءات الاختراع المتحصل عليها في ترتيب المؤسسات الجامعية.

برنامج الزيارات الميدانية لأعضاء وخبراء اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية

1- الزيارات الميدانية لجامعات الشرق الجزائري

يوم التظاهرة	الجامعة المستقبلة	الجامعة المشاركة	يوم المبيت	التوقيت
الثلاثاء 10/25	جامعة المسيلة (الانطلاقة) حاضنة نموذجية	جامعة سطيف جامعة برج بوعريريج	بسكرة	09:00
الأربعاء 10/26	جامعة بسكرة	جامعة الواد جامعة باتنة جامعة ورقلة	خنشلة	09:00
الخميس صباحا 10/27	جامعة خنشلة	جامعة ام البواقي جامعة تبسة	قالمة	09:00
الخميس مساءا 10/27	جامعة قالمة	جامعة سوق اهراس جامعة الطارف	-	14:00
نهاية الأسبوع				
الاحد 10/30	جامعة عنابة	جامعة جيجل جامعة سكيكدة	قسنطينة	09:00
الاثنين: 10/31	جامعة قسنطينة	جامعة ميلة	-	09:00

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

ملاحظات للسير الحسن للزيارات:

- يتنقل الخبراء كفريق واحد يضم : المنسق الجهوي ا.د بعيطيش شعبان،عضو اللجنة السيد عزيزي نذير، عضو اللجنة السيد بريك يوسف، د.زاوش رضا مدير حاضنة جامعة المسيلة ، الخبير السيد بن تركي عز الدين. يضم
- تتكفل الجامعة المستقبلة باستقبال الأساتذة المؤطرين والتنقل منها إلى الجامعة الموالية.

2.برنامج الزيارات الميدانية لجامعات الوسط

المستهدفون من الزيارة: -مدراء مؤسسات التعليم العالي ونوابهم للبيداغوجيا
-العمداء ونوابهم للبيداغوجيا
-رؤساء الأقسام ومسؤولي الميادين والشعب ورؤساء التخصصات
-مسؤولي حاضنات الأعمال ودور المقاولاتية ومراكز الدعم التكنولوجي والابتكار
-الطلبة في الأطوار النهائية (ليسانس- ماستر – مهندس- دكتوراه)
-النوادي العلمية

اليوم	المؤسسات الجامعية	المشاركون	المبيت	التوقيت
الثلاثاء 25 أكتوبر 2022	جامعة الجزائر 3 دالي إبراهيم جامعة الجزائر 2 بوزريعة	ا.د مير احمد رئيس اللجنة و.ت.م.ا.ح.ج ا.د تساليت جيلالي DGRSDT د. بلالي منير منسق حاضنات جهة الوسط السيد رابح فراقة ANVREDET د/ عمر هارون -جامعة المدية د/لويزة بوشعير د/ هناء شريفي	/	09:30 13:00
الأربعاء 26 أكتوبر 2022	جامعة هواري بومدين باب الزوار المدارس الوطنية بالجزائر العاصمة ENP. ENSA. ESSAIA EPAU	ا.د مير احمد رئيس اللجنة و.ت.م.ا.ح.ج ا.د تساليت جيلالي DGRSDT د. بلالي منير منسق حاضنات جهة الوسط السيد رابح فراقة ANVREDET د/علي لعمارة ENSV د/ منال نشار ENSA د/هدى باغلي ENP د/ عمر هارون -جامعة المدية	/	10:00 13:00
الأحد	جامعة غرداية	ا.د مير احمد رئيس اللجنة و.ت.م.ا.ح.ج	غرداية	10:00

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

30 أكتوبر 2022		ا.د تساليت جيلالي DGRSDT د. بلالي منير منسق حاضنات جهة الوسط السيد رابح فراقة ANVREDET د/ عمر هارون -جامعة المدية د/ أسيا شريف -ENSSEA د/ ساهل سيدي محمد ENSM		
الاثنين 31 أكتوبر 2022	جامعة الأغواط جامعة الجلفة	ا.د مير احمد رئيس اللجنة و.ت.م.ا.ح.ج ا.د تساليت جيلالي DGRSDT د. بلالي منير منسق حاضنات جهة الوسط السيد رابح فراقة ANVREDET د/ عمر هارون -جامعة المدية د/ لخضر ولد جديد-جامعة الأغواط د/ أحميدة فرحات -جامعة الأغواط	الجلفة	09:30 14:00
الثلاثاء	جامعة بومرداس جامعة البويرة	ا.د مير احمد رئيس اللجنة و.ت.م.ا.ح.ج ا.د تساليت جيلالي DGRSDT د. بلالي منير منسق حاضنات جهة الوسط السيد رابح فراقة ANVREDET		09:30 14:00
الأربعاء 02 نوفمبر 2022	جامعة المدية	ا.د مير احمد رئيس اللجنة و.ت.م.ا.ح.ج ا.د تساليت جيلالي DGRSDT د. بلالي منير منسق حاضنات جهة الوسط السيد رابح فراقة ANVREDET د/ عمر هارون -جامعة المدية د/ حاج عيسى -جامعة البليدة 2	/	10:00
الخميس 03 نوفمبر 2022	جامعة تمنراست	ا.د مير احمد رئيس اللجنة و.ت.م.ا.ح.ج ا.د تساليت جيلالي DGRSDT د. بلالي منير منسق حاضنات جهة الوسط د/ عمر هارون -جامعة المدية د/ السيد رابح فراقة ANVREDET ساهل سيدي محمد ENSM د/ جودار ذهبية ENSH د/ عبد اللاوي إبتسامEHEC	تمنراست	10:00
السبت 05 نوفمبر 2022	جامعة تيزي وزو جامعة بجاية	ا.د مير احمد رئيس اللجنة و.ت.م.ا.ح.ج ا.د تساليت جيلالي DGRSDT د. بلالي منير منسق حاضنات جهة الوسط السيد رابح فراقة ANVREDET فريق دار المقاولاتية وحاضنة الاعمال لجامعة تيزي وزو لجامعة بجاية	بجاية	09:00 14:00

3.برنامج زيارات للحاضنات الأعمال لجهة الغرب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

- أعضاء الوفد المنشطين للزيارات:

- رئيس الوفد : د. جيلالي العقاب : عضو اللجنة الوطنية ممثل حاضنات الأعمال لجهة الغرب
- د. بلميمون عبد النور: خبير
- د.زيدان جلول : خبير
- د. عمر هارون : خبير
- د.حاج عيسر: خبير
- د.منير بلالي : خبير و ممثل حاضنات الوسط
- ممثل عن المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية
- ممثل عن الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التطوير التكنولوجي

المعنيين بالحضور:

- مدير الجامعة
- نواب مدير الجامعة
- العمداء و مدراء المعاهد ورؤساء الأقسام
- مدير حاضنة الأعمال (و ممثلي أجهزة الدعم المتوفرة: ME, BLUE،...CATI...)
- رؤساء وأعضاء فرق ميادين التكوين
- النوادي العلمية
- الطلبة و الأساتذة المهتمين بالآلية.

الجامعات	تاريخ الزيارة	التوقيت	التكفل الجوانب اللوجستية للزيارة
جامعة سيدي بلعباس	زيارة ميدانية يوم 2022/10/20	9:00 – 12:00	المشاركون: - د.لعقاب جيلالي - د. بلميمون عبد النور - د.زيدان جلول * تتكفل الجامعة : - وجبة الغداء - المبيت يوم 2022/10/24 بسيدي بلعباس : د.لعقاب جيلالي - التنقل من سيدي بلعباس إلى وهران :
جامعة وهران USTO	زيارة ميدانية يوم 2022/10/25	13:30 – 15:30	المشاركون: - د.لعقاب جيلالي - د. بلميمون عبد النور - د.زيدان جلول ● تتكفل الجامعة : المبيت يوم 2022/10/25 بوهران للمشاركين - و ضمان تنقل المشاركين من وهرن إلى مستغانم يوم 2022/10/26 صباحا
جامعة مستغانم	زيارة ميدانية يوم 2022/10/26	9:00 – 12:00	المشاركون: - د.لعقاب جيلالي - د. بلميمون عبد النور - د.زيدان جلول ● تتكفل الجامعة : - وجبة الغداء - التنقل من مستغانم إلى معسكر يوم 2022/10/26

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

جامعة معسكر	زيارة ميدانية يوم 2022/10/26	13:30 – 15:30	المشاركون: - د.لعقاب جيلالي - د. بلميمون عبد النور - د.زيدان جلول • تتكفل الجامعة : - و تنقل المشاركين من معسكر إلى تلمسان يوم 2022/10/26 مساء
جامعة تلمسان	لقاء جهوي لحاضنات الأعمال لجامعات الغرب يوم 2022/10/27	9:00 – 12:00 13:30 – 15:00	• المشاركون - د.لعقاب جيلالي -د. بلالي منير - د. بلميمون عبد النور- د.زيدان جلول - د.حاج عيسر -د. هارون عمر - مديري الحاضنات الجامعية لجهة الغرب - ممثل عن المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية - ممثل عن الوكالة الوطنية لتثمين البحث و التطوير التكنولوجي • تتكفل الجامعة : - الإطعام - ضمان المبيت يوم 26 و2022/10/27 - د.لعقاب جيلالي - د. بلالي منير - د. بلميمون عبد النور - د.زيدان جلول - د. هارون عمر - ممثل عن المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية - ممثل عن الوكالة الوطنية لتثمين البحث و التطوير التكنولوجي - مديري الحاضنات الجامعية لجهة الغرب (بالنسبة للجامعات البعيدة فقط)
جامعة تيسمسيلت	زيارة ميدانية يوم 2022/10/30	9:00 – 12:00	المشاركون: - د.لعقاب جيلالي - د. بلميمون عبد النور - د.زيدان جلول * تتكفل الجامعة : - وجبة الغداء - المبيت يوم 2022/10/29 - التنقل من تيسمسيلت إلى تيارت
جامعة تيارت	زيارة ميدانية يوم 2022/10/30	13:30 – 15:00	المشاركون: - د.لعقاب جيلالي - د. بلميمون عبد النور - د.زيدان جلول * تتكفل الجامعة : - وجبة الغداء - المبيت يوم 2022/10/30 - التنقل من تيارت إلى معسكر و سيدي بلعباس يوم 2022/10/31

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

الرزنامة الزمنية لتنفيذ مشروع القرار 1275للسنة الجامعية 2023/2022

شهادة – مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع

الجدول الزمني	برنامج مشروع التحرج / مؤسسة ناشئة	القاعة/المدرج
	لقاءات الندوات الجهوية لمؤسسات التعليم العالي	
2022/10/10	- ندوة جامعات الغرب (تمت)	(جامعة وهران 01)
2022/10/12	- ندوة جامعات الوسط (تمت)	جامعة الجزائر 01 كلية الطب)
2022/10/15	- ندوة جامعات الشرق (تمت)	جامعة سطيف 01
2022/10/25 إلى غاية 2022/11/05	**الزيارات الميدانية لمؤسسات التعليم العالي في المرحلة الأولى**	
	الغرب: جامعة وهران – جامعة سيدي بلعباس – جامعة تلمسان – جامعة تيارت – جامعة معسكر – جامعة تيسمسيلت – جامعة عين تيموشنت – جامعة بشار – جامعة سعيدة	الوسط: جامعة هواري بومدين باب الزوار – جامعة الجزائر 01 –جامعة الجزائر 03 – المدرسة المتعددة التقنيات بالحراش– مدرسة الإعلام الالي– المدارس الوطنية العليا بالقليعة (تيبازة)– جامعة البليدة 01 + 02 – جامعة بومرداس – جامعة الاغواط–جامعة غرداية –جامعة تمنراست
		الشرق: جامعة المسيلة– جامعة برج بوعريريج – جامعة سطيف 01+02 – جامعة قسنطينة 01+02+03 –جامعة عنابة – جامعة سكيكدة – جامعة قالمة – جامعة ميلة – جامعة الطارف– جامعة تبسة – جامعة خنشلة – جامعة ام البواقي – جامعة باتنة 01+02 – جامعة بسكرة + جامعة ورقلة + جامعة الوادي
2022/11/06 الى غاية 2022/11/20	الإعلان عن استقبال الطلبة الراغبين في الانخراط في مشروع شهادة – مؤسسة ناشئة / شهادة – براءة اختراع ملاحظة: 1- يستقبل رئيس كل تخصص الطلبة الراغبين في الانخراط في المشروع شهادة مؤسسة ناشئة ويقوم بتسجيل الطلبة في قوائم الكترونية تسلم إلى رئيس القسم بمجرد انتهاء فترة الإعلان 2- يقوم رئيس القسم باستلام قائمة الطلبة الراغبين في الانخراط ويسلمها لمسئول الحاضنة أو دار المقاولاتية 3- يشكل فريق عمل من أساتذة مختصين في ريادة الأعمال لتقديم دورة تدريبية في أساسيات ريادة الأعمال بعنوان: (آليات إنشاء المؤسسات من الفكرة إلى التأسيس) يمكن الاستعانة بخبراء من خارج الجامعة. الغرض من هذه الدورة التدريبية توضيح الصورة أكثر للطلبة المسجلين في المشروع شهادة–مؤسسة ناشئة حول ما هم مقبلون عليه كما تهدف هذه الدورة إلى توجيه الطلبة لاختيار أفكار مبتكرة لتكون مستقبلا مؤسسات ناشئة.	يساهم في عملية الإعلان مسئولي حاضنات الأعمال ودور المقاولاتية ورؤساء الأقسام نواب العميد للبيداغوجيا رؤساء الميادين والشعب ورؤساء التخصصات
2022/11/20 إلى 2022/11/30	فترة اختيار عناوين مشاريع التخرج (شهادة – مؤسسة ناشئة) تكون في شكل: الاسم العلمي للمشروع: صناعة منتج مبتكر ل..... العلامة التجارية للمشروع: .....–BIO SMART..... ملاحظة: 1- تقدم المشاريع في شكل ملخص PPT لعرضها أمام لجنة مختصة تضم مدرب من الحاضنة أو دار المقاولاتية / المشرف على العمل/ المشرف المساعد / او كلاهما... حتى تقيم الجوانب الابتكارية– التجارية – العلمية للمشروع.	تحديد مدرجات أو فضاءات الحاضنة إن وجدت او فضاء المكتبات للطلبة من اجل تكوين فريق العمل وكذا اختيار الفكرة المبتكرة لإنشاء المؤسسة الناشئة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية
The National Coordination Committee for Monitoring

	2- في حالة عدم ظهور الجانب الابتكاري للمشروع وتبين للجنة أن للمشروع جدوى اقتصادية (فكرة مؤسسة مصغرة) فيمكن مرافقته من قبل دار المقاولاتية أو حاضنة الأعمال.	
برنامج المرافقة للطلبة المعنيين بمشروع ديبلوم/مؤسسة ناشئة انطلاقة الورشات التدريبية 2022/12/01 إلى 2023/05/31		
2022/12/01 إلى 2022/12/22	دورة تدريبية متخصصة بعنوان "توليد الأفكار الريادية" كيفية تحويل مواضيع التخرج إلى مشروع مؤسسة ناشئة / إعداد مخطط الأعمال الدورة موجهة للطلبة المنخرطين في مشروع "ديبلوم مؤسسة ناشئة" ملاحظة: وتكون حسب عددهم (يمكن أن يقسم الطلبة إلى دفعات وأفواج في حالة كان العدد كبير)	حاضنة الأعمال / هياكل مؤسسات التعليم (قاعات- مدرجات – مخابر البحث- ...الخ).
بعد عطلة الشتاء 2023/01/08 إلى 2023/01/15	- دورة تدريبية في فن الاتصال والتفاوض في شكل Work Shop - دورة تدريبية حول كيفيات تسجيل مواضيع التخرج (الافكار المبتكرة) في الخانات 09 لمخطط الأعمال - تحضير البطاقة التقنية والاقتصادية (الأولية) لمشروع المؤسسة الناشئة Fiche Technico Economique - دورة في التسويق الرقمي - دورة في الذكاء الاصطناعي المستوى الأول - دورات تدريبية متخصصة (حسب طبيعة المشاريع) هنا يفوج الطلبة إلى مجموعات حتى تتم الدورات التدريبية حسب الحاجة.	حاضنة الأعمال / هياكل مؤسسات التعليم (قاعات- مدرجات – مخابر البحث- ...الخ).
الفترة من تاريخ: 2023/01/16 إلى غاية: 2023/04/09.	تترك فترة للطلبة المعنيين بالبرنامج لإنجاز مشاريعهم وفق مخطط الأعمال وذلك من خلال - إعداد النموذج الأولي للمشروع prototype - جمع المعلومات الأساسية لملا البطاقة التقنية والاقتصادية للمشروع (الفواتير الشكلية facture pro format لانجاز المشروع). تحت إشراف الأساتذة المؤطرين والمؤطرين المساعدين	حاضنة الأعمال / هياكل مؤسسات التعليم (قاعات- مدرجات – مخابر البحث- ...الخ).
2023/04/10 إلى 2023/04/15	دورة تدريبية في كيفية تسجيل المشروع في منصة STARUP.DZ للحصول على وسم "لابل" يقوم بها مدربي حاضنات الأعمال بالتنسيق مع أعضاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية	حاضنة الأعمال / هياكل مؤسسات التعليم (قاعات- مدرجات – مخابر البحث- ...الخ).
2023/04/16 2023/05/05	• دورة تدريبية في كيفية إنشاء المؤسسة الناشئة (الإجراءات القانونية والإدارية) (يقوم بها مدربون مختصون في الجباية وقانون الأعمال والقانون التجاري) • دورة تدريبية في كيفية الحماية والتسجيل في حقوق الملكية الصناعية والفكرية (يقوم بها مسؤول cati) بالتنسيق مع inapi Onda	حاضنة الأعمال / هياكل مؤسسات التعليم (قاعات- مدرجات – مخابر البحث- ...الخ).
2023/05/06 إلى 2023/05/21	- فترة الحصول على وسم "لابل مشروع مبتكر ملاحظة في حالة عدم الحصول على وسم لابل يقوم الطلبة المعنيون بالتنسيق مع مسؤول الحاضنة لأجراء التعديلات اللازمة لرفع الملاحظات ثم يعاد تسجيل المشروع مرة أخرى على منصة STARUP.DZ - ضبط برنامج المناقشة وتخرج مؤسسات الناشئة	تحديد مكان المناقشة على مستوى كل جامعة
2023/05/22 2023/06/15	- إعلان برنامج المناقشات والشروع في المناقشات	قاعات المناقشة

ملاحظة: يمكن للقائمين على مؤسسات التعليم العالي التعديل في تواريخ انجاز المشروع وفق ما يرونه مناسبا لتجسيده في ظروف عادية.

الملحق رقم(03): علامة حاضنة أعمال لحاضنة أعمال جامعة بسكرة

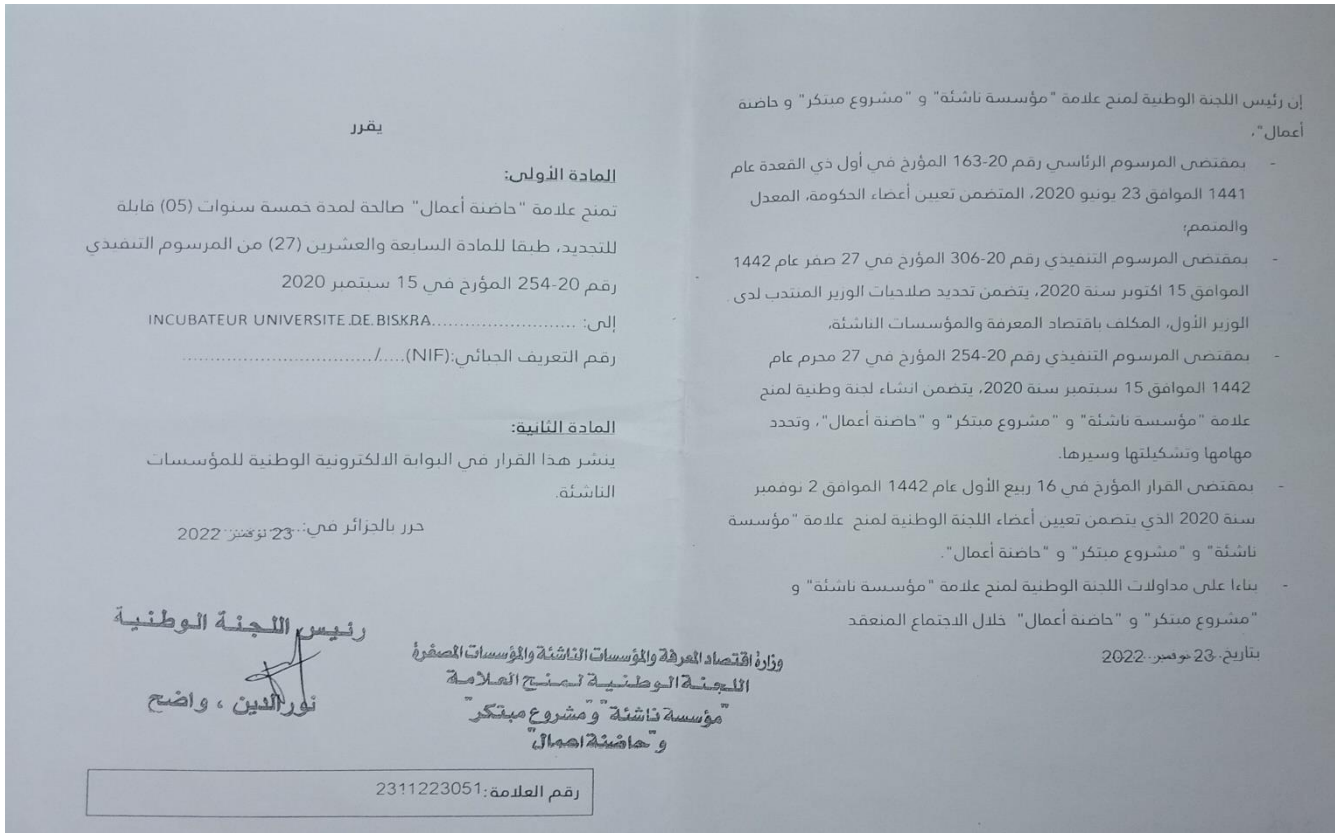

إن رئيس اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و حاضنة أعمال"،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو 2020، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم؛
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-306 المؤرخ في 27 صفر عام 1442 الموافق 15 اكتوبر سنة 2020، يتضمن تحديد صلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020، يتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال"، وتحدد مهامها وتشكيلتها وسيرها،
- بمقتضى القرار المؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1442 الموافق 2 نوفمبر سنة 2020 الذي يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال".
- بناءا على مداولات اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 23 نوفمبر 2022

يقرر

المادة الأولى:

تمنح علامة "حاضنة أعمال" صالحة لمدة خمسة سنوات (05) قابلة للتجديد، طبقا للمادة السابعة والعشرين (27) من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020

إلى: INCUBATEUR UNIVERSITE DE BISKRA.....

رقم التعريف الجبائي:(NIF)...../.....

المادة الثانية:

ينشر هذا القرار في البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

حرر بالجزائر في: 23 نوفمبر 2022

رئيس اللجنة الوطنية

نور الدين ، واضح

وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة
اللجنة الوطنية لمنح العلامة
"مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر"
و"حاضنة اعمال"

رقم العلامة: 2311223051

الملحق رقم(04): اعلان بخصوص إنجاز النماذج الأولية في مخبر التصنيع FabLab

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Mohamed Khider University of Biskra
Vice-Rectorate of Higher Education of third cycle,
of University Habilitation and Scientific Research
and Higher Education of Post-Graduation
http://www.univ-biskra.dz vr-pg@univ-biskra.dz

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل
الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج
☎+213 (0) 33 54 31 73 +213 (0) 33 54 31 67

بسكرة في: 31 ماي 2023

إعلان بخصوص إنجاز النماذج الأولية في مخبر التصنيع FabLab

ليكن في علم الطلبة المسجلين في إطار آلية شهادة جامعية مؤسسة ناشئة – شهادة جامعية براءة إختراع (ضمن القرار الوزاري 1275 بتاريخ 27 سبتمبر 2022) أو طلبة الدكتوراه بأنه بإمكانهم الاستفادة من خدمات مخبر التصنيع والمتمثلة حاليا في طابعة ثلاثية الأبعاد لإنجاز النماذج الأولية الخاصة بمشاريعهم وهذا بإتباع الخطوات التالية:

1. **تحضير طلب موقع عليه من طرف الطالب و الأستاذ المشرف و مصادق عليه من طرف رئيس القسم لطلبة التدرج أو مدير المخبر لطلبة الدكتوراه**
2. **إيداع الطلب على مستوى مخبر التصنيع عبر البوابة الالكترونية :**

https://univ-biskra.dz/sites/lab/fablab/

3. **تحضير الملف الرقمي للنموذج الأولي و المصادقة التقنية عليه من طرف هيئة مخبر التصنيع -Prototype Design File-**
4. **يتم على إثره برمجة موعد لانجاز النموذج الأولي يرسل لصاحب الطلب**

- **لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال عبر البريد الالكتروني:**

fab.lab@univ-biskra.dz

بالتوفيق للجميع

نائب مدير الجامعة

Salim BITAM
2023.05.31 23:00:19
+01'00'